

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

وزارة الثقافة والإعلام



رفيع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

# نظرات فاحصة

في

قواعد رسم الكتابة العربية ، وضوابط اللغة ،  
وطريقة تدوين تاريخ الأدب العربي

تأليف

محمد بهجة الأثري

الطبعة الاولى ١٩٩١



طباعة ونشر  
دار الفنون الثقافية البعثة ، الفلق العربية ،  
رئيس مجلس الإدارة  
الدكتور محمد جاسم الموسوي  
حقوق الطبع محفوظة  
تحتفظ جميع المراسلات  
بمعدن السيد رئيس مجلس الإدارة  
العنوان  
العراق - بغداد - اعظمية  
ع. ب. ٤٠٣٢ - شاكس ٦١٤١٣ - صلف ٤٤٦١٠٤٤

ينتظم هذا السِّفر سبعة أبحاث في قضايا ضوابط اللغة العربية وغيرها<sup>(١)</sup>، قد تُعدُّ من أهمِّ قضاياها من وجوه مختلفة . . استدعى شأنها الخطير تجديد بحثها، وتعميق هذا البحث بأناته وتأمل وروية ونظر فاحص متحرر يقيّمها على النهج السويّ، ويتوجّه بها إلى نصابها الصحيح يضعها فيه ، ويخلص بعضاً منها من التعقيد في « التعقيد » ، وبعضاً آخر من الانحراف عن نظام الفصحى وسليقتها القطرية وضميمه بإقحام الغلط فيه ، وبعضاً ثالثاً من الإخلال به وإحلاله في منزلة غير منزلته الحقيقية ، وهو البحث السابع من هذه الأبحاث .

ثلاث حالات . . لحظها الناظر الفاحص عند بحثه هذه القضايا الخطيرة ، قد تلبّستها فضامتها بما ذهب بخصائصها وانسجامها مع نظام الفصحى الطبيعي ، وطبائع الأشياء .

فكان حقاً عليه أن يبحثها بعيداً عن متابعة الأنوال المرسلة فيها في غير ثبّت ، فاجتهد . . والاجتهاد سنة أهل التحقيق — أن يَقْرَئَهَا لتعتدل ، ويجلّو عن وجوهها ما ران عليها من الظلماء لتستبين ، غير متكلّف لذلك ، ولا قاصد غير وجه الحقيقة .

**البحث الأول** « رأي في بعض قواعد رسم الكتابة العربية » :

ورسم الكتابة ، هو الدرجة الأولى في سلّم وسائل المعرفة ، ويجب أن تكون هذه الوسيلة **ميسرة** لا معسرة . وقد لحظ النظر الفاحص على بعض قواعدها تعقيداً ، وقبوحاً كثيرة التكاليف وثقيلة الوطأة ، تتلخص في (١) رسم الألف (ا) ياء (ى) في بعض الكلم مغايراً لطقها ، بسبب ربطها بالأصول الصرفية ، ثم إيجاب زيادتها بعد واو الجماعة في الأفعال دون الأسماء وهي لا تنطق ، ثم إسقاطها في كلمات معروفة : ( **هَذَا** ) ، ( **وَذَلِكَ** ) ، ( **وَمَوْلَاهُ** ) ؟ و ( لكن ) من حيث تنطق ويجب رسمها فيمنعونه . (٢) في رسم الهمزة بصور متعددة تبعاً لحركتها وسكونها ، وما يحيط بها من أحوال الحركة والسكون من يمينها ومن شمالها لتُجلَسَ على كرسي الواو أو الياء أو الألف ، أو **تُشَرَّعَ**

( ١ ) هذه الأبحاث السبعة ، قُدمت إلى مؤتمرات (مجمع اللغة العربية) في (القاهرة) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكروسي من تحتها فنفرد الى جانب الحرف الساكن قبلها .

**وقد نزع البحث في إصلاح ذلك الى أصلين :**

الأصل الأول : أن يُحْمَلَ الخط على النطق ، أي : يكتب بحسب نطقه من غير نظر إلى الأصول الصرفية ، ليحقق التوافق بين النطق والكتابة أطراً من غير توقف .

**والأصل الثاني:** أن ترسم الهمزة حرفاً مستقلاً بصورة واحدة حيث وقعت ، ويستعان عليها عند اختفاء القرينة بوضع حركة فوقه أو تحته بحسب نطقها (أ) (إ) .

وكلا الأصلين ، نزع إليه من نزع من الأئمة **الأولين** ، وآلفاه النظر الفاحص منسجماً مع طابع الأشياء ، فابتعثهما ليحقق الصحة واليسر **معاً** .

**البحث الثاني :** « الآلة والأداة في اللغة العربية في ضوء عقيدة العربية ومطالب التمدن الحديث » :

وهو أوسع هذه الأبحاث السبعة . وقد استقرَّ بحث اشتقاق **اسم الآلة** في كتب النحو عامة منذ وُضِعَ ( النُحْو ) الى يوم الناس هذا على ثلاثة أوزان ، هي : « مُفْعَلٌ ، ومِفْعَلَةٌ ، ومِفْعَالٌ » ، بشروط مُقرَّرة ، واختلاف في سماعيتها أو قياسيتها .

**فنتقص** النظر الفاحص شروط اشتقاقها . ثم خرج بالمسألة من سجن هذه الأوزان الثلاثة الى الفضاء الأرحب ، فاضاف إليها — باستقراضه — ٢٤ وزناً اشتقاقياً الطبيعة والصفة ، شتق عليها أسماء الآلات والأدوات والمرافق . . وجد العرب أهل اللغة قد استعملوها في قديم الدهر ، ولم **تحفل** بها كتب النحو .

وطُوع مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة ( سنة ١٩٦٢م ) بهذا البحث الجديد ، فتجاذبته الآراء المرنجلة ، ثم كتبت فيه ثلاث دراسات ، اتخذها أساساً ، وبها ما بها ، بنى عليه قراره في الأخذ بأربعة أوزان منها ، أعلن إضافتها الى الأوزان الثلاثة ، فأصبحت عنده ( ٧ أوزان ) يمكن الاشتقاق عليها ، وتلكاً في قبول الباقيات ، نزولاً على ما جاء في بعض الدراسات الثلاث من دعوى قلة

المسموع من المشتقات منها ، مع طبيعتها الاشتقاقية ، واستعمال أهل اللغة أنفسهم لها في قديم الدهر ، وليس شيء منها بالمفتعل أو المُستَكْرَم ، والداعية الى الاشتقاق عليها **بالغة** أقصى الشدة في مطالب هذا العصر الآلي .

**البحث الثالث :** « تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ » :

وقد لحظ النظر الفاحص انتشار مزاعم الشذوذ في كتب النحو ودواوين اللغة ، فأشار الى أسبابه ، ثم وقف عند أهم ما استرعى فكره من هذه المزاعم التي تُضاف الى المشتقات خاصة ، ليطفلها ، فقرر أن الاشتقاق قانون نفسي مستقر في حاق سلائق العرب **ونحنالزهم** ، يحكم لنهيم ، ولا يخلون به ، ويتكرون خلافه إذا سمعوه ، وساق لذلك **بعض أمثلية** مما امتحن به بعض فصحاء العرب أيام تدوين اللغة أخذاً من مشافهتهم . ثم فرغ للألفاظ التي زعم شذوذها في بآئي اسم الفاعل واسم المفعول ، ساقها لفظاً لفظاً ، وفند ما حكي من شذوذها بأدلتها وشواهدة الصحيحة ، ذاكراً انطلاقه فيما يقرره من مراعاته أصلين اعتمدهما فيما تدارسه وأقام عليهما عمود البحث والنقاش والتوجيه .

فأما الأصل الأول ، فهو هذا القانون النفسي الذي استقر في **فطرة** العرب ، وصدروا عنه في كلامهم : تصريفه وأعرابه ، سليفة **وطبعاً** ، وجرى عندهم قياساً مُطرداً لا يتوقف بقوة الطبع ورهافة الجس .

وأما الأصل الثاني ، فهو التهدي فيما لم يدون في المعاجم من الأصول بفروعها التي وردت في كلام الفصحاء الأولين وأثبتتها المعاجم ، فأجرى عليه النقاش ، ونفى به مزاعم الشذوذ في **هذين البابين** ، قديماً قرر أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني أن : « الفرغ يدل على أصله ، والوصف يهدي الى فعله . فإذا ضحت الصفة ، فالفعل حاصل في الكف » .

**البحث الرابع :** « مزاعم بناء اللغة على التوهم » :

بناء اللغة على التوهم ، فيما قرر النظر الفاحص ، يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكم لعتها ، وتجري عليه صورها اطراردا على نسق



متعين... لكن هذا القانون ، قد يبدو على بعض جوانبه سمات من الاختلال في ضوابط النحاة واللغويين ، وفي هذا الاختلاف بينهم في مسائل السماع والقياس ، وهو أمر معهود في كل اللغات ، لضياع بعض معالم الأصول. وقد رد البحث حدوثه في دراسات النحاة واللغويين إلى أسبابه وعوامله ، ثم حصر ( مزاعم التوهم ) المنسوبة إلى أبنية العربية في سبعة أشياء ، هي : **تَوْهَمُ حَذْفِ الحرف الزائد** ، و**تَوْهَمُ حَذْفِ الحرف الأصلي** ، و**تَوْهَمُ التَّغْيِيرِ** ، و**تَوْهَمُ زِيَادَةِ الحرف الأصلي** ، و**تَوْهَمُ أَصَالَةِ الحرف المتحوّل** ، و**تَوْهَمُ أَصَالَةِ الحرف الزائد** ، و**العطف على التوهم**. وذهب يعرض أمثلة هذه « التوهمات المزعومة » في كتب النحو واللغة ، ويفند دعوى بنائها على التوهم **وشبهاته** . ويثبت أن العربية في أصولها وفروعها إنما تجري على قانونها النفسي الفطري **الذي يحكمها** ، ومنه تستمد صور أبنيتها واشتقاقاتها طردا من غير توهم في شيء من هذه الأبنية أو المشتقات ، وإنما التوهم قائم في أنفس القائلين به .

**البحث الخامس :** « كيف تستدرك الفصاح في معاجم اللغة الحديثة » : تناول البحث نهج بعض المعاجم اللغوية الحديثة في إقحامها ألفاظا قد تحيّلها التصحيف ، أو التحريف ، أو زيغ المعنى وتحويله عن دلالته الصحيحة في كلام العرب ، قمنا من هنا وهنا... من غير تبين لأصالة مواردها ، وثبتت من صحتها بالتمحيص والتحقيق ، ذهابا منها **إلى الاستدراك** على المعاجم الأصول المحررة .

وعرض أمثلة من هذه الألفاظ **الزائفة ، وأمنع في تبين** وجوه الفساد الذي دخلها إمعاناً مقترنا بضروب من الشروح والتفصيل ، تبياناً للمذهب السوي الذي ينبغي أن يستنه المعجم الحديث فيما يأخذ أو يترك حفاظاً على سلامة الفصحى : حقائقها ، ومجازاتها ، واستعاراتها ، ومعانيها ، ودلالاتها .

**البحث السادس :** « الألفاظ الحضارية الدخيلة ، ودلالاتها » : عرض هذا البحث لتوثيق الألفاظ **الحضارية** الدخيلة ودلالاتها التاريخية ،

التي طرأت على اللغة العربية إبان اتصال العرب بالأمم واتصال الأمم بهم بعد الإسلام ، وثبتت أشياء منها في المدونات ، وحفلت بها المعاجم اللغوية المستحدثة ، مطلقة القول بتعريبها من غير تأصيل أو شرح واف ، وأهملت أشياء منها وردت في المؤلفات . يمر بها المحققون من الكرام ، ولا يجدون لها ذكراً في هذه المعاجم اللغوية العامة أو المفردة للمعربات ، فلا يظفرون فيها بمرادهم ، ومن هذه الألفاظ ما ركبه التحريف أو التصحيف وكتب بصيغ مختلفة ، أمثال : ( القرسطون ) و ( الفارسطون ) ، و ( البسفر ) ، و ( الكنكلة ) ، و ( الجفانة ) التي كتبت بعدة صيغ . وهذه الألفاظ وغيرها منقولة من لغات مختلفة ، يونانية وهندية وفارسية ، ولها دلالات تاريخية ، ومن شأنها أنها ترشد إلى علاقتها بالأمم وعلائق الأمم بنا . وقد أتجه البحث بأثارة موضوعها والتمثيل له أن يبعث نشاط المجامع اللغوية إلى العناية بهذا الجانب اللغوي ، وكتابه كتابة علمية دقيقة ووافية ، **ليستقرها** لمن يقعون عليها في الكتب القديمة ، وإن قضى الزمان عليها ، فتركت ، ولم يتداولها الاستعمال .

**البحث السابع :** « إلى خط سير جديد في تدوين تاريخ الأدب العربي » : عرض هذا البحث لمنهجين **اصطلاحياً** في تدوين تاريخ الأدب .

**المنهج الأول :** منهج علماء العرب ، الذي تواصل اصطناعه إلى زمن قريب في تدوين تاريخ الأدب العربي ذي العصور الطوال **الضاربة** في أعماق الزمن ، والممتدة أوطانه ما بين الأندلس في الغرب وتخوم الصين في الشرق ، **وقد شارك** فيه آلاف من النوايع من أمم كثيرة دانت بدين واحد هو الإسلام ، واصطنعت في أدبها لغة واحدة هي هذه العربية الفصحى العظيمة . فكتبوا تاريخه بها على نحو يلائم شأنها العظيم في تعدد فونه ، وتشعب أغراضه ، وتكدست مما كتبه في هذا التاريخ سئون من الكتب الكبار لم **تدع شيئاً منه غير مخرور** وغير واضح القسمات .

و**المنهج الثاني :** منهج المؤرخين الأوروبيين ، وأدب الأوروبيين حديث

رفيع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

أبلي في قواعد رسم اللغة العربية

النشأة بالقياس الى عِراقة الأدب العربي ، ثم هو أدب وُحْدَاتٍ إقليمية صغيرة ،  
ولغات متباينة ، وهم قد أخضعوه للأحداث السياسية ونحوها قصداً الى تبين  
مؤثراتها في الفكر والنتاج الأدبي ، وهو أمر سهل يمكن حصر الكلام فيه في هذه  
الحدود الإقليمية الضيقة ، والوحدات المنفصلة والمتباينة اللغات ، بخلاف  
الأدب العربي وتميزه بوحدة اللغة وقدم نشوئه وترامي أوطانه . .

وقد وجد النظر الفاحص اصطناع بعض الكتاب العرب المحدثين المنهج  
الأوربي فيما تصدوا له من تدوين تاريخ الأدب العربي ، قد انحَلَّ بعظمة هذا  
التاريخ في أبعاده وأغواره ، مع اعترافه بحسن تنسيق المنهج الأوربي وتبويه ،  
غير أن هذا شيء ، ومهمة تبين الحقائق التاريخية شيء آخر ، إلى آخر ما بسطه  
من القول فيما ينبغي أن يدون به تاريخ الأدب العربي عند إرادة تجديد تدوينه .

محمد بهجة الأثري

حاضرة صاحب المعالي السيد العلامة الجليل ، رئيس مجمع اللغة العربية .  
أذكرني ما أنهأه إليّ العلامة الدكتور منصور فهمي كاتب سرّ المجمع  
من عزم بعض زملائنا الإعلام على إلقاء محاضرة عامة في المؤتمر الثاني  
والعشرين (١٩٥٥ - ١٩٥٦م) ، في تيسير قواعد رسم الكتابة ، ورغبتهم  
في أن يشاركهم الأعضاء المراسلون بإبداء الرأي في شأن هذا التيسير . . .  
مشاركتي القديمة في درس هذا الموضوع في « المؤتمر الثقافي العربي  
الأول ، الذي عقدته « جامعة الدول العربية » ( سنة ١٩٤٧م ) في « بيت  
مري » في لبنان ، ثم في اللجنة التي ألفتها « المجمع العلمي العراقي »  
من بعض أعضائه العاملين ، وعهد إليها أن تدرس ما بحث به « مجمع اللغة  
العربية » من مقرراته أو مقترحاته في ذلك . . .

وأذكر أن رئاسة « مكتب المؤتمر الثقافي العربي » هذا كانت  
قد عرضت على « لجنة القواعد واللغة » التي شرّفت برئاستها يومئذ  
« لائحة » وضعتها لجنة وزارية بالقاهرة في وسائل تيسير قواعد رسم  
الكتابة ، لئري رأيها فيها ، فناقشناها طويلاً ، ثم أمضتها بعد أن أطلمات  
إلى أن ما تضمنته من قواعد سليمة يحقق التوافق بين الكتابة والنطق بطريقة  
مطردة ، خالية من الخلاف ، برينة من التعقيد .

ومع أن ما أقرته اللجنة من بعض هذه القواعد الجديدة ، وهو موضوع  
رسم الهمزة ، كان دون ما أطمح إليه من التيسير ، فقد وقعت « اللجنة  
الثقافية » في « أمانة جامعة الدول العربية » منها موقف الحذر المستأني ،  
وأتخذت قراراً بأنها مجرد عرض ، وأنها ترى أن الزمن غير صالح لتنفيذها  
حتى تُعرض على الهيئات الرسمية ، كالمجامع العلمية واللغوية ونحوها ،  
لإبداء الرأي فيها ، وذلك أخذاً بالحيلة ، ومراعاة لبعض الأحوال  
في الظاهر .

وإني لأحتمد مجمع اللغة العربية أن عاد فأولئ هذه المسألة الخطيرة  
عنايته ورعايته ، بعد أن تخلّت عنها « اللجنة الثقافية » المذكورة « للهيئات

الرسمية » التي هو طلبيتها في الناحية اللغوية ، من غير شك ، ذلك بأنها  
مُقدّمة عندي على جميع مسائل الإصلاح اللغوي ؛ لأنها الدرجة الأولى  
في سلم وسائل المعرفة ، وهي على ما نعلم جميعاً من التعصّب والتعقيد ،  
فهي أولى بأن تُقدّم على غيرها من المسائل التي تتطلب الإصلاح  
وال تجديد . والإصلاح إنما يجب أن يُبدَأ فيه - من تحت - بدرجة السلم  
الأولى ، ويرتقى منها صُعداً إلى الذروة .

وفي عقيدتي أن الزمن كان وما يزال صالحاً لتنفيذ كل إصلاح يحفظ  
الأصول ، ويقرب الغاية ، ويحقق النهضة . ومن الإخلال بحق الأمة العربية  
وَحَقُّ نهضتها العتيدة أن تكون أولى وسائل المعرفة عندها أداة كثيرة  
التكاليف ، ثقيلة الوطأة ، عقيمة ، مُعوّقة ، يشكو منها العالم كما يشكو منها  
المتعلم ، وتستنفد من الأوقات الثمينة في غير طائل ما ينبغي أن يُستنفذ  
في غيرها من المطالب العالية والدراسات المُجدّية . وليس أدل على ذلك  
من هذه الاختلافات الكثيرة والصُّور المعقّدة في رسم بعض قواعد الكتابة ،  
ومن تخطئة الناس بعضهم لبعض منذ وُضِع علماء البصريين البصرة  
والكوفة ، هذه القواعد ، وبنوها على أصولهم النحوية وأقيستهم الصُّرفية  
المختلفة المتعارضة .

وها قد خلت العصور ، ونحن جميعاً نخضع لحذلقات توصف بأنها  
« علم بأصول » ، تأمر أن نكتب ما لا نلفظ فنطبع ، وأن لا نكتب ما نلفظ  
فنمتل ، وأن نرسم الصُّوت بغير صورته فنعمل ، وأن نكتب الحرف بصُّور  
متعددة - وكان يجب أن لا تكون له إلا صورة واحدة - فلا نعصي لها أمراً .  
وهي كلّها - كما هو ظاهر - رسوم مُعقّدة مُستَمدة مما أشرت إليه من أصول  
نحاة البصريين المتضاربة ، ومن خطوط بدائية غير قياسية الأصول .

ولست أدري كيف يصح في العقل الرئيد أن تُسقط صورة الصوت  
المففوظ ، كالآلف في مثل « هاذا » و « ذالك » و « ها آلاء » و « لاكن »

ونحوها من كلمات ، وتُكتب : هذا « و ذلك » و هؤلاء « و لكن »  
بغير الألف المملوطة ؟

وكيف يصح في المنطق السليم أن يرسم ما لا يلفظ من الحروف  
بصورة المملوطة منها ، كالآلف التي تزداد بعد واو الجماعة المتطرفة  
في الفعل ، وفي الأسماء المجموعة المضافة عند بعض النحاة ،  
وفي « المائة » أفراداً وتثنية وتركيباً ( دون جمعها ! ) وهي لا تلفظ ، والواو  
في مثل : « أولئك » و « أولاء » و « أولي » ونحوها ، وهي لا وجود لها  
في النطق ؟

وفيهم يشغل الناس أنفسهم ، منذ عصور ، بكيفية كتابة الهمزة ، وينفقون  
أجزاء ثمينة من أعمارهم في تأمل حركاتها وسكونها وما يحيط بها من أحوال  
الحركة والسكون من عن يمينها ومن عن شمالها ، أبن أجل أن يجلسوها  
على « الكرسي » الذي يليق بها من كراسي الآلف والياء والواو ، أولئذ عوا هذه  
الكراسي جميعاً من تحتها ، ولقوها في الغراء ، لتفتش الأرض متواضعة ذليلة  
بجانب بقية الحروف ؟

لقد نزعوا رسم هذه « الهمزة » بحسب مواقعها في الكلمة ، وقسموها أقساماً  
أربعة ، وعمدوا إلى الهمزة المتوسطة فقسموها إلى : همزة متوسطة بالأصالة ،  
وهمزة متوسطة تنزيلاً أو عارضاً ؛ ثم إذا الهمزة المتوسطة بالأصالة لها وحدها  
سبت عشرة صورة عقلية حاصلة من ضرب حركاتها الثلاث وسكونها في حركات  
ما قبلها أو سكونها ، إلى آخر ما يقال في شرح ذلك . ثم نجدهم — بعد تاصيل  
كل هذه الأصول للهمزة — يختلفون في رسمها في بعض الكلمات ، « كالبئة » ،  
اختلافاً شديداً ، فكتبها بعض النحاة « مئة » بصورة فته ، وكتبها آخرون « مائة »  
بآلف عليها همزة ، ورسمها آخرون « مائة » بآلف زائدة ثم همزة على الياء ،  
وقد زادوا هذه الآلف في أفرادها وتثنيها وتركيبها ، وأسقطوها في جمعها  
كما في : مئين ومئات ، وكل فريق علل رسمه لها بنوع من التعليل ، وعلل

البصريون الزيادة بتعليل ، وعملها الكوفيون بتعليل آخر يطول إيراده بما فيه  
من المناقشات والمناقضات !

ثم فيم التنوع لكتابة الآلف المتطرفة في آلاف من الكلمات من أسماء  
وأفعال ثلاثية وغير ثلاثية ، تنطق ولكنها لا ترسم بصورتها المخصصة بها دائماً ،  
بل ترسم بها حيناً ، وبالياء حيناً آخر ؟ ولأجل أن يرسم الكاتب هذا الحرف  
صحيحاً ولا يعدّ جاهلاً ، يجب أن يلاحظ عدة أشياء : أن يعلم أول ما يعلم :  
ما أصل الكلمة ؟ أو أي هو أم يأتي ؟ وأن يخيب بعد حروفها : ما عددها ؟  
وأن يلاحظ بعد هذا وذاك كونها اسماً أو فعلاً ، ثم يمين في ملاحظة حركة  
الاسم : هل هو مكسور الأول أو مضموم ؟ ثم في أصله : هل هو عربي  
أو أعجمي ، ثم في نوعه : هل هو من أسماء الناس ، أو من أسماء البلدان ،  
أو من أسماء الحيوان ، أو من أسماء المشروبات ، أو من أسماء الفنون  
والصناعات ؟ . كل هذه الحذقات ، لأجل أن يتسنى له كتابة هذا الحرف  
إما بصورته وهي الآلف ، وإما بغير صورته وهي الياء !

قد يصح أن تكون أمثال هذه الحذقات التي تضيق بها الصدور ، ومنها كثير  
في كتب القوم ، مقبولة سائغة في عهود السأخر والجمود ، أيام ضيق نطق  
المعرفة ، وقصر العلم على الخاصة ومن إليهم ممن يخدم ( السلطان ) ، وأيام  
صار من ( العلماء ! ) من يرون في الكتابة وعلمها أنها من فروض الكفاية ،  
كسائر العلوم والصناعات في نظرهم !

على أن تلك المصور التي حدث فيها كل هذا ، لم تخل مع كل ذلك  
من عبقریات ضاقت بهذه الحذقات دزعا ، فصرّبت بها عرض الحائط ،  
ورسمت للإصلاح خطوطاً أصيلة ، ولكنها رسمتها عرضاً لا قصداً ، وعلى سبيل  
الانفراد ، لا على سبيل التجمع كما نحاول ( نحن ) اليوم ، وإن لزم محاولتنا  
شيء غير يسير من التردد والتأبث والحذر .  
( نحن ) أولى بأن نضطلع بمثل هذا الإصلاح ، وأن نزيد عليه ؛ لأن

عصرنا يتطلب منا ذلك ، إذ كانت طبيعته تختلف كُل الاختلاف عن طبيعة تلك العصور القديمة . وأهرون ما تفكر فيه ونطلبه ونلج في طلبه ، هو أن نجعل هذا العلم غرضاً عاماً ، مُشاعاً بين الناس كالهواء والماء ، لا يجوز أن يمنع منه مانع ، ولا أن يُحرّمهُ إنسان له حق الحياة . ولعل التمثيل بالماء لا يستقيم لنا ، إذ أصبح الماء يباع ويشترى بالمقاييس والمقادير حيث يسيل أنهاراً وحيث يفيض فيطم على القرى<sup>(١)</sup> ، ولن نرضى أن يكون شأن العلم كذلك ، ويأبى المخلصون إلا أن يُذيعوه في الشعوب ، وأن يفرضوه عليها فرضاً ، والكتابة هي وسيلة إذاعة هذا العلم وفرضه على الناس ، والوسيلة ينبغي أن تكون سهلة خفيفة المَوَونة ، لا تتقيل فيها ولا تعقيد ، ليُفيد منها الناس في يسر وسهولة ، وليفرغوا للإفادة من الغايات ، ولا يشغلوا عن المنافع بوسائلها .

والطريقة المثلى — كما أراها — تلخص في أصل عام ، يسير كُل اليسر ، قريب التداول ، سهل التعلم ، لا يستنزف جهداً عقلياً ، ولا يستنفد وقتاً . ذلك هو أن نقطع صلة الكتابة بأقيسة النحاة وأصول الصُرفيين من علماء البصريين جميعاً ولهجات القبائل قطعاً تاماً ، فلا نفكر فيها أبداً ، ولا نلقي إليها بالاً ، وأن نقيّمها بعد ذلك على أساس التوافق بين الأصوات ورسم صورها أو رموزها المخصصة بها ، فنرسم كُل صوت بنقشه الدال عليه ، ونستعين بالشكل أحياناً حين لا تستبين القرينة ، مع « تحفّظات » قليلة تقتضيها أصول اللغة وطبيعة النطق بها ، وأن نتخذ للهمزة رمزاً مستقلاً يلزم صورة واحدة في كل موضع ترد فيه كسائر الحروف ، وسأذكر رأيي في رسم هذه الصورة من بعد .

هذا الأصل العام ، هو شيء منطقي يقتضيه طبيعة المطابقة بين الصوت وصورته المتعارفة . وهو ، كما أريده ، خالٍ من الخلاف ، وكفيل بأن يُسقط عن الناس عالمهم ومُعلّمهم تكاليف هذه القواعد المتعارضة الثقيلة المتكلفة الشاقة جملةً ، ويجعل الكتابة صورة سليمة واضحة لما نطق به ، وأداة رفيعة صالحة للإبانة والاستفادة والإفادة في أيسر وقت وأهون جهد .

لقد وقع الناس عصوراً طويلاً تحت سلطان هذا الرسم القديم ، ووقعنا مثلهم تحت هذا السلطان ، فخضعنا له خضوع « المؤمنين » للمسيحيين . وقد آن أوان أن نتحرّر منه ومن قيوده ، ولا خير في التلث والتثرد والتذرّ ما دُنا بُريد أن نحقق منفعة أي منفعة ، وأن نذرأ مُفسدةً ، وأن نحفظ هذا الميراث العربي : لا تبطل نظاماً عاماً من أنظمتها ، ولا نغير أصلاً من أصوله .

أما ما اتخذته « اللجنة الثقافية » في « أمانة جامعة الدول العربية » من قرار بحق هذا الإصلاح ( على ما فيه من نقص يسير ، وأنه مجرد عرض ، وما ذهبت إليه من الرأي في الزمن وأنه غير صالح لتنفيذه ) ، فهو يدعوني إلى أن أضغ بين يديها صورة مُصغرة لإصلاح قواعد الكتابة الذي أرادته أحرار العلماء ومفكروهم من ( القدامى خاصة ) ، لتستظهر بها في موقف التنفيذ إذا شئت ، ولتكون هذه الصورة جنة لها ولغيرها بقي بها نفسها من سهام من لا يحملون أنفسهم على عناء التفكير والتأمل فيما ينبغي أن يأخذوا ويدعوا ، وفيما ينبغي أن يُدرا به العيب عن لغتنا ، ووسائل تعليمها ، وتيسير هذا التعليم من شؤون الإصلاح ووسائله مما يتحقق به أكبر الخير للناس .

وفي كتب هؤلاء العلماء الأحرار المفكرين من القدامى آراء خطيرة في إصلاح هذا الرسم العربي في أهم أبوابه وأكثرها تعقيداً ولبلةً ، جهر بها نفر منهم مخالفين بها الجمهور المقلد ، وهم فيما خالفوهم به من ذلك على حق لا شبهة فيه . ولكن الناس صموا آذانهم عن سماعها ، وأغلقتوا عقولهم دونها ، ومضوا في سبيلهم من التقليد في التعميد .

ففي مسألة كتابة الهمزة ، وهي مسألة شائكة ومُعقدة جداً ، نجد أبا زكريا يحيى بن زياد المعروف بالقرءاء — إمام العربية في عصره وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وكانت وفاته سنة ٢٠٧ للهجرة — يضرب بقواعدها كُلها عرض الحائط جملةً ، ويختار لها شكلاً واحداً لا ثاني له في جميع مواضعها ، هو شكّل الألف ، ويقول : « يجوز أن تكتب ألفاً في كُل موضع »<sup>(٢)</sup> . وهذا الرأي عندي

من حيث الأصل ، أعني الاستقلال بالصورة الواحدة ، هو المخرج الوحيد الذي نَجْو به من شدائد الهزمة وتنوع رسمها ، ولا بأس بهذه الصورة التي يختارها القراء . فإذا تم الاتفاق عليها - ويجب أن يتم على شكل ما - كتبناها بصورة الألف ( ١ ) مثلاً حيث وردت ، وما أشكلت قراءته أو خفيت قريته استعنا عليه بالحركات ، وأرجو أن لا يكون عامل الألفة للقواعد القديمة مُبْطِلاً عن الإقدام على حسم مادة هذه المشكلة المزمنة .

وفي مسألة كتابة الألف المتطرقة بصورتها حيناً وبغير صورتها حيناً آخر ( ومشكلتها تلي مشكلة الهزمة في الخطورة ) أصبت في « الشافية » نصاً بأن جماعة من النحاة قالوا « بكتابة الباب كـلِّه بالألف حملاً للخط على اللفظ ، ثالثة كانت أو فوقها ، متقلبة عن ياء أو عن غيرها ، في علم أو غيره » . وَوَجَّهه شيخ الإسلام ذكراً الأنصاري ، المتوفى سنة ٩٢٦هـ ، في شرحه « مناهج الكافية » بأنه القياس ، وبأنه أنقى لللفظ . وقال ابن السيد البطلوسي الأندلسي في « الاقتضاب شرح أدب الكتاب » : إنه هو الذي اختاره أبو علي الفارسي في مسائله الحليّة ، ومُكِّم هؤلاء جميعاً من أئمة مشهود لهم بسعة العلم ونفاذ البصر .

هذه الآراء العالية ، قد أحتوت على بقرة الإصلاح الأولى لرسم الكتابة العربية ، وهي حُجج رائدة من القديم ، يصح أن يُستظهر بها على مَنْ يمسك بالقديم ، غير السديد ، وأصحابها من أئمة العربية وخُراس لغة القرآن ، وفيهم ناس من أهل المئة الثانية الهجرية ، وأخرون من أهل المئة الرابعة ، ثم من أهل المئة العاشرة ، أفلا يحقّ أهل المئة الرابعة عشرة الإصلاح الذي فكر فيه أهل تلك العصور ؟ ومتى نحيا الحياة العقلية السليمة الطيبة ، ونحن نلُكُّ عن أهون الأشياء ؟

تكاد تنحصر مشكلات رسم الكتابة العربية في : رسم الهزمة ، وفي رسم الألف زيادة ونقصاً وتغييراً ، وفي كتابة الألف المتطرقة .

فمن العقيد حقاً أن نرسم الهزمة بشكل مستقل واحد كما أجازها القراء . وأن نحمل الخط على اللفظ ، - لأنه القياس ، ولأنه أنقى لللفظ ، كما رأى أبو علي ، والبطلوسي ، وصاحب الشافية ، وذكراً الأنصاري ، وغيرهم - لا في كتابة الألف وحدها ، بل في أبواب رسم الكتابة العربية كلها ، مع التزام « التحقّطات » التي أشرت إليها من قبل ؛ ذلك لأنه هو الشيء الطبيعي المعقول ، ولن يتسنى الإصلاح المنشود بغيره .

وتحتياتي الطيّبات للزملاء الأعلام المؤتمرين لتحقيق أمثل إصلاح مرجو لرسم الكتابة العربية ، وأجل نفع أدبي مرتقب للعرب .

١٩٥٥/١٢/١١

( ١ ) من المثل : « جرى الوادي فطم على الغري » ، أي : جرى سيل الوادي عظيماً وكثراً حتى غلب ، وأتى على الغري فدغنه ، والغري : مبيّل الماء من التلّاح أو مدغمه من البرء إلى الروضة . . يضرب عند تجاوز الشّرّ حذره .

( ٢ ) وقال أبو العباس أحمد الفلقشندي في « صبح الأعشى » ( ٢١٠/٣ ) : « ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال ، فيكتبها على هذه الصورة : المرأة والكلمة ونسألم ونسألم ونسألم ، وهو أقل استعمالاً . وقد كتب منه حرف في القرآن بالألف ، وهو قد تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ عَنْ آبَائِكُمْ ﴾ . يريد « آبائكم » .

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

### **الآلة والأداة في اللغة العربية**

في ضوء عمق اللغة ومطالب التمدن الحديث

كل كائن حي، يدخل عالم الحياة طفلاً، ثم يتدرج إلى الشباب فالكهولة فالشيخوخة التي تسلم إلى الفناء... إلا كائناً واحداً كان استثناء من القاعدة، ذلك هو هذه اللغة.

فإنها دخلت عالم الحياة طفلة كما تدخلها الأحياء كافة، ثم درجت في مراحلها التاريخية، حتى اكتملت قوتها، فوقفت لا تریم عند شباب دائم لا يشيخ، بل يثبت شباباً، ويتجدد على هزم الزمن، آتخداً في نموه صعوداً على نظام الارتقاء.. ذلك بما استكن في طبيعة تكوينها من القوة التي تعطى الحياة الدائمة من باطنها الحي، وتحفظ عليها شباب السن، مع استيفائها متميزة في نفسها.

ولدت هذه اللغة الكريمة العظيمة في زمن قديم لا يعرف أوله، واجتازت مراحل تطورها الطبيعي التاريخي، حتى شارفت الجاهلية الأخيرة مكتملة النضج، تنفض عروقها فتوة وقوة وحياة، ومتميزة باستعلان الشأن واستعلائه، بصيرورتها عمود القومية ولسان مفاجرها ومآثرها في الوجود.

ثم نزل بها «التنزيل» لتكون عمود الدعوة العظمى، ولسان الشريعة والعقيدة والحضارة والفكر، وأنساحت مع الأعظماء الفاتحين العرب في جنبات الأرض شرقاً وغرباً، وأمتدت معهم امتداد المحيط الأعظم لا تترك شواطئه، فجرت على يأس الصعيد هنا وهناك ماءً ونجى، واستسلمت لسحر بيانها الأفئدة، فتناغى بها من ليسوا من أهلها، واستجابت لكل نداء، وتلوت بلون كل إناء، وكان لها على كل لسان مذاق.

وبعد أن وسعت كتاب الله لفظاً وغاية، آية آية، ووفت بمطالب الإسلام العظمى في الدعوة والتبشير والفتح، جرت مع السياسة والإدارة أشواطاً بعيدة. واستلهمتها الحضارة والنفس الإنسانية كما استلهمها الذين عقيدة وشريعة ونظاماً، فامتدتهما بما طمحتا إليه من إبانة، وما أدركها في طريقها الطويل وناء، ونهضت بمنطق «أرسطو»، وعبرت فأحسن التعبير عن فلسفة «الاغريق»

وثقافات «الصين» و«الهند» وأساطير «فارس»، وأنداحت دائرتها للعلوم والفنون والآداب التي عرفتها عصور العرب الذهبية، وكانت تربي على ثلاث منة عدداً، بينها كثير مما لم يهد إلى أهل التمدن الحديث إلا بعد أن نضج تمدنهم في المئة التاسعة عشرة الميلادية، كالسياسة المدنية والشريعة، وتدير المنزل، والاقتصاد السياسي، والمُعمران، والاجتماع، وفنون الحرب وآلاتها، ونحو ذلك من مبتكرات العقل التي جالت فيها أقلام القوم وأنت منها بالبدائع والروائع. وكما عذبت في فم آبن البادية وأنسجمت مع نوازعه وأفكاره وطبيعة بداوته، وأبانت فاجادت الإبانة عن مقاصده ورغباته وأهوائه.. عذبت كذلك في فم الحضري المثقف الذي ربي في أحضان الترف والتعيم، وأسلمت قيادها لمطالب معيشته ونوازعه النفسية وخطراته الفكرية والشعورية وحاجاته العمرانية والمدنية، وتلوت بالوان حياته في جدو وهزله، ومدت له من أسبابها في كل شأن ما شاء، وما خاتته في أرب من آرايه.

حتى إذا انحسر سلطان العرب من هنا ومن هناك، وتراجع التمدن العربي الإسلامي أمام طوفان الغزاة - المغول والصليبيين والأسبان - انحسر سلطانها من الشرق والغرب، وسال سيل العجمة في الأوطان العربية، وهجمت الألفاظ الأعجمية الدخيلة على الألفاظ العربية الأصلية في الدواوين، فأبعدتها منها جملة، وزاحمت لغة التخاطب في المنازل والأسواق والمجتمعات، فأحتلت آلاف من مواضعها مكان المواضع العربية في التجارة والصناعة والزراعة ونحوها من شؤون الحياة.

وأعان على ذلك شيوع الجهل والأمية في الناس، وخمود جذوة القومية العربية، وفنور الحماسة للغة العربية، بما رزأت به الدول الأعجمية الباغية تلك المجتمعات: من سد منافذ المعرفة بوجوه أجيالها الناشئة، وتغليب سلطان لغاتها على سلطان اللغة العربية تغلياً خصرها في دائرة ضيقة بين أسوار عالية تحجب عنها الأفق الذي تطمح ببصرها إليه.



حتى إذا تَنَسَّ فجر هذا العصر ، وبدأت الأمة العربية تتنسم نسيم الحرية ، وتحاول أن تسترجع المآذِب من سلطاتها السياسي والقومي والاجتماعي . . كانت المدنية العصرية قد دخلت الأفطار العربية على خطوط متفاوتة من القوة والضعف ، بعلومها ، وفنونها ، وصناعاتها ، ومخترعاتها ، وضروب أنائها ورياشها وأينتها ، وصنوف مطاعمها ومشاربها ؛ وطيفت تفرس على اللغة العربية أسماءها الدخيلة التي تميزها أفواجا إثر أفواج ، كما تفرس نفسها على الحياة العربية بكل مقوماتها ومفاهيمها ومسمياتها وأعيان آلاتها وأدواتها في مختلف مظاهر الحضارة .

هنا وقفت اللغة العربية أمام حالة جديدة خطيرة من غزو اللغات الأوروبية الحديثة بعد غزو اللغات الشرقية القديمة ، تؤذيها بشر مستطير أثيم ، واحتلال لغوي أجنبي مقيم ، وتقتضيها الاستعصام بقواها الطبيعية لدحر هذا الغزو وهزيمته .

وبدأت في غمرة الموقف تتأمل تأمل المستنصر في العواقب ، ما الذي تصنعه : هل تأذن لهذه الألفاظ الأعجمية الدخيلة أن يسيل سيلها عليها ، وتغرقها بصيفها وأشكالها ولغاتها ، بل رطاناتها المتعددة ، عن طواعية واستسلام ؟ أو تقبلها كلها أو بعضها بعد إخضاعها لأصول التعريب ، كما فعلت إبان تاريخها المديد حين اتصلت بشعوب الأرض اتصال النذ بالنذ ، أو اتصال الغالب بالمغلوب ، فأخذت قليلا وأعطت كثيرا ، وما فرطت من مقومات شخصيتها الأصلية بشيء ؟ أو تضطلع بما تطلبه الحياة منها من ألفاظ عربية خالصة تؤدي المعاني الأجنبية بالنقل وبالاقتفاء من صميم مادتها الأصلية ، وهي بها فارهة وغنية أكبر الغنى ؟ وفي هذا نشب الخلاف بين اللغويين وجماعات من الدارسين والباحثين ، فذهب كل فريق مذهبا ينبع من طبيعة دراسته وتلقيه ووعيه الخاص . ثم لم يلبث أن خفت جدته ، وطيف يزول رويدا رويدا كلما تطورت الحياة العقلية والعلمية ، وازداد الشعور القومي ، حتى سيطر الرأي الذي يحقق سلطان اللغة العربية

وقدرتها على الاستقلال بنفسها في التعبير عن الخلجات والأفكار ، وعن شؤون الحياة جليلها ودقيقها ، وعن مطالب العلوم والفنون والصناعات ، مستغنية بثروتها عن الاستعانة من اللغات ، إلا ما تقتضي به الضرورة في بعض الحالات . على أنه ينبغي أن نذكر في صراحة تامة أن المدى أمام اللغة العربية في هذه الأشياء ما يزال بعيدا ، وأنه كلما قرب بعد ؛ ذلك لأن الحضارة تزداد في كل يوم تقدما وانبساطا واتساعا وتعقدا بكثرة ما يتطور أو يتجدد من شؤونها ، ولا سيما شؤون الفنون والصناعات والمخترعات ، وذلك كله يتقاضى علماء اللغة أن يدأبوا ويواصلوا الدأب ، وأن يضطلعوا دائما في غير تأبث ولا وئاه ، بمجهود عنيف مستمر يتكافأ مع حركة الإنتاج المتدفق ، وحوافزه السريعة التي لا تستاني ولا تعرف البطء ؛ لأن الحياة العصرية مدفوعة بالحركة والسرعة والنشاط الذي لا يفتر ، ومن وئى عن الاندفاع معها خلفته وراءها ، فيظل في الساقة أو وراء الساقة مبيتا .

وإن أول ما يتقاضى علماء اللغة المبادرة إلى التعبير عنه ، وتسميته تسميات عربية دقيقة ، هو ما يدور بين الناس من أسباب العيش ووسائله ، وما يكون اتصاله بحياتهم أقرب من غيره ، وما لا ينفصلون عن تناوله وأستعماله لحظة من اللحظات من أجهزة وآلات وأدوات كهربية وبخارية ، يمارسونها في المصانع ، أو يرتفقون بها في المنازل والفنادق والمطاعم . . . وهي وما إليها من صنوف الرياض والأثاث والماعون من الكثرة والتنوع والتعقد والشيوخ بالمكان الذي لا يوصف ، ومُعْظَمُهَا يتطلب تسميات عربية فصيحة مانوسة تسوغها<sup>(١)</sup> الأذواق .

ولشد ما يستشعر الإنسان الضيق والخرج حين يستعمل هذه الأشياء ، فيتعذر عليه الوقوع على أسماء عربية لها ، أو يقع لبعضها على أسماء عامية ، أو مغربة ، ومنها ما أصابه أشنع التحريف فافسد معناه ، كالذي سمعته ذات يوم من عامل في مصنع كان يعالج أداة عبطت في « سيارة » ، فسأله عن اسمها ،

فرايته يتردد، ثم قال بعد لأي بسذاجة العامي البريء: اسمها - أكرمك الله - «نذل»، وهو لا يعلم أن أصلها الإنكليزي "Needle" ومعناه الإبرة، ولم يخطر بباله أن يفكر فيم يقال لهذه الأداة التي تُشبه الإبرة «نذل» بحيث لجأ إلى التأدب مع مخاطبه وإكرامه عن ذكرها له حين اضطره إلى إسماعه إياها، استجابة لسؤاله، ومثل هذا كثير.

والمشكلة القائمة تحل بوسيلتين:

الوسيلة الأولى: هي أن يُستحيا القديم، ويُلاءم بينه وبين الحاضر من غير قسر ولا إعنات، فتستعمل الألفاظ العربية التي نُسيت في معانيها الأصلية، وفيما يُشبه معانيها الأصلية، أو يكون لها بها صلة غير المشابهة. ولا ريب في أن التوسع في أوضاع اللغة القومية حتى تفرغ وتغنى بنفسها، أبقى على حياتها وأضمن لدوام شبابها وتجديده من السماح للدخيل بإقتحامها واحتلال مكانها كما يود «ناس» أن يكون!

إن دواوين اللغة العربية تفيض بأسماء الآلات والأدوات والأثاث والرياض والماعون، والألفاظ الشؤون العامة التي تشتد حاجة الناس إليها. وقد استخرجت من كنوزها ما استطعت، وجعلته على طرف النمام (\*) من متناوليها، ليستعملوه في التعبير عن المعاني الجديدة، وفي إطلاقه على المسميات المستحدثة على النحو الذي أشرت إليه، وهو سبيل مسلك في اللغة منذ القديم.

والوسيلة الأخرى: هي وسيلة الاشتقاق الذي هو في اللغة العربية أشبه بـ «المولد» "Generator" في الصناعات الآلية، ما يُقتأ يُؤلد لها الطاقة بعد الطاقة، ويُبدها بالقوة والقدرة على الحركة والعمل ما تحرك. فكما أن هذا هو شأن «المولد» في الصناعات الآلية، فكذلك الاشتقاق في اللغة العربية يُمادها ما أشتد بأهلها البقاء على وجه الزمن، ويساعدها على نموها وتطورها دائماً، وعلى إسعاف الحياة بما تطلب منها من ألفاظ.

وسبيل هذه الوسيلة سبيل لاجبة معروفة، قد عبّدتها اللغة العربية بفطرتها

المستقيمة، وتوعت الآلات التي تبلغ براكيها غايته البعيدة في سهولة ويسر. لكنّها تحيّف الخالقون وجاروا عليها، فضيقوها، وألقوا فيها الحسك والشوك، وقصروا سلوكها على آلة معقدة مغلقة، مثقلة بالقيود، بطيئة الحركة كراحلة صديق الشاعر القاهري الظريف «البهاء زهير»:

تَمْشِي قَتَحْسُهَا الْغُيُو نَ عَلَى الطَّرِيقِ مُشْكَلَةً !  
بِقِدَارٍ خُطْوَتِهَا السَّطُورِ لِمَ حِينَ تُسْرِعُ أَنْمَلَةً !  
وَتَخَالُ مُدْبِرَةً إِذَا مَا أَقْبَلْتَ مُسْتَعِجَلَةً !  
تَهْتَرُ وَهِيَ مَكَانَهَا فَكأنَّما هِيَ زُلْزَلَةً !

وأعني بهذه الآلة، قاعدة ( اسم الآلة ) كما وردت في كتب النحاة، وما أريد بما أصف من حالها غير الجد الذي يمكننا من النهوض بأداء الأمانة.

على أن بحث اسم الآلة هذا في جملته وأساس تناوله، لم يتوسّع فيه النحاة من قداماء ومُحذّنين ما توسّعوا في غيره من مباحث النحو واللغة؛ لأن الحياة القديمة لم تكن تدعو لبحثه وتلجّ في تعميقه، فأوجز الأوائل فيه الكلام إيجازاً شديداً، ونقله الأواخر عن نهجه في لغة العرب، فقيدوا مطلقه، وحزّموا مُباحه، وحجّروا به واسعاً.

أما وقد تجددت حياتنا على نحو ينطَلب منا الاستبحار في كل شيء، ومن ذلك اللغة، فلا مَنَاصَ لنا من أن نعيد النظر في قاعدة ( اسم الآلة ) هذه، وأن نبخّنها بحثاً جديداً وعميقاً، يوضّح غموضها، ويكشف معالم ميدانها الفسح، وينتهي بها إلى غايتها من الانتفاع بها في توسيع مادة اللغة في جانب من أهم جوانبها بالقياس إلى الحياة الحاضرة.

\*\*\*

بُجِنت هذه القاعدة في كتب النحو على طريقتين مختلفتين، وسارت بها كل منهما على منهج بحثيها في سائر أبواب النحو. أولاهما ما أسماه الطريقة العربية؛ لأنها تقوم على الاستقراء اللغوي ومراعاة الاستعمالات العربية الأصلية

فتَعَدُّ ولا تُعَدُّ. والآخرى ما أسميه الطريقة الأعجمية، لأنها تسير على منهج من التعليل المنطقي قلما تلتفت معه الى الاستقراء اللغوي، وتفرض شروطاً تُحرِّم أنواعاً من مباح الاستعمالات العربية، فتعَدُّ وتعَدُّ.

(١) فأما الطريقة العربية، فقد تناولتها من ناحية أبنية بعض صيغها الاشتقاقية التي تلحق أولها ميم مكسورة، للتفريق بينها وبين صيغ أسماء المكان والمصدر التي تكون على مثالها وتفتح ميمها، إذ كانت العرب تفرق بين دلالات الصيغ المتشابهة بالحركات وغيرها، فنقول مثلاً: «مَقَصٌّ» للشيء الذي يُقَصُّ به، و«مَقَصٌّ» للمصدر والموضع الذي يكون فيه القَصُّ، لَمْ تذهب الى أبعد من ذلك، ولا إلى أكثر منه مما يستدعيه البحث التفصيلي.

فقال سيوييه من أئمة نحلة البصرة الأوائل في «الكتاب»، وأوجز: «باب ما عالجته به: أما المَقَصُّ فالذي يُقَصُّ به، والمَقَصُّ المكان والمصدر. وكل شيء يعالج به، فهو مكسور الأول، كانت فيه تاء التانيث أو لم تكن، وذلك قولك: مَحْلَبٌ، ومِنْجَلٌ، ومِكْنَحَةٌ، ومِسْلَةٌ، والبِضْفَى، والمِخْرَزُ، والمِخْط. وقد يجيء على فعال، نحو مِقْرَاضٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِضْبَاحٍ، وقالوا: المِفْقَحُ، كما قالوا المِخْرَزُ، وقالوا المِسْرَجَةُ كما قالوا المِكْنَحَةُ».

وقال الكسائي من أئمة الكوفيين في «كتاب ما تلحن فيه العوام»: «وما كان من الآلات مما يوضع ويرفع، مما في أوله ميم، فأكبر الميم أبداً على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ، تقول: هذا مَشْمَلٌ، ومِثْقَبٌ، ومِقْوَدٌ، ومِنْجَلٌ، ومِيزَرٌ، ومِقْنَعَةٌ، ومِضْدَعَةٌ، ومِجْمَرَةٌ، ومِسْرَجَةٌ، ومِشْرَبَةٌ، ومِشْرَفَةٌ، ومِخْلَةٌ، ومِجْسَةٌ، ومِظْلَةٌ. فهذا كله مكسور الأول أبداً، سِوَى مَنْخَلٍ، ومُسْعَطٍ، ومُدْمَنٍ، ومُدَقٍّ، ومُكْحَلَةٍ، فإن هذه الأحرف جاءت عن العرب بضم الميم».

وقال ثعلب في «الفصح»، وأبن السكيت في «إصلاح المنطق»: «كل اسم في أوله ميم زائدة على مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ، مما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به، فهو مكسور الأول، نحو: مِطْرَقَةٌ، ومِزْوَحَةٌ، ومِزَاةٌ، ومِزْرٌ، ومِخْلَبٌ للذي يُخْلَبُ

فيه، ومِخْطٌ، ومِقْطَعٌ، إلا أحرفاً جئن نَوَادِرَ بضم الميم والعين، وهن: مُدْمَنٌ، ومُنْخَلٌ، ومُسْعَطٌ، ومُدَقٌّ، ومُكْحَلَةٌ، ومُنْصَلٌ وهو السِّيفُ».

ذلك هو منحنى الأوائل في المسألة، وهو يلخص في أمرين:

(أ) أنَّ القصد هو بحث بناء مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ، وضبط حركة الميم التي تلحقهما بالكسر لما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به من الأسماء، وبإلحاق للمكان والمصدر، إذ كانت العوام تلحن في ذلك تفتح ميم مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ مما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به، وإنما هي بالكسر. وليس القصد أن يحصر اشتقاق اسم الآلة بهذه الصيغ الثلاث حَسْبُ، فإن ذلك لا دلالة عليه في هذه الأقول.

(ب) عَبَّرَ سيوييه عن «الآلة» لا بلفظها، بل بملحوظها، وهو قوله: «ما يعالج به»، وأتى الكسائي بصريح لفظها مجسوعاً «الآلات»، غير أنَّ مفهومها عنده هو «ما يوضع ويرفع». فهل يفيد هذا التعبير ما أفاده تعبير سيوييه؟ أو يفيد معنى «الأداة» كما أفهمها منه؟ وبين «الآلة» و«الأداة» فرق لا شبهة فيه، سأفضله في موضعه من هذا البحث. وقول ثعلب وأبن السكيت، «مما يُنْقَلُ أو يُعْمَلُ به»، نص على هذا التفريق. فكان ثعلباً وأبن السكيت قد استدركا بهذا الملحظ الجديد على قاعدة سيوييه الساذجة ما نقص منها، ودلاً به أيضاً على ما فاته من المواءمة بين المعنى العلاجي والتشليل له؛ لأنَّ من أمثلته «المِخْلَبُ» للذي يُخْلَبُ فيه، وهو وعاء يكون فيه الشيء ولا يعالج به كما يعالج بالمِقْصَصِ مثلاً، وشَتَانٌ ما هُما. فذلك «أداة»، وهذه «آلة». وهذا الملحظ هو في الوقت نفسه تصحيح لكلام الكسائي أيضاً.

هذا، وقد تردّد لفظ «الآلة» في كلام الفراء المتوفى سنة ٢٧٦هـ في التفرقة أيضاً بين دلالتَي حركة ميم مَفْعَلٍ ومَفْعَلَةٍ بالكسر والفتح، نقله أبن قتيبة في «أدب الكاتب» - ط. السلفية ٣٣: «قال: «قال الفراء: يقال: مِرْقَاةٌ، والفتح أكثر، وكذلك مِسْقَاةٌ ومِسْقَاةٌ، من جعلهما (آلة تستعمل) كسر، مثل: مِرْقَفَةٌ، ومِرْقَدَةٌ، ومِضْدَعَةٌ، ومن جعلهما موضعاً للارتقاء وللشيء،

نَصَبَ. « عَنِ قَتَحَ الْمِيمَ فِيهَا ».

وذكر اصطلاح ( أسم الآلة ) علي بن عيسى الرَّمْثِيُّ الْمُتَوَفَّى سنة ٣٨٤هـ في « كتاب شرح سيبويه » مُدْرَجاً بعد قول سيبويه « باب ما عالجت به » . ثم جعله جارالله الرَّمْثِيُّ ، وقد يكون غيره سبقه إليه ، عنوان الباب في « الْمُفَصَّل » .

( ٢ ) وأما الطريقة الأعجمية ، فقد تناولت القاعدة على منهج بحثها بالتحليل المنطقي ، وفرض الشُّروط التي تُحَرِّمُ المباح من الاستعمالات العربية ، ووضعت لها تعريفات على أنحاء تتقارب في أشياء وتتباع في أخرى . وَلَعَلِّي لا أبعد عن الصواب إذا زَعَمْتُ أَنَّ الرَّمْثِيَّ هو واضع أساس الطريقة الأعجمية لِأَسْمِ الآلة ، وإن كان تعريفه له يومهم لأَوَّلَ وَهَلَّةٍ أَنَّهُ بسبيل من نهج الأوائل ، إن لم يكن غيره سبقه إلى ذلك . ونصُّ تعريفه : « اسم الآلة : هو أَسْمُ ما يعالج به الشيء ويُنْقَلُ ، ويحيى على صيغة : مَفْعَلٌ ، ومَفْعَلَةٌ ، ومَفْعَالٌ . والشُّطْرُ الأول من التعريف ، منقول من الطريقة العربية ، من ثعلب وابن السكيت ، مع فرق واحد ، هو « الواو » في نصه ، و « أو » في نصيَّهما كما رواه السُّيوطي . . ولكن شطره الآخر قد عدل به عن طريقة الأوائل في تناول آليات من جهة التفريق بين دلالة حركة ميم مَفْعَلٌ ومَفْعَلَةٌ بالكسر والفتح إلى حصر الاشتقاق بهذه الصيغ الثلاث ( التي أخذها من سيبويه ، ولم يَبْنِهْ كما نَبِهْ سيبويه على قلة مَفْعَالٌ ، فجعلها كلها على مستوى واحد من الشُّيُوع ) دون غيرها من صيغ الآلة الاشتقاقية المتعددة في اللغة العربية . وهذا القيد الذي يحرم ذلك ، هو من صميم القُيُود التي فرضتها الطريقة الأعجمية ، ولم يقل به الأقدمون .

ثم جاء المخالفون فأضافوا إليه قيوداً جديدة ، وصاغوا قاعدتهم صياغات مُنَوَّعة رَأَى عليها الاختلاف والاضطراب ، وهي كثيرة لست بسبيل نقلها إلى هذا المكان ، وإنما حسبي منها أن أقول ما يجمع أصولهم فيها لِأَدُلُّ على فسادها

بالقياس إلى الاستعمالات اللغوية عند العرب .

قال صاحب روح الشروح على « المقصود » : « وأما أسم الآلة ، فاسمُ مشتق من يفعل لما يعالج به الفاعل المفعول ، ولذا لا يبنى إلا من الفعل الثلاثي المتعدي » .

وقال الرَّمْثِيُّ صاحب « العَرَبِي » : « وأما أسم الآلة ، وهو ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه ، فيحيى على مثال : مَفْعَلٌ ومَفْعَلَةٌ ومَفْعَالٌ ، كيمخلب ويمكسح ويفتح » .

وقال السَّعْدُ التفتازاني : « وقد عُلِمَ مِنْ تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ، ولا تكون للأفعال اللازمة ، إذ لا علاج لها » .

وقال الشيخ زكريا في « شرح الشافية » : « الآلة للفعل الثلاثي ، وهي أسم لما يستعان به في الفعل المشتقة هي منه ، نحيء على مَفْعَلٌ ، ومَفْعَالٌ ، ومَفْعَلَةٌ بكسر أولها ، والأصل في الآلة مَفْعَالٌ ، والآخران منقوصان منه ، كالمخلب ، والمفتاح ، والمكسحة لما يستعان به في الحلب ، والفتح ، والكسح » .

وقال صاحب « الهمع ١ / ١٦٨ » : « بناء الآلة مُطَرَّدٌ على مَفْعَلٌ بكسر الميم وفتح العين ، ومَفْعَالٌ ومَفْعَلَةٌ كذلك ، كمسفر ، ومبجلح ، ومفتاح ، ومفتاش ، ومكسحة . والمُفْعَلُ بِضَمِّينِ ، والمُفْعَلُ بفتحين ، والفعل بالكسر : يحفظ ولا يقاس عليه ، كمنخل ، ومُسْنَعَطٌ ، ومُدْهَنٌ ، وإرات آلة تاريت النار ، أي إضرامها ، وسراد ما يُسَرَّدُ به ، أي يُخْرَزُ » .

وقال بعض الشُّراح : « المَفْعَلَةُ لا تنقاس » .

وقال نظام الدين النَّيسَابُورِي : « وهذه الأوزان ، أي مَفْعَالٌ ، ومَفْعَلٌ ، ومَفْعَلَةٌ ، قياسية ، لا من حيث أنه يجوز أن يشتق كل منها من أي فعل اتفق وإن لم يُسَمَّعْ ، بل من حيث أن كلاً منها إن كان قد ورد السماع به في فعل مُعَيَّن أمكن أن يطلق هو على ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل ، كالمفتاح ، فإنَّ كُلَّ ما يمكن أن يفتح به البيت يُسَمَّى مفتاحاً ، وإن لم يكن الآلة المعروفة

بذلك» .

وتتلخص هذه القول ونحوها مما لم أنقله في ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أنها تحصر اشتقاق اسم الآلة بالفعل ، وبأن يكون معلوماً وثلاثياً متعدياً ؛ وتمنعه من اللازم والمزيد ومن أسماء الأعيان وإن ورد في كلام العرب عشرات بل مئتين من الأسماء المشتقة منها .

الأمر الثاني : أنها تقصر الأوزان الاشتقاقية على : مَفْعَل ، ومُفْعَل ، ومَفْعَلَة ، على اختلاف في أيها هو الأصل .

الأمر الثالث : أنها اختلفت في قياسيتها ، فقال الأكثرون : يطرد مَفْعَل ومُفْعَل ومَفْعَلَة ، وقاس بعضهم على مَفْعَل ومُفْعَل ، ومنع القياس على مَفْعَلَة . واشترط بعض آخر السماع فيها كلها ، ومنعوا أن يطبق القياس ويُعمَل به إلا في المسموع ، فكادوا يطلون القياس ، ويسُدُّون بابه في شأن اسم الآلة . . .

ثلاثة مذاهب في ثلاثة أوزان !

والأحظ على ذلك أن الأمرين الأول والثاني متقوضان بدلالة الاستقراء اللغوي على خلافه ، وأن الأمر الثالث لم يَرُجَّع بحته إلى طبيعة اللغة ، وإنما يرجع إلى التعليل المنطقي الذي هو أساس الطريقة الأعجمية في النحو العربي وإلى دعوى كثرة الورد وقلته ، ومن أجل ذلك اختلفوا فيه ولم ينتهوا به إلى رأي جميع .

وهذا وذاك لا يصح أساساً لقاعدة ، ولا يصح كذلك أن يُسمَّى ما يبنى على مثله « قاعدة » . فإن القواعد إنما تبنى على استقراء الجزئيات ومناحي اللغة في استعمالاتها ، وأن تكون إلى هذا جامعة مانعة ، مُتَّفَقاً عليها كما جرى عُرْف العلماء . وأين هذا مما كشفتهُ من أمرها ؟

بل إنني لأذهبُ في ناحية الاستقراء إلى أدنى مراتبه في الباب ، وأريد استقراء أقوال علماء اللغة الأوائل فيه ، لا الاستقراء اللغوي العام ، فلا أجد أصحاب هذه « القاعدة » قد مارسوه . فتحن إذا عدنا إلى ما قدمته من أقوال هؤلاء

العلماء في الكلام على الطريقة العربية ، وعرضنا « القاعدة » عليها ، اهتدينا إلى أنهم إنما عَرَفُوا منها قول سيبويه وحده في المعنى الجلاحي الذي استنبطوا منه شرط اشتقاق اسم الآلة من الفعل الثلاثي المتعدي دون غيره . وقول سيبويه ليس هو وحده في الباب ، فإن إلى جانبه أقوالاً لغيره من علماء اللغة الألبات الذين قصروا جهودهم كله على الاستقراء والتعمق في اللغة ، تصحح قول سيبويه كما شرحت آنفاً ، فهل عَرَفُوا ثم تَخَيَّرُوا منها كلام سيبويه وَرَجَّحُوهُ عليها ؟ وإذا كان ذلك ، فهل من حقهم أن يفعلوه ، وأن يرجحوا قولاً على قول دون أن يذكروا علة ترجيحهم ؟ أو ليس من حق اللغة ونحن أصحابها بها أن يطالبوا بأداء أمانتها في صدق ، وأن يأخذوا بحجز الباحثين أن ينطلقوا مع الأهواء ، أو يتسكعوا في الدراسات القاصرة ؟ أو أقول إن القوم لم يعرفوا أقوال هؤلاء العلماء كما يُدَلُّ عليه ظاهراً حالهم ، فيتحقق بذلك رأيي في أنهم لم تكن لهم تجسيرة ، حتى في أدنى مراتب الاستقراء ، تُخَوِّلُهُمْ أن يضعوا « قواعد اللغة العربية » على هذا النحو من التحجير الذي تأباه طبيعة العربية ، ولا تُقرّه مناحي استعمالاتها أصحابها العرب ؟

ولست أعجب بعد هذا شيء عجيبي لمثل هذه « القاعدة » المعروفة أن تسلك سبيلها إلى الأذهان ، ثم تجتزأ العصور حتى تبلغ عصرنا وتكون فيه « نافذة المفعول » !

ولكن هذا العجب يزول حين نَرُدُّ الأمر إلى طبيعة التقليد الذي يتقيد بكل مألوف عن تعصب ، ويكون منه عند صاحبه عادة التسليم لكل مقروء بحيث لا يخطر بباله أن يفكر في بحته ونقده ، للخلوص إلى الحقيقة التي هي مطلب الإنسان المثقف .

وإذا وصلت بالبحث إلى أثر المسألة في عصرنا ، فقد لزمني استيفاءه أن أعرض لظاهرة من نقدها عند عالم لغوي مفكر متعمق في اللغة ومدرك لحاجات العصر ، نقل نتائجها عنده على النحو الذي اهتدى له إلى ( مجمع اللغة

العربية) في بداية إنشائه قبل ثمانية وعشرين عاماً ، ورمى في جملة نقده الى صوغ اسم الآلة من كل فعل ثلاثي أو غيره ، متعدياً أو لازماً ، ومن أسماء الأعيان أيضاً ، ولكنه وقفت فيه عند ترجيح أقوال اللغويين على أقوال النحاة ، ولم يتعمق ، ولم يرجع الى أقوال النحاة القدماء وطريقتهم في بحث اسم الآلة ، ولم يبين أسرار الاشتقاق من هذه الأشياء ودلالات الفروق التي تنشأ من كل نوع منها ، وقفت أيضاً عند بحث الصيغ الثلاث : مفعلة ومفعول ومفعال ، ولم يتعرض لصيغة أخرى يضيفها إليها . وبحثه هذا على ما ذكرت من نقصه ، صادف ما يستحقه من عناية ، فنوقش ، وشايعه عليه فريق من الأعضاء ، وعارضه آخرون معارضة شديدة . لماذا ؟ لأن أقوال النحاة لا تقبل الرد ، وقد فاتهم أن اجتهدات النحاة أنفسهم قد تخالفت ، وناقض بعضهم بعضاً ، فكيف لا يرد الخاطئ منها ؟ وأين تبقى قاعدة الأصوليين في رد القولين المتعارضين : « إذا تعارضتا ساقطا » ؟ أفلا ينبغي أن يسقط ما تساقط من نفسه ؟

ولم ينته « مجمع اللغة العربية » من مناقشة الموضوع الى نتيجة حاسمة ، وإنما انتهى الى قرار بإقرار القاعدة ، ونحو المقرر أو شارح القرار بـ « عظم بركته » ، وقال بالنص : « إن ( مجمع اللغة العربية المكي ) وجد في الأوزان الثلاثة سداداً من عوز ، ولم يتوسع في صوغ اسم الآلة من أي فعل أو اسم عين ، وإنما راعى جمهرة المسموع » الى آخر كلامه .

ولكن « مجمع اللغة العربية » في الناحية العملية لم يجد يومئذ في هذه الأوزان الثلاثة سداداً من عوز ، فخالقها في أحيان كثيرة الى أوزان آخر من نوع فاعلة وفعالة ، صاغ عليها عشرات من أسماء الآلات والأدوات ، يتعرفها متتبع دراساته في مجلته ومحاضرات جلساته ومجموعات مصطلحاته في غير غناء . وهو قد فعل هذا كما فعل كثير من الباحثين والمترجمين فقله من قبل ومن بعد دون أن يتخذ فيها قراراً ، أو يتذكر هذا القرار فيرد إليه ويتزع عن إباحة ذلك !

\*\*\*

بعد هذا التفصيل الذي لم يكن بُد من تأسيسه للوصول الى تحرير المسألة ، أمضي بالبحث الى غايته ، فأقرر أولاً : أن أوزان أسماء الآلة والأداة ، لا تنحصر في ثلاثة كما توجهت قاعدة النحاة ، وإنما هي كثيرة ساورها في البحث .

وأقرر ثانياً أن العرب قد اشتقت عليها كلها من الأفعال المتعدية واللازمة ، ومن الثلاثية وغير الثلاثية ، ومن المصادر ، ومن أسماء الأعيان ، ولهذا سر دقيق ساكشفه .

وما وسع العرب من التصرف بعقلها في لغتها وتنويع أوزان كلامها واشتقاقاته ، ينبغي أن يستحسب أيضاً ، فلا يحرم علينا ما أحلوه لأنفسهم ، ولا يحجر علينا الواسع مما توسعوا فيه ، ما لم نرد الخروج على مقاييسهم ، ونحن الى ذلك في دهرنا أحوج منهم إليه .

والعرب إذ تنوعت في لغتها بالاشتقاق وتنوع صيغته ، إنما تتصرف بحرية تجري مع غريزتها اللغوية في إقامة دلالات الألفاظ على المعاني ورموزها عن الفروق التي تميز معنى عن معنى ، فتشتق مثلاً الاسم من الفعل المتعدي وتريد به المعنى العلاجي الذي يوصل أثر الفعل الى منفعله ، كالبقش والينشار واليكسحة والسداد والحاملة والسأطور والقفاة ، وتشتق من الفعل اللازم لتدل على قيام المعنى بنفسه ، وأن مدلوله هو غير مدلول المشتق من الأفعال المتعدية ، كالمعزف واليسرجة واليصباح والسراج والمائلة والدراجة . وتشتق من الاسم الجامد وتقصد اختصاصه به ، كالمتحصنة من الخضر ، لأنه يستند بها ، واليخذة من الخد ، واليصدغة من الصدغ ، واليوزكة من الزوك ، والبرفقة من البرفق لأنها تتخذ لها وتوضع تحتها .

ولا ريب في أن جميع هذه المعاني الاشتقاقية المتنوعة الأخذ والدلالات ، قائمة في النفس دائماً ، ومحتاج إليها في الاستعمالات أبداً . وإنما يقوى بعضها ويكثر ، ويضعف بعض آخر ويقبل على حسب ما يتوافر له من الدواعي والحاجات

أَوْ يَفْقِدُ. فَقَدْ تَشَدَّدَ الْحَاجَةُ فِي زَمَنِ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْإِلْفَاطِ يَسْتَكْتَفِرُ بِالْوَضْعِ وَالِاشْتِقَاقِ ، وَقَدْ تَضَعُفُ الْحَاجَةُ فِي زَمَنِ إِلَى هَذَا النَّوْعِ ، وَتَشَدَّدُ إِلَى نَوْعٍ آخَرَ ، فَيَضَعُفُ الْأَوَّلُ وَتَضَيِّقُ دَائِرَتُهُ وَيَمُوتُ كَثِيرٌ مِنَ الْفَافِظِ ، وَيَتَسَّعُ الثَّانِي وَتَكْثُرُ أَفْرَادُهُ وَتَقْوَى أَسْرَتُهُ ، وَقَدْ تَشَدَّدَ الْحَاجَةُ فِي زَمَنِ آخَرَ إِلَى هَذِهِ الْأَنْوَاعِ جَمِيعاً ، فَتَسْتَعْمَلُ كُلُّهَا ، وَتَسْتَكْتَفِرُ أَفْرَادُ كُلِّ نَوْعٍ اسْتِكْتَاراً لَا يُحَدُّ .

وَهَكَذَا تَسِيرُ اللَّغَةُ فِي مَوَكِبِ الْحَيَاةِ ، وَتَجْرِي مَعَ الْحَاجَةِ صُعُوداً أَوْ صَنِيباً عَلَى حَسَبِ الْأَطْوَارِ الَّتِي تَتَجَدَّدُ أَوْ تَتَقَلَّبُ عَلَيْهَا الْحَيَاةُ فِي نِظَامِهَا الْعَامِّ .  
وَاللُّغَةُ نِظَامٌ تَابِعٌ فِي مَسَارَاتِهِ لِهَذَا النَّظَامِ الْعَامِّ ، تَجْرِي بِسَبِيلٍ لَا تَحِيدُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ بِمُجَبَّدٍ فِي بِنَاءِ قَوَاعِدِهَا وَضَوَائِبِهَا أَنْ تُقَصِّرَ النُّظُرَةُ عَلَى كَثْرَةِ وَرُودِ الشَّيْءِ وَقِلَّتِهِ دُونَ اسْتِكْنَاهِ هَذَا السَّرِّ الَّذِي كَشَفْنَاهُ وَتَعَرَّفْنَاهُ .

أَمَّا الْأَصْلُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ وَخَالَفُوهُمْ مِنْ مَقَلِّدَةِ الشُّحَاةِ ، فَهُوَ مِنْ أَفْسَدِ الْأَشْيَاءِ ، أَوْقَعَهُمْ فِي أَشْيَاءٍ مِنَ التَّنَاقُضِ وَالِاضْطِرَابِ ، وَأَنْتَهَى بِهِمْ إِلَى الْحُكْمِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفَافِظِ اللَّغَةِ بِالشَّدُودِ ، وَقَيَّدَ حُرِّيَّةَ التَّصَرُّفِ فِيمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَخَرَّمَ الْمَبَاحَ مِنَ الِاسْتِعْمَالَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصِيلَةِ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهَا ، حَتَّى عُدَّ الْمَقْيَاسُ عَلَى مَا يَظُنُّونَهُ قَلِيلاً شَادِداً أَوْ عَامِياً ، كَمَا زُنَّ «الزُّبَيْدِيُّ» (الْمِزْوَلَةُ) بِالْعَامِيَّةِ ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ مَا لَمْ تَجْرُ إِلَى مَفْسَدَةٍ .  
وَأَيَّةُ مَفْسَدَةٍ فِي إِزَادَةِ أَفْرَادِ الْإِشْتِقَاقِ عَلَى مَقَابِيسِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي الْمَشْتَقَّاتِ دُونَ الْمُسْتَجَلَّاتِ ، كَثُرَ وَرُودُهَا أَوْ قَلَّ ؟ وَلِمَاذَا يَكُونُ الْمَقْيَاسُ عَلَى الْقَلِيلِ شَادِداً أَوْ عَامِياً ؟

فَلَيْسَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ هَذَا ، الْأَصْلُ فِي بِنَاءِ الضُّوَابِطِ ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ هُوَ مَا تَبَيَّنَتْهُ مِنْ سَرِّ النَّظَامِ اللَّغَوِيِّ فِي أَصْلِ الطَّبِيعَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ مَنَاحِيهَا فِي الْكَلَامِ . . . فَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُنَبِّئَ عَلَيْهِ الْأَحْكَامَ ، لِتَسَايِرِ الضُّوَابِطِ الْمُسْتَحْدَثَةِ الْفِطْرَةِ اللَّغَوِيَّةِ ، وَلِيَسْتَفْعَ بِكُلِّ مَوْرِدٍ مِنْ مَوَارِدِ اللَّغَةِ عَلَى وَفْقِ النَّظَامِ الطَّبِيعِيِّ الَّذِي خَلَقَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهِ .

وَأَقْرَبُ بَعْدَ هَذَا وَذَاكَ أَنَّ هَذَا التَّقْسِيمَ الَّذِي اسْتَحْدَثَهُ ، هُوَ كَمَا يَلَاظِمُ كُلَّ الْمَلَامَةِ السَّرِّ اللَّغَوِيِّ الَّذِي أَرَادَتْهُ الْعَرَبُ فِي تَنْوِيعِ أَوْزَانِ أَسْمَاءِ الْأَلَةِ وَالْأَدَاةِ ، وَتَنْوِيعِ مَا تَشْتَقُّ مِنْهُ ، يَلَاظِمُ كُلَّ الْمَلَامَةِ طَبِيعَةَ الْحَيَاةِ الصَّنَاعِيَّةِ وَحَاجَاتِهَا فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ أَيْضاً .

إِذْ هِيَ تَضُمُّ أَمَامَنَا أَجْزَاءَ وَآلَاتٍ وَأَدَوَاتٍ ، يَخْتَلِفُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ، وَيَفْرُقُ أَصْحَابُ الصَّنَاعَاتِ بَيْنَهَا بِحَسَبِ وَظَائِفِهَا . فَيُطْلِقُونَ لَفْظَةَ «qutft» عَلَى هَيْكَلِ الشَّيْءِ الصَّنَاعِيِّ ، وَيَقَابِلُهُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَفْظَةَ (الْجِهَازُ) ، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، وَمِنْهُ جِهَازُ الْعُرُوسِ ، وَجِهَازُ السَّقَرِ ، وَجِهَازُ الرَّاحِلَةِ . وَيُطْلِقُونَ لَفْظَةَ «instrument» عَلَى مَا يَمَالُجُ بِهِ وَيَكُونُ وَاسِطَةً بَيْنَ الْفَاعِلِ وَمَنْفَعِلِهِ فِي وَصُولِ أَثَرِهِ إِلَيْهِ ، كَالْمِنْشَارِ وَالْيَقْتَبِ وَالْمُؤَلَّدِ وَالْمُكْتَفِّ ، وَيَقَابِلُهُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَفْظَةَ (الْأَلَةُ) . وَيُطْلِقُونَ لَفْظَةَ «tool» عَلَى كُلِّ جُزْءٍ صَغِيرٍ فِي الْجِهَازِ وَالْأَلَةِ ، وَعَلَى مَا يَرْتَفِقُ بِهِ مِنَ الْمَتَاعِ وَالْأَثَانِ وَالرِّيشِ وَالْمَاعُونِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَقَابِلُهُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَفْظَةَ (الْأَدَاةُ) .

وَوَاضِحٌ أَنَّ لَفْظَةَ (الْجِهَازُ) فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَيْسَتْ نَصّاً عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْهَيْسَاكِلِ الصَّنَاعِيَّةِ الْمُسْتَحْدَثَةِ ، وَلَكِنَّهَا بِسَبِيلٍ مِنَ النَّصِّ فِي إِطْلَاقِهَا عَلَيْهَا بِالْمِثَابَةِ ، وَهُوَ اسْتِعْمَالُ عَرَبِيٍّ صَحِيحٍ ، يَكْثُرُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ . وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ وَسَائِلِ تَوْسِيعِهَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى كَلَامٍ جَدِيدٍ فِيهِ .

وَأَمَّا (الْأَلَةُ) وَ (الْأَدَاةُ) ، فَإِنَّ كَلَامَ الْمَعَاجِمِ وَالْمَتَدَاوِلِ مِنْ كِتَابِ اللَّغَةِ فِيهَا ، وَبَعْضُهَا نَاقِلٌ عَنْ بَعْضٍ ، مُوجِّزٌ لِيَجَازَا شَدِيداً ، لَا يَخْرُجُ عَنْ تَفْسِيرِ الْأَلَةِ بِالْأَدَاةِ وَالْأَدَاةِ بِالْأَلَةِ ، وَلَا يُخِيرُ إِلَى فَرْقٍ مَا بَيْنَهُمَا ، إِلَّا قَلِيلاً يُؤْنِذُ بِالِاسْتِنْتِاجِ ، كَقَوْلِ الزُّبَيْدِيِّ فِي مُسْتَدْرَكَاتِ النَّجَاحِ : «وَالْأَلَةُ مَا اعْتَمَلَتْ بِهِ مِنْ أَدَاةٍ» .

وَمَوْثِقٌ كَلَامُ هَذِهِ الْمَعَاجِمِ أَنَّ الْأَلَةَ وَالْأَدَاةَ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ ، أَوْعَتَهُمَا الْعَرَبُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدَةٍ ، كَمَا نَقُولُ : السَّيْفُ وَالْعَصْبُ ، وَالْأَسَدُ وَاللَّيْثُ وَالْفَضَّةُ وَالزُّخْرُفُ ، وَالْخَمْرُ وَالرَّاحِ وَالْقُرْقُفُ . وَهُوَ مَذْهَبُ لِبَعْضِ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ

في المترادفات. والصحيح ما عليه الأكثرون ، ومنهم ابن الأعرابي وتعلب وأبن فارس ، وهو أن كل لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة ؛ لأن كثرة الألفاظ للمعنى الواحد إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى ، كانت ضريباً من العبث الذي تُجَلُّ عنه هذه اللغة الحكيمة المحكمة. ويتساق مع هذا المذهب ما قدّمتم أنفاً من قول تعلب وأبن السكيت : « ما يعتمل به أو ينقل » ، الذي استنتجت منه إرادتهما التفريق بين الآلة والأداة ، بدليل التمثيل للقاعدة بأسماء تنوعت دلالات ما أشتقت منه من تعدية ولزوم . . .

فلا جزم أن بين ( الآلة ) و ( الأداة ) فرقاً ؛ لأن الآلة التي يعالج بها وتكون واسطة بين الفاعل ومفعيله في وصول أثره إليه ، هي غير الأداة التي يرتفق بها .

وهذا القول بوجود الفرق بينهما إنما يجري بسبيل من دلالة تنوع العرب الاشتقاق في هذا الباب من الأفعال المتعدية التي تفيد العلاج تارة ، ومن اللزوم وغيره تارة لإفادة معنى آخر. وفائدته عظيمة في حل المشكلة خلاً يلائم فطرة اللغة في إطلاق حُرَيَّة اشتقاق أسماء الأجهزة وأسماء الآلات وأسماء الأدوات من الأفعال والأسماء التي تلائم معانيها ووظائفها.

وقديماً فُرق أصحاب العلوم بين الآلة والأداة ، وهو مما نستأنس به في هذا الشأن ؛ فاستعملوا كلا منهما في معنى خاص ، فأطلقوا ( الآلة ) على العلوم الآلية ؛ لأنها في عرْفهم هي الواسطة بين الفاعل ومفعله في وصول أثره إليه ، وقالوا : إن إطلاق ( الآلة ) على العلوم الآلية كالمناطق مثلاً مع أنها من أوصاف النفس ، إطلاق مجازي ، وإلا فالنفس ليست فاعلة للعلوم غير الآلية ، لتكون تلك العلوم واسطة في وصل أثرها إليها . وأطلقوا ( الأداة ) على الحرف المقابل للاسم والفعل ، وهو ما فعله النحاة والمنطقيون .

وكما أقرر إطلاق الاشتقاق في هذا الباب أنسياقاً مع أغراض اللغة في تنوع دلالات المشتقات بحسب تنوع ما تشتق منه من الأفعال وغيرها ، ومع أغراض الصناعات الآلية المختلفة في العصر الحاضر ، وأنا معتقد صحة مذهبي ومعني

الحجج التي أطمئن إليها . . . أقرر كذلك إضافة أوزان أخر أشتق عليها العرب إلى مُثَلَّث « مَفْعَلَة ، ومَفْعَل ، ومَفْعَال » ، تنسياً للغة من كُرب التضييق عليها من غير مُسَوِّغ ، وفتحاً للمسالك الكلامية أمام الساطقين بها ، من غير نظر إلى كثرة أوقلة ، ما دام كلام العرب قد جرى به كما هو مذهب الكوفيين في إجازة القياس حتى على المثال الواحد المسموع ، وإن لم أجب أن أغرق مثلهم هذا الإغراق في الإطلاق في كل باب ، كما لم أجب أن أجمد جمود الخالفين من النحاة النازعين إلى مذهب البصريين في التقييد .

\*\*\*

والأوزان التي أريد إضافتها وإباحة الاشتقاق عليها ، هي : ( ١ ) فِعال : وهذا الوزن هو الوزن الرَّجْدُ الَّذِي طَفَرَتْ بِمَنَاءِ بعض النحاة به بعد الأوزان الثلاثة المذكورة ، ولكنهم حكموا بعدم أخراجه بناءً على قاعدتهم في الكثرة والفلة ، إذ كان كل ما عرّفوه منها - كما قال بعضهم - سبع كلمات ، إلا بعض القدماء قال بقياسيته ؛ لأن فيه كثرة عرْفها وجهلها أولئك. وهي في الحقيقة أكثر مما جاء عن العرب من أسماء الآلة على : مَفْعَلَة ، ومَفْعَل ، ومَفْعَال . ومن هذا نتبين مبلغ حظ هؤلاء ممّا زعموه من استقراء اللغة ، ومن دعواهم بناء أحكامهم على الكثرة التي يزعمون . وقد ذكر بعض الفضلاء المحققين المعاصرين لنا أنه جمع ممّا ورد على هذا الوزن من أسماء الآلات والأدوات اثنين وأربعين كلمة . وجمعت ( أنا ) ٣١٥ كلمة على ( فِعال ) ، و ٧٠ كلمة على ( فِعالَة ) من أسماء الآلات والأدوات وما يرتفق به .

أ - الكلمات التي وردت على زنة ( فِعال ) :

( ١ ) - ( الإباض ) : الحبل يشد به رُشغ يد البعير حتى ترتفع يده عن الأرض . ٢ - ( الإنشاد ) : حبل يضبط به رجل البقرة إذا خُلبت ، ٣ - ( الإنثار ) : شبه الشمال يشد على ضرع العنز ، شبه كيس ، لئلا تُعان ،



٤- (الإجلاج) : السَّتر ، ٥- (الإداء) : اليوكاء ، وهو سداد السَّقاء ،  
٦- (الإراث) : ما أُعِدَّ للنَّار من حِراقَة ونحوها ، ٧- (الإزار) : غصن  
من شوك أو قتاد ، تُضْرَب به الأرض حتَّى تلتين أطرافه ، ثُمَّ يَبْلُغ وتَلَزَّج عليه ملحاً ،  
ثُمَّ تُدْخِلُه في رَحِم النَّاقَة إذا ما رَزَتْ فلم تَلْقَح ، ومُمازَنُها : أن يضرَّ بها الفحل  
فلا تَلْقَح ، ٨- (الإراض) : يسَّاط ضَمَخ من وَير أو صوف ، سُمِّي لِأنَّه يلي  
الأرض ، ٩- (الإران) : سُرير الميت ، أو تابوته ، والسَّيْف ،  
١٠- (الإزار) : السِّلْحَفَة ، ويؤنَّس ، كالسَّيْزَر والإزير والإزارة ،  
١١- (الإسار) : القيد ، ويكون جبل الكتاف ، والحبل ، والقَد الذي يشدُّ به  
الأسير ، ١٢- (الإشاح) : البوشاح ، ١٣- (الإصار) : وَتِد الطَّنْب ،  
والزَّنبيل ، وكساء يُحْتَشُّ به ، ١٤- (الإطار) : خشب المُتَحَلِّ ، وكلُّ ما أحاط  
بشيء ، ١٥- (الإكاء) : الوكاء ، وهو سداد السَّقاء ، والخيط الذي تشدُّ به  
الصُّرَّة ، أو الكيس وغيرهما ، ١٦- (الإكاد) : جِزام يربط به ويُسَدُّ ، جمعه أكائد  
وتسأكيد ، وقيل : هي سيور يشدُّ بها الفَرَسُوس إلى دَفْعِي السَّرج ،  
١٧- (الإكاف) : الوكاف ، وهو البَرْدَعَة « ما يوضع على الحمار أو البِئِل  
ليركب عليه ، كالسَّرج للفَرَس » ، ١٨- (الإمام) : الخيط يمدُّ على البناء فيبنى  
عليه ، ١٩- (الإناء) : الوعاء للطَّعام والشراب ، جمعه آنية ، وجمع جمعه  
أوانٍ ، ٢٠- (الإياد) : ما أُيِّدَ به من شيء ، والسَّتر « واحد السُّتور » ،  
٢١- (الإيال) : وعاء اللَّبَن ، وعن اللَّيْث : الإيال وعاء يُؤَال فيه شراب أو عصير  
أو نحو ذلك ، ٢٢- (اليجاد) : كِساء مَخْطُوط من أكسية الأعراب ،  
٢٣- (البداد) : يَبْدُ يشدُّ على الدَّابَّة البَيرة ، ٢٤- (اليزال) : الحديدة  
التي تفتح مَبْزَل الدَّن ، ٢٥- (اليساط) : القِدْر العظيمة ، ٢٦- (اليطان) :  
جِزام القَتَب « الإكاف » ، ٢٧- (اليوان) : عمود للخيَّاء ، ٢٨- (التَّلام) :  
مِنشَخ الصَّانِغ ، ويقال له الجُمْلَاج ، ٢٩- (الثَّبات) : ما يشدُّ به الشيء  
ليثبت ، كَثَبات الجمل ، وثَبات السَّرج ، ٣٠- (الثَّبان) : ما تُثَبِّيه من طرف

ثوبك فتجعل فيه شيئاً تحمله ،  
٣١- (القدام) : المِصْفَاة ، ٣٢- (الثَّفال) : الإبريق ، و- : الحَجَرُ  
الأسفل من الرُّخى ، و- ما يَبْسُط تحت الرُّخى عند الطَّحن ، من جلد وغيره ،  
ليسقط عليه الدَّقِيق ، ٣٣- (الثَّقَاب) : ما تُثَقَّب « تشعل » به النَّار ،  
٣٤- (الثَّقاف) : أداة من خشب أو حديد تُثَقَّف بها الرُّمَاح لتستوي وتعتدل ،  
٣٥- (الثَّناء) : قَيْدٌ لِلدَّابَّة ذُو ثِقَيْن ، تُربط بكلِّ شَيْء رَجُل ، وتُسَمَّى كلُّ شَيْءٍ  
ثَبَاءً أيضاً ، جمعه أَثْنِيَّة ، ٣٦- (الجراب) : وعاء يحفظ فيه الزَّاد ونحوه ،  
٣٧- (الجراف) : مكياك ضخم وافر ، ٣٨- (الجعار) : جبل يُشَدُّ به النازل  
في البئر وسطه ، وطَرَفُه في يد رجل آخر ، أو وَتِد ، لئلا يسقط فيها ،  
٣٩- (الجعلال) : ما تُنَزَّلُ به القِدْر ، ٤٠- (الجلال) : القَتَب المشنود  
في طرف السُّوط ، و- السَّير الذي يشدُّ في طرف السُّوط ، ٤١- (الجلال) :  
الغطاء ، ٤٢- (الجهاز) : جِهاز كلِّ شيء ( وجِهازُه بالفتح ) ما يحتاج إليه ،  
يقال جهاز المروس ، والمسافر ، والجيش ، والميت ، ٤٣- (الجواء) :  
ما توضع عليه القِدْر من جلد وغيره ، ٤٤- (الجيء) : ما توضع عليه القِدْر  
من جلد وغيره ، ٤٥- (الجبالك) : القِدْرَة التي تَضَمُّ الرَّاس إلى الفَرَضِيْف<sup>(١)</sup>  
من القَتَب والرُّحْل ، ٤٦- (الجتار) : جبل يشدُّ في أعراس المَظَلِّ ، تشدُّ إليه  
الأطناب ، ٤٧- (الجيحاب) : اسم ما احتَجَبَ به ، ٤٨- (الجيحاز) : جبل  
يشدُّ به الجُكُم ، و- جبل يُلْقَى للبعير من قِبَل رجليه ثم يُلَاق عليه ، ثُمَّ يشدُّ به  
رُسْمًا رجليه إلى جَفَوْنِه وعِجْرِه ، وقيل : الحِجَاز جبل يشدُّ بوسط يَدَي البعير ،  
ثم يخالفُ فَمَقْدَ به رجلاه ، ثم يشدُّ طرفاه إلى جَفَوْنِه ، ثُمَّ يُلْقَى على جنبه شبه  
المَقْمُوط ، ثُمَّ تُدَاوَى دَبْرَتُه ، فلا يستطيع أن يمتنع إلا أن يُجسِرُ جنبه  
على الأرض ، و- كل ما تشدُّ به وسطك لِتُسَمِّرَ ثيابك : جِجَاز ،  
٤٩- (الجيحسام) : مِشْخَلَة تجعل على عِطَم البعير ، لِئلا يَغْصُ ،  
٥٠- (الجيداد) : ثياب الماتَم السُّود ، ٥١- (الجِذاء) : النُّعْل ،

٥٢- (الجرثا) : السُّهُمُ قَبْلَ أَنْ يَبْرُزَ وَيَرِشَ ، ٥٣- (الجزاق) : رباط القوس ، و- : السُّوَارِ السَّغْلِيظُ ، و- كَلَّ مَا رُبِطَ بِهِ : جزاق ، ٥٤- (الجزام) : معروف ، ٥٥- (الجشاش) : ما يوضع فيه الحشيش ، و- الجُوالِقُ ، ٥٦- (الجشاك) : خشبة تشد في فم الجُدِّي ونحوه لئلا يرضع ، ٥٧- (الجشان) : السَّاءُ المتغير الرِّيح ، ٥٨- (الجمار) : وساد يرفع مؤخرها ، ويحشى مُقَدَّمُهَا ، كالرُّحْل يلقى على البعير ويركب ، كالمُخَصَّرَةِ ، أو هي قَبْ صغير ، و- قيد الدَّابَّةِ ، ٥٩- (الحيضاج) : الرُّقُ المستند الى شيء ، ٦٠- (الحقاء) : رباط الجُلِّ على بطن الفرس إذا خيَّذَ للضمير ، و- الإزار ، أو مَقْبِذُهُ ، ٦١- (الحقاب) : شيء تشده المرأة على وسطها تعلق به الحُلْيُ ونحوها ، ٦٢- (الحلاب) : الإناء يحلب فيه ، ٦٣- (الجلال) : مركب من مراكب النساء ، ٦٤- (الجمار) : العود الذي تحمل عليه الأتقاب ، و- خشبة في مقبضة الرُّحْل يقبض عليها السَّارِك ، و- الخشبة التي يعمل عليها الصَّيْقَل ، وهو مَنْ صناعته الصَّيْقَل ، ٦٥- (الجنك) : الخيط الذي يُحْنَكُ بِهِ ، و- خشبة تُصَمِّمُ الغراضيف ، أو قُدَّة تضمُّها ، و- خشبة تُرَبِّطُ تحت لَحْيِي النَّاقَةِ ، ثم يربط الحبل الى عُقِّ الفَصِيل ، قَرْنَاهُ ، كالحَنَكَةِ ، ٦٦- (الجواء) : جماعة البيوت المتدانية ، ٦٧- (الجواص) : عود يُخاطُ بِهِ ، ٦٨- (الجيال) : خيط يشد من حزام البعير المُقَدَّم الى حزامه المؤخر ، لئلا يقع الحَقَب على يُلِيهِ ، ٦٩- (الجباء) : بيت من وَبَرٍ أو شعر أو صوف يكون على عمودين أو ثلاثة ، ٧٠- (الخنساج) : الدُّسْتَبَانَات ، مثل ما يكون لأصحاب البُرْزَةِ ، ٧١- (الخنثام) : الطَّيْنُ أو السَّمْعُ يخنث به على شيء ، ٧٢- (الخداز) : عود يجمع الدُّجْرَيْنِ الى المُوَمَّةِ ، ٧٣- (الخراص) : الرُّمَح ، و- بِنَانُهُ ، ٧٤- (الجشاش) : عود يجعل في أنف البعير ، يشد به السَّرَام ، ٧٥- (الخنصار) : الإزار ؛ لأنه يَتَخَصَّرُ بِهِ ، ٧٦- (الخطام) : الرُّمَام ،

و- خطام القوس : وَبَرُهَا ، ٧٧- (الخفاء) : رداء تلبسه العروس على ثوبها فتُخْفِيهِ بِهِ ، و- كل ما سَتَرَ شيئاً فهو له خِفاء ، ٧٨- (الخلاج) : ضرب من البرود المُخَطَّطَةُ ، ٧٩- (الخلاف) : كُم القميص ، ٨٠- (الخلال) : عود يجعل في لسان الفَصِيل ، لئلا يرضع ولا يقدر على المص ، و- العود الذي يتخلَّلُ بِهِ ، و- ما خُلِّ<sup>(١)</sup> به الكساء من عود أو حديد ، ٨١- (الخنمار) : كَلَّ مَا سَتَرَ ، ومنه خمار المرأة ، وهو ثوب تغطِّي به رأسها . ومنه الجمامة ، لأنَّ الرُّجُل يغطِّي بها رأسه ويديرها تحت الحَنَك ، ٨٢- (الخنفاق) : القلادة ، و- ما يخنق به ، ٨٣- (الخوان) : ما يؤكل عليه ، ٨٤- (الخياط) : الإبرة ونحوها ، ٨٥- (الدُّنَار) : الثوب الذي يكون فوق الشَّعَار ، و- الغطاء ، ٨٦- (الدُّسار) : البسمار ، و- حل من ليف تشد به ألواح السفينة ، ٨٧- (الدُّسام) : ما تشد به القارورة ونحوها ، ٨٨- (الدُّعام) : عماد البيت ، ما يسند به و- الخَشَبُ المنصوبة للتعرّيش كالدُّعامَةِ ، ٨٩- (الدُّفاء) : ما استُدْفِيء بِهِ ، ٩٠- (الدُّماس) : كَلَّ مَا غَطِّي وَوَارَى ، و- كساء يطرح على الرُّق ، ٩١- (الدُّراع) : ما يُدْرَعُ بِهِ ، ٩٢- (الدُّنَاب) : خيط يشد به ذنب البعير الى خَفِّهِ لئلا يخطر بذنبه فيلطم راحته ، ٩٣- (الرُّئاس) : رِئَاسُ السِّيف : مَقْبِضُهُ ، ٩٤- (الرُّبَاط) : ما يربط به ، ٩٥- (الرُّتاق) : ثوبان يُرْتَقَانِ بحواشييهما ، ٩٦- (الرُّجَاج) : الرُّمَام ، و- الخطام ، ٩٧- (الرُّجام) : حجر ، أو ما يُشَبِّهه يربط بخيط ويلقى في الماء ليعلم عمقه ، و- ما يُبْنَى على البئر فتجعل عليه الخشبة للدُّلُو ، والرُّجَامان : خشبتان تُصَبَّانِ على البئر فتجعل فيهما البكرة ، ٩٨- (الرُّحَال) : السُّطَّافِسُ الجيسريَّة ، ٩٩- (الرُّدَاء) : الوشاح ، و- ما يلبس فوق الثَّيَاب كالجُبَّة والعباءة ، و- الثوب يسترُ الجزء الأعلى من الجسم فوق الإزار ، ١٠٠- (الرُّسَاج) : جبل يشد في رُشَخِ البعير وغيره شديداً ثُمَّ يشد الى رَئِدِ ليحبسه ،

١٠١- (الرَّشَاء) : الحبل ، أو حبل الدُّلُونِ ونحوها ، ١٠٢- (الرُّصَاغ) : الرُّصَاغُ للحبل ، ١٠٣- (الرُّفَاس) : حبل يشدُّ به رُشْعُ الدَّابَّةِ إلى عَصَدِهَا حتى يَرْفُخَ عن الأرض ، ١٠٤- (الرُّفَاع) : حبل يشدُّ في القَيْدِ ، يأخذه المقيّد -والخُشْبُ المنصوبة للتعريض كالِدُعامة بيده ، يرفعه إليه ، ١٠٥- (الرُّفَاق) : حبل يشدُّ به عَصَدُ البعير إذا خيف ، أن يَهْرَبَ ، ١٠٦- (الرُّكَاب) : .. للسرَّج ما توضع فيه الرَّجُل ، ١٠٧- (الرُّكَّاس) : حبل يشدُّ في خَطْمِ الجمل إلى يده أو يديه ، فيضيقُ عليه ، فيبقى رأسه معلقاً لِيَسْدَلَ ، ١٠٨- (الرُّوَاقي) : بيت كالقُسطاط ، يحمل على عمود واحد طويل ، ١٠٩- (الرُّوَاء) : حبل يشدُّ به الجمل والمَتَاع على البعير ، ١١٠- (الرُّهَاط) : متاع البيت ، ١١١- (الرُّيَاش) : الأثاث ، ١١٢- (الرُّزَاد) : خيط يخنق به البعير لئلا يَتَمَسَّحَ ، أي يدفع ، بجَوْرَتِهِ فيشَلُّ رَاكِبَهُ ، ١١٣- (الرُّزَاج) : المِغْلَاق ، إلا أنه يفتح باليد ، والمِغْلَاق لا يفتح إلا باليد ، ١١٤- (الرُّزَمَال) : لِفَافَةُ الرُّوَابِيَةِ وهي المَزَادَةُ فيها الماء ، ١١٥- (الرُّزَام) : ما يُزَمُّ به ، أي يُشدُّ من خيط ونحوه ، -و- يُشْمَعُ النُّعْلُ ونحوه ، ١١٦- (الرُّزَنَاق) : كلُّ رِبَاطٍ في جِلْدَةٍ تحت الفك الأسفل يشدُّ إلى الرأس ، -و- ضرب من الحُلِيِّ وهو المِخْفَقَةُ ، ١١٧- (الرُّزَار) : حبل تجمع به بدا الأسير إلى صدره ، -و- كلُّ شيء كان صلاحاً لشيء وعصمة له ، ١١٨- (الرُّزَار) : ما يزيّر به البيطار الدَّابَّةَ ، وهو شِئَانٌ يشدُّ به جَحْفَلَةُ الدَّابَّةِ ، أي يلوي جحفلاتها. وهو أيضاً شِئَانٌ يشدُّ به الرَّحْلُ إلى صُدْرَةِ البعير ، ١١٩- (السَّيَار) : ما يعرف به غَوُزُ الجُرْحِ أو الماء ، ١٢٠- (السَّيَاق) : الرُّبَاط ، -و- القيد ، والسَّيَاقَانِ : قيدان من سير أو غيره يوضعان في رجل الجارح من الطَّيْرِ ، ١٢١- (السَّجَاف) : السَّتر ، -و- ما يركَّب على حواشي الثوب . « مولد » ، ١٢٢- (السَّحَال) : السَّحَاب ، ١٢٣- (السَّخَاب) : القِلَادَةُ تَتَّخَذُ من قَرْنَتَيْ وَشَكِّ وَمُخْلَبٍ ، ليس فيها من اللؤلؤ والجوهر شيء ،

١٢٤- (السَّدَاد) : ما سدّدت به خَلْلًا ، -و- سداد القارورة لئلا يسُدَّ فيها ، ١٢٥- (السَّدَار) : شبه الكَلَّةِ تُعْرَضُ في الخِباءِ ، -و- شبه الخَنْدَرِ ، ١٢٦- (السَّرَاج) : المصباح الزَّاهِرُ الَّذِي يُسْرَجُ بالليل ، ١٢٧- (السَّرَاد) : المِثْقَبُ ، -و- ما يخرز به ، ١٢٨- (السَّطَاح) : خشبة تنصب وسط الخِباءِ والرُّوَاقِ ، وقيل : هو عمود البيت ، ١٢٩- (السَّطَام) : المِشْعَارُ لحديدُهُ مَفْطُوحَةٌ تحرك بها النَّارُ وتسعر ، -و- صمام القارورة ، -و- المبحرث ، ١٣٠- (السَّفَار) : حديدة ، أو جلدة توضع على أنف البعير بمنزلة الحَكْمَةِ من أنف الفَرَسِ ، ١٣١- (السَّفَاء) : وعاء من جلد يكون للماء واللبن ، -و- كلُّ ما يُجْعَلُ فيه ما يُشْفَى ، ١٣٢- (السَّغَاب) : قِطْعَةٌ كانت المرأة في الجَاهِلِيَّةِ تحمّرها بدمها ، فتضعها على رأسها ، وتخرج طرفها من قناعها ، ليعلم أنها مصابة بفقد زوج أو قريب ، ١٣٣- (السَّغَاب) : ثوب أسود أو أبيض ، تلبسه المرأة في الجداد والحزن ، ١٣٤- (السَّالِح) : أسم جامع لآلة الحرب ، ١٣٥- (السَّطَاط) : ما يُمدُّ عليه الطَّعام في المآوِثِ ونحوها ، ١٣٦- (السَّمَكَ) : ما يُسَمَكُ به الشيء ، أي يرفع ، ١٣٧- (السَّمَام) : اللواء ، على التشبيه ، ١٣٨- (السَّنَاج) : السَّرَاج ، ١٣٩- (السَّنَاف) : حبل أو سير ، يُشدُّ من تصدير البعير ، ثم يقدّم حتى يجعل وراء كُرْكُرَتِهِ ، فيثبت التصدير في موضعه ، وبه يثبت الرَّحْلُ أو السَّرَجُ إذا خَمَصَ بطن البعير ، أو اضطرب تصديره ، ١٤٠- (السَّنَان) : نُصْلُ الرُّمَحِ ، ١٤١- (السَّوَار) : جلية من الذهب مستديرة كالحلقة تلبس في المعصم أو الرُّنْدِ ، وهو القَلْبُ ، ١٤٢- (السَّوَالِك) : ما يُشدُّك به الغم من عيدان شجر الأراك ونحوه. وهو المِسْوَاك ، ١٤٣- (السَّيَام) : عود أو نحوه يوضع في فم الرُّضْعِ ، ليمتنعه الرُّضَاعُ -و- السَّيَامَانِ : خيطان في طَرْفِي البَرْقَعِ ، يشدُّ بهما ، ١٤٤- (السَّجَاب) : خَشَبَاتٌ منصوبة يوضع عليها الثياب ، كالْمِشْجَبِ ، ١٤٥- (السَّجَار) : عود يجعل في فم الجَدْيِ لئلا يَرْضَعُ أُمَّهُ ، -و- خَشْبُ

البئر، و- الخشبة التي يُضَبَّبُ بها السُّرير من تحت، و- الخشبة التي توضع خلف الباب، و- اليهودج الصغير الذي يكفي واحداً حَسْبُ، ١٤٦- (الشُّحَاك) : هو (الجشاك) الذي سلف ذكره، ١٤٧- (الشُّداد) : ما يُشَدُّ به، ١٤٨- (الشُّراس) : مائة يلصق بها، وفي القاموس المحيط : هو أفضل دبايق الأساكفة، والأطباء يقولون (إشراس)، ١٤٩- (الشُّراع) : شراع السفينة، وهو القلج، و- الوتر ما دام مشدوداً على القوس، ١٥٠- (الشُّراك) : سير الثعل على ظهر القدم، ١٥١- (الشُّصار) : خشبة تدخل بين منخري الناقة، وقيل : تشد بين شغريها، ١٥٢- (الشُّطاط) : العمود الذي يدخل في عروة الجوالق، ١٥٣- (الشُّعار) : ما ولي جسد الإنسان من الثياب، و- جُلُ الفرس، ١٥٤- (الشُّكال) : القيد، و- خيط في الرُّحل يوضع بين التصدير والحَقْب، و- وثاق بين الحَقْب والبطان، وبين اليد والرجل، ١٥٥- (الشُّمال) : كيس يجعل على ضرع الشاة إذا قُفِّل، وكذلك النُخْلَةُ إذا شُدَّتْ أعناقها بقطع الأكسية لئلا تنفُض، ١٥٦- (الشُّناق) : حبل يجذب به رأس البعير والناقة، و- شناق القربة : علاقتها، و- كل خيط علقت به شيئاً شناق، و- الوتر، ١٥٧- (الشُّوار) : متاع البيت، و- متاع الرُّحل، و- جهاز المروس<sup>(١٠)</sup>، ١٥٨- (الشُّياح) : زُماره الراعي، و- البوق يدعى به، و- ما تُشَبُّ به النار من الوقود الخفيف، ١٥٩- (الشُّياق) : النباط، و- ما يُشَدُّ به الشيء يُنْسَدُّ إلى شيء، ١٦٠- (الشُّداد) : ما اضطلت به المرأة، وهو السُّتر، ١٦١- (الشُّدار) : ثوب رأسه كاليمقنة وأسفله يُعْنَى الصُّلتر والمنكبين تلبسه المرأة، ١٦٢- (الشُّدار) : ما يُصْرُ به، أي يُنْسَدُّ، و- السُّد، والحاجز، ١٦٣- (الشُّفاد) : ما يوثق به الأسير من قَدِّ أو قَيْد، ١٦٤- (الشُّقاب) : لغة في (الشُّقاب) التي تقدمت، ١٦٥- (الشُّفعا) : البرقع، و- شيء يشدُّ به أنف الناقة إذا أرادوا أن تَرَأْمَ ولدها أو ولد غيرها، و- خرقه تقي الخمار

من السُّنن، و- حديدة تكون في موضع الحكمة من اللجام، ١٦٦- (الشُّلال) : بطلانة الخُفِّ، أو ساقها، كالصُّلاله، ١٦٧- (الشُّماد) : بidad القارورة، ١٦٨- (الشُّمام) : بidad القارورة، ١٦٩- (الشُّوار) : وعاء المسك، وهو الشافجة، جمعه أصورة، ١٧٠- (الشُّواخ) : السقاية، أي إناء يشرب فيه، ١٧١- (الشُّوان) : ما يُصان فيه الكُتُب والملابس ونحوها، جمعه أصونة، ١٧٢- (الشُّبان) : الشُّوان، ١٧٣- (الشُّبارة) : الحُرمة من الصُّحف، شُم بعضها إلى بعض، ١٧٤- (الشُّماد) : ما يُضَمَد، أي يشدُّ به العضو الجريح أو الكسير من بمصابة وإفاقة تشدُّ عليه وتربط، ١٧٥- (الشُّمام) : ما يضمُّ به الشيء إلى غيره، ١٧٦- (الشُّباق) : دُرَجَة من خِرقٍ ولبيب تستضيء بها المرأة. ١٧٧- (الشُّراز) : غلاف الميزان، ١٧٨- (الشُّراف) : بيت من آدم، وهو من بيوت الأعراب، ١٧٩- (الشُّراق) : حديد يُعْرَض ويُدَار، فيجعل بيضة أو ساعداً أو نحوه، فكل طبقة على جذة طراق، و- كل خصيفة يخصص بها الثعل، ويكون حذوها سواء، و- كل صيغة على حذو، وجلد الأُتَم، و- أن يُقَوَّر جلد على مقدار الثرس، فيُلَوَّق بالثرس، ١٨٠- (الشُّلاء) : الحَبْلُ تربط به رجل الطلي إلى رُتد، ١٨١- (الشُّطمان) : حبل يشدُّ به اليهودج، أو الجمل، ١٨٢- (الشُّطلال) : ما أَظْلَكَ، ١٨٣- (الشُّجار) : ثوب تلبسه المرأة على استدارة رأسها، ١٨٤- (الشُّجاز) : عَقَب يشدُّ به مقيض السيف، ١٨٥- (الشُّذار) : ما سال من اللجام على خَدِّ الفرس، و- شُفَرَتَا النَّصْل، ١٨٦- (الشُّراس) : حديدة يُؤَوَّرُ بها أخفاف الإبل، لتُشَرَفَ أَشَارُها، ١٨٧- (الشُّراض) : حديدة يُؤَوَّرُ بها أخفاف الإبل، لتُشَرَفَ أَشَارُها، ١٨٨- (الشُّراق) : الطَّيابة، وهي الجلدة التي تغطي بها عيون الخرز، و- الراوية، ١٨٩- (الشُّران) : البسمار يضمُّ السنان والفتاة، و- عودة البكرة، و- خشية تجعل في وَتَرَة أنف البعير، وهو ما بين المنخرين، وهو

الذي يكون للبخاتي، ١٩٠- (العصاب) : ما يشد به من مبدل ونحوه، ١٩١- (العصام) : من المخليل كئاله، و- من الدلو والقربة والإداوة : حبل يشد به، و- من الوعاء : عروة يعلق بها، جمعه أعصمة وعصم وعصام على لفظ مفردة، ١٩٢- (البضاد) : حديدية تجذب بها فروع الشجر وتعال وتكسر، و- كل ما يحيط بالعضد من حلي وغيرها، ١٩٣- (العضام) : كالعضم، وهو خشية ذات أصابع تذرى بها الحنطة، و- لوح القدان الذي في رأسه الحديدية التي تشق الأرض، ١٩٤- (العضاف) : الرداء، و- الإزار، والسيف، ١٩٥- (البفاس) : صمام القارورة، و- الوعاء الذي تكون فيه التفقة إن كان من جلد أو من خرقة أو غير ذلك، ١٩٦- (البفاس) : خيط تشد به أطراف الذوائب، ١٩٧- (البفان) : الحبل الذي يعقل به، أو الرباط الذي يعقل به، ١٩٨- (البكاس) : ما يشد به خطم الذابة إلى رضع يدها ليتدل، ١٩٩- (البكام) : ما يشد به من حبل أو خيط، ٢٠٠- (البلاط) : حبل يجعل في عتق البعير، و- خيط الإبرة، ٢٠١- (العماد) : ما أقيم به من شيء، و- خشبة تقوم عليها الخيمة، ٢٠٢- (العتاج) : زمام البعير، و- حبل أوسير، يشد تحت الدلو، ويتصل طرفاه من أعلاها بما تتصل به أذانهما، فإذا انقطعت أذانهما أمسكها أن تقع في البحر، ٢٠٣- (العتاس) : البرقة، ٢٠٤- (العتان) : سير اللجام الذي تمسك به الدابة، و- الحبل، ٢٠٥- (العياب) : المئذف، ٢٠٦- (العيار) : كل ما تقدر به الأشياء من كيل أو وزن، ٢٠٧- (العيان) : حديدية تكون في القدان وهو الآلة التي يحرك بها، ٢٠٨- (القدان) : القضيب يعلق عليه الثياب، ٢٠٩- (البرار) : المشال تضرب عليه النصال لتصلح، ٢١٠- (البراف) : مكبال ضخم مثل (الجراف)، وهو القنقل، ٢١١- (اليسان) : جلد يلصقه الصبي، ٢١٢- (اليشاء) : البطاء، و- غشاء كل شيء : ما تنشاه كغشاء القلب والسرج والرحل والسيف،

٢١٣- (الغلاف) : الصوان، و- ما اشتمل على الشيء، و- غلاف السيف والقارورة، ٢١٤- (الغيار) : الزنار للمجوسي ونحوه يشده على وسطه، ٢١٥- (الغشام) : وطاء يفرش في الهودج ونحوه، ٢١٦- (الغتان) : غشاء يكون للرحل من آدم، ٢١٧- (الغدام) : البصفاة، و- ما يوضع على القدم سداداً له، و- ما يشد على فم الإبريق ونحوه لتصفية ما فيه، ٢١٨- (الفراش) : ما يفرش من متاع البيت، ٢١٩- (الفراس) : اللباس، ٢٢٠- (الفراف) : حوض واسع ضخم من آدم، و- الإناء، و- القوس الواسعة جرح النصل أو البعده السهم، و- القذح الضخم لا يطاق خمله، ٢٢١- (الفرام) : خرقة تحملها المرأة في فرجها تحتشي بها عند الحيض، ٢٢٢- (الفضال) : الثوب الواحد المبتذل يلصقه الرجل أو المرأة في بيته للخدمة والنوم، ٢٢٣- (الفعال) : من الفاس والقدم والمطرقة : بصابها، ٢٢٤- (الفيكالك) : ما يُفك به، ٢٢٥- (الفيار) : إحدى حديدتين تكتنفان لسان الميزان، ٢٢٦- (القيال) : من النعل : زمام ما بين الإصبع الوسطى وما تليها، ٢٢٧- (القيراب) : غمد السيف والسكين ونحوهما، و- صوان من جلد يصنع فيه المسافرين أدواته وزاده، ٢٢٨- (القيراط) : المصباح، ٢٢٩- (القرام) : ستر فيه رقع وتقوش، و- ثوب غليظ من صوف ذي ألوان يتخذ بسترأ، ويتخذ فرائشاً في الهودج، ٢٣٠- (القران) : حبل يُقلد البعير ويقاد به، ٢٣١- (القيشاع) : الرقعة التي توضع على النجاش<sup>(١)</sup> عند خصر الأديم، ٢٣٢- (القيطاج) : قلنس<sup>(٢)</sup> السفينة، ٢٣٣- (القيطاط) : المئال الذي يحذي عليه الحادي ويقطع النعل، ٢٣٤- (القيطاع) : البشال الذي يقطع عليه الثوب والأديم ونحوهما، ٢٣٥- (القيطان) : شجار<sup>(٣)</sup> الهودج، ٢٣٦- (القلاد) : شيء يطول مثل الخيط من الصفر يقلد على البرة التي يشد بها زمام الناقة، وهو طرفها، يثنى على طرفها ويلوى لسياً حتى يستمسك، ويقلد أيضاً على حلقة القُرط، ومثله الإقليد،

٢٣٧ - (القبلاع) : شراع السفينة ، ٢٣٨ (القبلا) : خشب تعرش للكروم ، ٢٣٩ - (القباط) : الحبل الذي تشد به يدا الأسير ورجلاه ، و- الجذقة التي تلف على الرضيع ، ٢٤٠ - (القناب) : وتر القوس ، و- الغطاء الذي يستر مقلب الأسد ، ٢٤١ - (القناع) : ما تغطي به المرأة رأسها ، و- ما يستر به الوجه ، ٢٤٢ - (القياد) : ما تقاد به الدابة من حبل ونحوه . / ٢٤٣ - (الكتاب) : الصحف المجموعة . . . ٢٤٤ - (الكتاف) : ما شد به . و- الحبل الذي يكثف به الإنسان ، و- وثاق في الرّجل والقب ، و- إزار عودين أو جنون يشد أحدهما إلى الآخر ، ٢٤٥ - (الكدان) : حبل يشد في عروة في وسط السدلو يقرمه لئلا يضطرب في أرجاء البشر ، ٢٤٦ - (الكبران) : العود ، أو الضنح ، ٢٤٧ - (الكساء) : اللباس ، ٢٤٨ - (الكلام) : بعداد الشيء ، ٢٤٩ - (الكمام) : ما يجعل على فم الحيوان لئلا يعض أو يأكل ، ٢٥٠ - (الكفء) : ستر تلقى على الجباء حتى تبلغ الأرض كإزار له ، ٢٥١ - (الكفاس) : الدثار ، و- قماط معاوز الرضيع ، ٢٥٢ - (الكفاف) : ما استدار حول الشيء ، ومن الثوب حواشيه وأطرافه ، ٢٥٣ - (الكمام) : خرقعة تسخن على الورم ، أو موضع الوجع ، ٢٥٤ - (الكمام) : ما يكتم به فم البعير لئلا يعض أو يأكل و- المخلاة تعلق على رأس الحصان ، جمعه أكمة ، ٢٥٥ - (الكنان) : الغطاء ، و- كل شيء بقي شيئاً ويستره ، ٢٥٦ - (الكنوار) : بيت يتخذ للتحل من قضبان ضيق المدخل ، تسمى فيه . ٢٥٧ - (اللباس) : ما يستر الجسم ، ٢٥٨ - (البثام) : الثياب يوضع على القدم أو الشفة ، ٢٥٩ - (البجام) : الحديدية في فم الفرس ، ثم سموها مع ما يتصل بها من سيور وآلة لجاماً ، ٢٦٠ - (اللبخاف) : ما يلتحف به أي يغطي به ، و- اللباس فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه ، ٢٦١ - (اللباق) : غلاف القوس ، ٢٦٢ - (اللبام) : الرقاع يرفع بها الخف ونحوه ، ٢٦٣ - (اللباز) : بئرس الباب ، ٢٦٤ -

(اللباز) : ما يلزق به الشيء ، ٢٦٥ - (اللسان) : لسان الميزان ، عذبتة ، ولسان الثعلب الهنئة الثالثة في مقدمها ، ٢٦٦ - (اللفاع) : ما يجعل به الجسد كله ، كساء كان أو غيره ، ٢٦٧ - (اللفاق) : ثوبان يلفق أحدهما بالآخر ، ويقال له أيضاً : التلفاق ، ٢٦٨ - (اللفام) : ما على طرف الأنف من الثياب ، ٢٦٩ - (اللفاع) : الكساء الغليظ ، وهو عند الأزهري تصحيف للفاع ، ٢٧٠ - (الليكاز) : رقيقة تدخل في ثقب المبحور إذا اتسع ، ٢٧١ - (الليكاف) : لغة في (الإكاف) ، وقد تقدم ، ٢٧٢ - (الليهاز) : رقيقة يضيق بها المبحور الواسع ، كالليكاز ، ٢٧٣ - (اللواء) : العلم / ٢٧٤ - (البثال) : القالب الذي يقدر على مثله ، و- الفراش ، و- حجير قد نقر في وجهه نقر على خلقة السمّة سواء ، فيجعل فيه طرف العمود أو الملمول المضطرب ، فلا يزالون يحنون منه بأرقى ما يكون حتى يدخل البثال فيه ، فيكون مثله ، ٢٧٥ - (الميجار) : البقال ، ٢٧٦ - (المجداد) : المسك في جانبي الثوب إذا ابتدئ بعمله ، جمعه : أميدّة ، ٢٧٧ - (المسأد) : المشاب ، وهو الرق ، أو العظيم منه ، أو وعاء من آدم يوضع فيه الرق ، أو هو سقاء المسنن ، ٢٧٨ - (المسالك) : ما يُستسك به نصاب النصل ، ٢٧٩ - (المسقاط) : الحبل ، أو الضفير الشديد القتل ، ٢٨٠ - (المجلا) : البخلعة ، و- ميثاق الرميح أو الرمح نفسه ، و- السرة ، ٢٨١ - (المجهد) : الفراش ، جمعه : أمهدة ، ومهد ، ٢٨٢ - (المهار) : العود يجعل في أنف البختي والجمل الخراساني ، ٢٨٣ - (النجاد) : حمائل السيف ، ٢٨٤ - (النجداني) : سير يجعلونه بين الجلود ثم يخرزونه ليجمع بينهما ، ٢٨٥ - (النجداني) : المذرة ، و- ما يشد على ضرع الشاة لتمسك اللبن ، و- نجاف الساب و الدروند ، ٢٨٦ - (النخاس) : رقيقة تدخل في ثقب المبحور إذا اتسع وثاق ، ٢٨٧ - (النخاف) : الخف ، ٢٨٨ - (النصاب) : مقيض السكين ، ٢٨٩ - (النصاح) : السلك ونحوه ، ٢٩٠ - (النطاق) : جزام يشد به الوسط ، و- إزار تلبسه المرأة ، تشده على وسطها المسبنة ،

٢٩١ - (النظام) : الخيط ينظم فيه اللؤلؤ وغيره ، ٢٩٢ - (النفاض) : إزار من أزر الصبيان ، وبساط ينحّت عليه ورق السمر ونحوه ، ٢٩٣ - (التقاب) : القناع على مارت الأنف ، ٢٩٤ - (التماص) : خيط الإبرة ، ٢٩٥ - (التياط) : ما يعلق به الشيء ، كتياط السيف ، ونياط القوس . ٢٩٦ - (التهجار) : حبل يعقد في يد الدابة ورجلها في أحد شفتيها ، ومن القوس : وتربها ، والطوق ، والتاج ، ٢٩٧ - (الهلال) : الحديد ، أو الخشبة تضم بين شفتي الرجل ، والسنان له شمتان ، يصاد به الوحش . ٢٩٨ - (الوثاب) : السريس ، والفراش في لغة حمير ، ٢٩٩ - (الوثاق) : الحبل ، أو الشيء الذي يوثق به ، ٣٠٠ - (الوجاء) : وعاء ، يعمل من جران الإبل ، تجعل فيه المرأة غسلتها وقماشها ، جمعه أوجية ، ٣٠١ - (الوجاج) : الستر ، وربما قلبوا الواو همزة فقالوا : إجاج ، ٣٠٢ - (الوراك) : ثوب يزّين به المورك ، وهو الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قدام واسطة الرجل ، وقادمة الرجل ، ٣٠٣ - (الوساد) : الميخنة ، والمثكنة ، وكل ما يوضع تحت الرأس ، ٣٠٤ - (الوسام) : ما وسم به الحيوان من ضروب الصصور ، ٣٠٥ - (الوشاح) : ويقال فيه الإشاح ، وقد سبق : خيطان من لؤلؤ وجوهر ، منظومان ، يخالف بينهما ، معطوف أحدهما على الآخر ، ونسيج عريض ، يرصع بالجوهر ، وتشدّه المرأة بين عاتقها وكشحيها ، ٣٠٦ - (الوطاء) : خلاف الخطاء ، ٣٠٧ - (الوعاء) : الظرف ، يوضع فيه الشيء ، ٣٠٨ - (الوعام) : الشيف ، والسوط ، والعصا ، والحبل ، ٣٠٩ - (الوفاض) : الجلد توضع تحت الرضى ، ٣١٠ - (الوفاغ) : صمام القارورة ، و- الخرقه تقتبس فيها النار ، ٣١١ - (الوقاد) : ما توقد به النار ، ٣١٢ - (الوقام) : الشيف ، والسوط ، والعصا ، والحبل ، ٣١٣ - (الوقاء) : ما وقيت به شيئاً ، ٣١٤ - (الوكاد) : واحد الوكائد ، وهي حبال يشدّ بها البقر عند الحلب ،

أو التي يشدّ بها القريوس إلى دفتي الشرج ، ٣١٥ - (الوكاء) : سداد السقاء ، والخيط الذي تشدّ به المرأة أو الكيس وغيرهما ، ويقال فيه (الإكاء) ، وقد سبق .

(ب) - الكلمات التي وردت على زنة (فعالة) :

١ - (الإزارة) : الملحفة ، كالإزار ، ٢ - (الإسادة) : الوسادة ، وهي الميخنة ، والمثكنة ، ٣ - (الإصارة) : كالإصبار ، وهي وتيد السطّ ، والزنبيل ، وكساء يحتش به . ٤ - (البطانة) : بطانة الشوب ، ما يبطّن به ، وهي خلاف ظهرته ، ٥ - (الثغالة) : كالفضال ، وهي الإبريق ، والحجر الأسفل من الرضى ، وما يسط تحت الرضى عند الفلحن ، من جلد وغيره ، ليقط عليه الدقيق . ٦ - (الجبارة) : ما يشدّ على العظم المكسور لينجير ، وسوار من الذهب والفضة ، جمعها الجبائر ، ٧ - (الجمالة) : ما تنزل به القدر كالجبال ، ٨ - (الجلابة) : واحدة الجللات ، كالجلال ، وهي غقيات تلوى على كل موضع من القوس ، ٩ - (الجنابة) : النعش ، ١٠ - (الجنابة) : وعاء القدر ، أو شيء توضع عليه من جلد ونحوه ، ١١ - (الجبابة) : كالجبابة والجواء ، ١٢ - (الجبالة) : الميخنة ، كالأشبول والأخيرة ، ١٣ - (الجداجة) : مركب للنساء كالليخنة ، وهي أيضاً الأداة ، ١٤ - (الجمارة) : العود الذي تحمل عليه الأتتاب ، وخشبة في مقدمة الرجل يقرب عليها الراكب ، والخشبة التي يعمل عليها الصيقل ، وهو من صناعته الصقل ، كالجمار ، ١٥ - (الجمالة) : حلقة من الشعر ، توضع ١٦ - (الحياسة) : حزام الدابة . ١٧ - (الخزامة) : حلقة من الشعر ، توضع في ثقب أنف البعير ، يشدّ بها الزمام ، وبخزامة الثعل : سير رقيق يخزّم « يشدّ » بين الشراكين ، والشراك سير الثعل على ظهر القدم ، ١٨ - (الخزانة) : مكان الخزّن ، ١٩ - (الخشاشة) : العود الذي يجعل في أنف البعير . ٢٠ - (الدعام) : كالدعام ، وهي ما يسند به الشيء ، وعماد البيت الذي يقوم

عليه ، ٢١ - ( الرّبابة ) : الخيط تشدّ بها السّهام ، و - جماعة السّهام ، أو خرقة تجمع فيها ، أو سلّفة تلتفّ على يد مُخرّج القِداح لئلا يجد مَسّ قَلَح يكون له في صاحبه هوى ، والسّلّفة : جلد رقيق يجعل ببطانة للخفاف ، ٢٢ - ( الرّجاجة ) : مركب أصغر من الهودج ، و - ما يُزَيّن به الهودج من صوف وشعر أحمر ، جمعها رجائر ، و - ما عدل به ميل الحمل والهودج ، وهو كساء يجعل فيه حجارة ويعلق بأحد جانبي الهودج ليعدّله إذا مال . ٢٣ - ( الرّحالة ) : السّرج ، أو سرج من جلود ليس فيه غَضَب ، يُتخذ للركض الشديد ، جمعها رحائل ، ٢٤ - ( الرّداحة ) : مصيدة تُبنى للسّباع ، ٢٥ - ( الرّداغة ) : مثل البيت يتخذ من صفيح يصاد به الضّبع والدّئب ، ٢٦ - ( الرّساعة ) : واحدة الرّسائع ، وهي سيور مُصَفّرة في أسافل حمائل السيوف ، ٢٧ - ( الرّقادة ) : الدّعامة للسّرج والرّحّل ونحوهما ، و - القطعة المحشوة تحت السّرج ، و - خرقة يُضمّد بها الجرح وغيره ، ٢٨ - ( الرّفاغة ) : العظام أو العظامه وهي ثوب تعظم بها المرأة عجيزتها ، و - خيط يرفع به المُقيّد قيده إليه ، ٢٩ - ( الرّكاسة ) : الأختية ، جمعها ركائس . ٣٠ - ( الرّناقة ) : حلقة تجعل في الجليدة تحت الحنك الأسفل ، ثم يجعل فيها غيظ يشدّ في رأس البغل الجموح . ٣١ - ( السّتارة ) : ما يُستَرّ به ، كالسّتر والمِستَر والإستارة ، جمعها السّائر ، ٣٢ - ( السّجافة ) : كالسّتار ، ٣٣ - ( السّداغة ) : الججاب ، ٣٤ - ( السّفارة ) : كالسّفار ، وهي حديدة ، أو جلدة توضع على أنف البعير بمنزلة الحكمة من أنف الفرس ، جمعها أسفيرة وسفائر وسفائير ، ٣٥ - ( السّقاية ) : الإناء يُسقى به . ٣٦ - ( الضّبابرة ) : صمام القارورة ، ٣٧ - ( الصّلالة ) : بطانة الخفّ ، أو ساقها ، كالصّلال ، جمعها أصلّة ، ٣٨ - ( الضّمادة ) : كالضماد ، سداد القارورة ، ٣٩ - ( الضّمامة ) : كالضمّام ، سداد القارورة . ٤٠ - ( الضّبابرة ) : الحُزمة من الضّحف ، ضمّ بعضها إلى بعض ، جمعها الضّباطر ، وهي الإضبارة أيضاً وجمعها أضابير ،

٤١ - ( الضّمادة ) : العصابة ، وكلّ ما يضمّد به الجرح وغيره ، جمعها الضّمائد ، وهي كالضمّاد ، ٤٢ - ( الضّمامة ) : الإضبارة ، كالضمّام والإضمامة . ٤٣ - ( الظّهارة ) : من التّربّ : ما يظهر للعين منه ، وهي خلاف البطانة التي تلي الجسد ، ومن البساط : وجهه ، و - ما يفرش على الحشية لينام عليه ، جمعها ظهائر . ٤٤ - ( العجاجة ) : ما تعظم به المرأة الرّسحاء عجيزتها ، ٤٥ - ( العصابة ) : ما عُصِبَ به ، كالعصاب ، ٤٦ - ( العضادة ) : عضادتا الثّير الحشيتان تكونان على جانبيه ، وعضادتا الباب : حشيتان منصورتان مثبتتان في الحائط على جانبيه ، ٤٧ - ( العظامه ) : ما تعظم به المرأة الرّسحاء عجيزتها ، وتقال أيضاً ( العظامه ) كرمانة ، ٤٨ - ( العلاقة ) : ما يعلّق به الثّيف ونحوه ، ٤٩ - ( العمامة ) : معروفة . ٥٠ - ( الفبرارة ) : وعاء من الخيش ونحوه ، يوضع فيه القمح ونحوه ، وهو أكبر من الجوالق ، الجمع غرائر ، ٥١ - ( الففارة ) : زرد ينسج من الدّروع على قَدَر الرّأس يلبس تحت القلنسوة ، و - خرقة تلبسها المرأة لتعطي رأسها ما قبل منه وما دبر ، غير وسطه ، ٥٢ - ( الفلاله ) : العظامه التي تعظم بها المرأة الرّسحاء عجيزتها ، و - المسمار الذي يجمع بين رأسي الحلقه ، و - شعار تحت الثوب ، والجمع غلالل ، ٥٣ - ( الفمامة ) : خريطة لقم البعير ونحوه ، يمنع بها الطّعام ، و - ما يشدّ به عينا النّاقة أو خَطْمُها . ٥٤ - ( الفدامة ) : المصفاة ، و - ما يوضع على الفم سداداً له ، و - ما يشدّ على فم الإبريق ونحوه لتصفية ما فيه ، كالقدام ، ٥٥ - ( الفرامة ) : خرقة تحملها المرأة في فرجها ، عند الحيض كالفرام ، ٥٦ - ( الفلاله ) : ما يجعل في العُنق ، يكون للإنسان والفرس وغيرهما ، ٥٧ - ( الكظامة ) : السّداغة ، و - جبل يشدّ به أنف البعير ، و - الحلقه طَرَفَي عاتق الميزان يجمع فيها خيوط الكفة ، ٥٨ - ( الكمامة ) : ما يجعل على أنف الحيوان لئلا يعضّ أو يأكل ، كالكمّام ، ٥٩ - ( الكمادة ) : خرقة تُسَخّن وتوضع على الورم أو موضع الوجع يستشفى



بها ، كالكماد ، ٦٠ - (الكمامة) : البخللة تعلق على رأس الحصان ، وما يكُم به فم البعير لئلا يعض أو يأكل ، كالكمام ، وما يجعل على أنف الحمار وغيره لئلا يؤذي به الذباب ، وما غطاء النور ، جمعها كمائم ، ٦١ - (الكسانة) : خُفْبة صغيرة من آدم للنبيل ، جمعها كسانين ، ٦٢ - (الكوار) : بيت يتخذ للنحل من قضبان ، ضيق المدخل ، تُعَمَل فيه ، كالكوار ، وما خرقة تجعلها المرأة على رأسها ، ٦٣ - (اللقاعة) : الرقعة تزداد في الصيف ، ٦٤ - (اللباسفة) : ما يلف على الرجل وغيرها ، ٦٥ - (اللوانية) : عصا تكون على فم اليكم ، ٦٦ - (النخاسة) : الرقعة تُدخل في ثقب المِخْوَر إذا اتسع وقلق ، كالنخاس ، ٦٧ - (النقاج) : رقعة مربعة تحت كُم الثوب ، ٦٨ - (النهاية) : الخشية التي تحمل عليها الأثقال ، والنهاية طَرَف العِيران الذي في أنف البعير ، وذلك لانتهائه ، ٦٩ - (الوسادة) : المِخْدَة ، وما المُكْأ ، وما يوضع تحت الرأس ، كالسِوساد ، ٧٠ - (الوشاحة) : السيف .

٢ - فاعل :

بني على زَنِيَّة :

١ - الأمد : السُفينة إذا كانت مشحونة . ٢ - الباصر : القَتَب الصغير المستدير ، ٣ - الباضع : السيف القاطع ، ٤ - الباضك : السيف القاطع . ٥ - الجازع : الخشبة توضع في العريش عَرْضاً ، يطرح عليه قضبان الكرم ، و : كل خشبة معروضة بين شيتين ليُحْمَل عليها شيء . ٦ - الحاجر : ما يُمسك الماء من شفة الوادي ، كالحاجور . ٧ - الخازق : السنان ، و : من السهام المُقَرَّب . ٨ - الدابر : سهم يخرج من الهدف ، و : قتل غير فائز . ٩ - الدالف : السهم يصيب ما دون الفرس ثم ينبو عن موضعه . ١٠ - الذابح : سِمَة ، أو مِسَمٌ « مَكواة » تيمم على الحلق في عرض العنق .

١١ - الرائد : يَدُ الرُحَى . ١٢ - الرامج : المِلاوح الذي تُصَاد به البُزاة والصُقُور . ١٣ - الرامق : كالرامج . ١٤ - الزاجل : الحلقة من الخشب تكون مع المُكاري في الجِزام ، قال ابن نبيذ : الزاجل الحلقة في زَج الرُمح . ١٥ - الشارم : السهم يُرْمى « يَشَق » جانب الفرس « الهدف يرْمى فيه » . ١٦ - الصارم : السيف القاطع ، كالصُرُوم . ١٧ - الصاري : دَفْلُ السُفينة . ١٨ - العائد : السُفينة إذا كانت مشحونة . ١٩ - العائق : الرُق الواسع ، و : القوس القديمة المُحَمَّرة . ٢٠ - العارض : الخشبة التي يدور فيها الباب ، و : واحدة عوارض السُقف . ٢١ - الفارج : القوس البائنة عن الوتر . ٢٢ - الفائق : يَفْطَرُ السُجَّان ، وهي خَشْبة فيها خروق على قَدَر الساق . ٢٣ - القادس : السُفينة العظيمة . ٢٤ - القاضب : السيف القَطَّاع . ٢٥ - القاعد : الجوالق الممتلئ حَباً ، و : قواعد الهَوَاج ، خَشَبات أربع تحته رُكْب فيها . ٢٦ - القالب : ما تُفَرَّغ فيه المعادن وغيرها ليكون مثلاً لما يُصاغ منها . ٢٧ - النَّاقِ : الزناد الواري . ٢٨ - الناصر : السهم يُصِيب الهدف . ٢٩ - الهاجن : الزناد الذي لا يُورِي بِقَدْحَةٍ واحدة . ٣٠ - الهادي : النُضْل . ٣١ - الراحف : الغُرب تنقطع منه وَدَعَتَانِ وتعلق بوَدَعَتَيْنِ . ٣١ - الوداق : الحديدية من السيف وغيره .

٣ - فاعلة :

بني على زَنِيَّة :

١ - الأبدية : السُفينة إذا كانت مشحونة ، كالأبد . ٢ - البارجة : سفينة كبيرة للقتال . ٣ - الباسنة : سِكَّةُ الخِراث ، و : آلات الصُّناع ، و : جوالق غليظ من مُشاققة الكُتَّان ، جمعها بَاسِن . ٤ - الجارنة : الدُرْع اللينة . ٥ - الجامعة : الغُل ، لأنها تجمع اليَدَيْنِ إلى العُنق . ٦ - الحاملة : الجِثْل ، أي الزَّيْل الذي يحمل فيه العنق إلى الجرين . ٧ - الخابية : الجب ، تركوا هزنتها . ٨ - الخادعة : الباب الصغير في الباب الكبير . ٩ - الدالية : شيء

يُتَّخَذُ من خوص وخشب، يُسْتَقَى به بحبال تُشدُّ في رأس جمل طويل،  
و: المَنْجُون، و: الناعورة. وقيل: المنجئون يديرها البقرة، والناعورة  
يديرها الماء. ١٠- الدامغة: حديدة فوق مؤخر الرجل، و: خشبة معروضة  
بين عمودين يعلّق عليها السقاء. ١١- الرّادة: خشبة في مقدّمة العجلة تُعرّض  
بين البقيتين. ١٢- السّراعدة: قميص قد لُمع بالزّعفران أو الطيب.  
١٣- الرّاية: المَرَادَةُ فيها الماء. ١٤- الرّافرة والرّوافر: الخشب تُقام وتُعرّض  
عليها الدّعم لتجري عليها نواحي الكرم، و: القوس ١٥- السّاعدة: خشبة  
تُمسك السّكر. ١٦- السّانية: الرّفْط وأداته. ١٧- السّاصرة: من حبال  
السّباع، أي التي يُسْتَطاد بها. ١٨- السّاصية: الرّزق المملوء السّائل  
«المرتفع» القائمة. ١٩- الصّابرة: إناء من خزف. ٢٠- الطّارقة: سرير  
صغير. ٢١- العائدة: السّيفينة المشحونة، كالأمدة. ٢٢- العاتقة: القوس  
القديمة المُحمّرة، كالعاتق. ٢٣- العاتكة: القوس القديمة المُحمّرة.  
٢٤- الغاشية: غاشية الرجل، وهي الحديدة التي فوق مؤخرة الرجل، وهي  
الدّامغة. ٢٥- الغامدة: السّيفينة المشحونة. ٢٦- الفالقة: مقطرة السّجان،  
كالفالق. ٢٧- الغالية: السّكين. ٢٨- المائلة: منارة المسرّجة، من: مثل  
بين يديّ، أي انتصب قائماً. ٢٩- الماخرة: السّيفينة التي تمخّر الماء،  
أي تدفّقه. ٣٠- النّاية: القوس التي تنبو عن وترها، أي تتجافى عنه.  
٣١- النّائرة: المَجْوُوفَةُ التي فيها ثقب. ٣٢- النّازية: الفعيرة من القصاص،  
كالنّزية. ٣٣- النّاطبة: ما يُجَمَلُ في مَبْزَلِ الشّراب، وفيما يُصْنَعُ به الشّيء  
فيتزلّ منه ويصنّى. ٣٤- النّافجة: وعاء المسك. ٣٥- النّامرة: مصيدة تُربط  
فيها الشاة للذئب. ٣٦- الهادية: العصا.

— فَعُول :

جاء على زَنْتِه :

١- البضوك : القاطع من السيوف . ٢- المحجوف : الذئب التي تجحف

- ٥٨ -

الماء، أي تأخّذه. ٣- الذّحوب : الوعاء، و: الغرارة، أو: جُوَيْلَق يكون  
مع المرأة في السّفر للطعام وغيره. ٤- الذّنوب : الذّكُوفُها ماء، وقيل: الذّكُوفُ  
ما كانت. ٥- الرّبوض : الضّحمة من السلاسل، و: الواسعة من الدّروع.  
٦- الرّسوب : السّيف يغيب في الضّربة. ٧- السّجور : ما يُسَجَر به الشّور،  
كالسّجر. ٨- السّكوك : الدّرع الضّيقة. ٩- الشّبوب : ما يُسَبُّ «يوقد» به  
النّار. ١٠- الصّرود : السّيف القاطع، كالصّارم. ١١- الصّموت السّيف  
الرّسوب، والدّرع الثقيلة. ١٢- الصّجوع : الذّكُوف الواسعة، و: الفرّة تميّل  
بالسّقي ثقلًا. ١٣- الصّروح : القوس الشديدة الدّفع للسّهم. ١٤- الطّحور:  
القوس البعيدة الرّمي، كاليطّخر. ١٥- الطّروح : القوس الشديدة الدّفع  
للسّهم، كالصّروح. ١٦- العجوز : الإبرة، و: التّرس، و: التّجنية،  
و: الحرّة، و: الدّرع للمرأة، و: الرّاية، و: الجفّة، و: القوس،  
و: السّيفينة، و: الصّنجة، و: الصّدر، و: مسمار في قبضة الباب،  
و: مناصب القدر، و: نصل السّيف. ١٧- الصّروض : القوس لصق وترها  
بكيدها. ١٨- الصّطوف : مصيدة فيها خشبة منعطفة، كالعاطوف، و: القلح  
ينمطف على القيداح فيخرج فائزاً، أو القلح لا عزم فيه ولا عزم.  
١٩- الصّشوش : السّقاء يتحلّج. ٢٠- الصّروح : القوس التي انفرجت  
بينها، وبيد القوس ما عطف من طرفيها. ٢١- القدوم : آلة للتّجر، مؤنثة.  
٢٢- القلوع : قوس، إذا نزع فيها انقلبت. ٢٣- اللّبوس : الدّرع.  
٢٤- اللّغوب : السّهم الفاسد لم يُحسن برّيه. ٢٥- المروح : القوس يترج  
راووها لحسنها، أو كأن بها مَرَحاً لحسن إرسالها السّهم. ٢٦- النّشوص :  
الرّمح المتصّب، و: الذي يجعل الخمير فيه ثم يخبز قبل أن يختم.  
٢٧- النّقوع : شيء ينقع فيه الرّبيب وغيره ثم يُصْنَى.

وورد على زَنْة ( فَعُولَة ) بندرة ، مثل : القصورة ، وهي الحجلة ،  
كالمقصورة.

- ٥٩ -

٥ - فَيْعِل :

جاء على زَنْتَيْهِ :

١ - الأصيص : نصف الحِجْرَة تزرع فيه الرياحين ، و : يرتكن ، أو باطية ،  
يُقال فيه ، و : شيء كالبحرَة له عُرْوَتان يحمل فيه الطين . ٢ - الجَرِير : الرُّمَام ،  
و : حبل يُجعل للبحر بمنزلة العِذار للذَّابة . ٣ - الجَشِير : الوُقْضَة : غريطة  
السَّراحي لسزاده وأداته ، و : الجَجْبَة من آدم ، و : الجَوَالِق الضخم .  
٤ - الجَجِير : جعبة من جلود . ٥ - الحَمِيْت : وعاء السَّمْن مَتْن بِالرُّب ،  
و : الرُّقُّ الصَّغِير ، أو الرُّقُّ بلا شعر . ٦ - الخَشِيج : الجَباء ، أو الكساء منسوج  
من صوف . ٧ - الخَثِيب : الشُّيْف الضَّعِيل ، و : الشُّيْف الَّذِي يُرَى بطبعه  
ولم يُحكَمْ عمله . ٨ - الخَصِيف : النمل المَخْصُوفَة . ٩ - الخَطِير : الرُّمَام ،  
و : الحبل . ١٠ - الخَلِي : الخَلِيَة . ١١ - الخَمِيس : الثَّوَر . ١٢ - الرُّمِيس :  
نقاب المرأة إذا أدنته من عينها ، وقد رَضَصَتْ . ١٣ - الرُّمِيع : زُرْ عُرْوَة  
المُضْحَف . ١٤ - الرُّمِيش : السُّهْم ، و : القوس الدقيقة يُصب وتُرْها طائِفها .  
١٥ - الرُّنْيَة : السَّقاء الصَّغِير . ١٦ - السُّيْد : الجَوَالِق من صوف أو وَبَر .  
١٧ - السُّدِيس : ضرب من المكاكيك « جمع مَكْوَك بِكِيَال » . ١٨ - السُّطِيج :  
المَزَادَة . ١٩ - السُّيَيج : الجَوَالِق : و : الكساء الغليظ ، و : قَدَح من المَسِير  
لا نصيب له . ٢٠ - السُّفِير : قلادة من ذهب وفُضَة . ٢١ - السُّعِيط :  
المُسْعَط ، وهو الإناء يُجْعَل فيه السُّعُوط وَيُصَبُّ في الأنف . ٢٢ - السُّمِيق :  
خشب توضع في عنق الثَّوَر من النِير ، وهما سَمِيقَان ، والأشبيقة : خَشَبَات  
في الآلة التي يُنْقَل عليها اللبن . ٢٣ - الشَّرِيط : عَتِيذَة تَضَعُ المرأة فيها طيِّبها ،  
و : العَتِيَّة ، و : خوص مفتول يُشَرِّط به السَّرِير ونَحْوُه . ٢٤ - الشُّطِيط : الجَوَالِق  
المشدد . ٢٥ - الشُّعِيب : المَزَادَة ، أو من أَوِيَمَيْن ، أو المخروزة من وجهين ،  
و : السَّقاء البالي . ٢٦ - الصُّرِيم : عود يعرض على فم الجَذِي لئلا يرضع .  
٢٧ - الصُّلِيف : عود يعترض على الغَبِيط ، تُشَدُّ به المحامل ، وهما صليفايان .

- ٦٠ -

٢٨ - الغَبِيط : المَرْكَب الَّذِي هو مثل أَكْفَتِ البَخَاتِي ، أو زُحْل قُبْطَة وأُخْناوَه  
واحد . ٢٩ - الغَذِير : الشُّيْف . ٣٠ - الفَرِيج : القوس البائنة عن الرُّوْتَر ،  
كالفارج . ٣١ - الفَرِيس : حلقة من خشب معطوفة ، تُشَدُّ في رأس حبل ، يُقال  
لها بالفارسية « جَنْبَر » . ٣٢ - الفَرِيز : السُّهْم المفروض قُوَّةُه . ٣٣ - الفَقِير :  
السَّرِيل ، يمانية . ٣٤ - الفَقِيس : حديدة كحلقة في أداة الحَرَاث .  
٣٥ - الفَقِيسِد : العصا . ٣٦ - الفَقِيب : الشُّيْف الفُطَاع ، و : اللطيف  
من السُّيُوف ، و : القوس عُملت من قَضِيب ، أو عُصَن غير مشقوق .  
٣٧ - الفَقِيسِم : العَتِيَّة ، و : النُّطْع ، و : الجلد الَّذِي يَكْتَب فيه ، و : حصير  
منسوج ، خيوطه سُيُور . ٣٨ - الفَقِيسِد : شيء كالعِيسَة يُجَلَس عليه ،  
و : الغرارة ، أو شبهها يكون فيها القديد والكمك . ٣٩ - الفَقِيز : مِكِيَال .  
القَمِيس : م . ٤٠ - الكَتِيف : الشُّيْف الصَفِيع ، و : جراب لا يُضَمِّع شيئاً .  
٤١ - الكَرِيب : خشبة الخَبَاز التي يُرْعَف بها . ٤٢ - الكَلِيت : حجر مستطيل ،  
يُسَدُّ به وِجَار الضَّيْع ، وهو « الكَلِيت » أيضاً ، بتشدِيد اللام . ٤٣ - الكَتِيف :  
الرُّوس ، و : السُّترة ، و : السَّاتر . ٤٤ - اللَّيِيد : المَخْلَة ، و : الجَوَالِق .  
٤٥ - اللَّيِين : المنصوب في الرُّوْع ، يُشَرِّع به السَّطِير . ٤٦ - اللَّيِيل :  
المُخَفِّض ، وهو ما تُخَفِّضُ به النَّار ، أي تَوَقِد . ٤٧ - اللَّيَيج : قَدَح لا سَهْم له .  
٤٨ - اللَّيَيف : مهم عريض النُّصْل . ٤٩ - اللَّيَيس : البكرة يَتَسَع ثَقْبُها  
من أكل المَخْوَر ، فَتَقْبُ خشبة في وَسَطِها ، وتَلْقَمُ الثَّقَبَ المُتَسَع ، وتلك  
الخشبَة : نخاس ، ونخاسة . ٥٠ - اللَّيَيز : المِيزَر . ٥١ - اللَّيَيش : الرُّمِج  
المتنصب ، و : الَّذِي يجعل الخَمِير فيه ثُمَّ يخبز قبل أن يخبز ، كالشُّشُوس .  
٥٢ - اللَّيَيشِل : الشُّيْف الخفيف الرقيق . ٥٣ - اللَّيَيسِيف : مِكِيَال ،  
و : الخمار ، و : العمامة ، و : كُلُّ ما غَطَّى الرأس . ٥٤ - اللَّيَيب : المِيزَمَر ،  
و : لسان المِيزان . ٥٥ - اللَّيَيق : شيء ينقع فيه الرُّيْب وغيره ثُمَّ يُصْفَى ،  
كاللُّقُوع . ٥٦ - اللَّوِيل : خشبة القَصَار التي يُلْقَى بها الثَّيَاب بعد الغَسَل ،

- ٦١ -

٥٧- الوُثِيْع : خَشْبَةُ الحائِثِ التي تُسَمَّى الحَفَّ ، و : خَشْبَةُ غُلَيْظَةٍ على رَأْسِ البِثْرِ يقوم عليها السَّاقِي . ٥٨- الوُضِيْن : بِسْطَانٌ عَرِيضٌ مَنْسُوجٌ مِنْ سُيُورٍ أَوْ شَعَرٍ ، أَوْ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جِلْد . ٥٩- الوُطِيْس : التَّنُور .

٦- فَعِيْلَة :

يُنْبِي عَلَى رِثْيَتِهَا :

١- الأَرِيكَة : سَرِيرٌ فِي حَجَلَةٍ ، أَوْ كَلٌّ مَا يُتَّكَأ عَلَيْهِ مِنْ سَرِيرٍ وَمِنْصَةِ وَفِرَاشٍ ، أَوْ سَرِيرٍ مُتَّخَذٍ [ مُنْجَدٌ ] مُزَيْنٌ فِي قَبَةِ أَوْ بَيْتٍ . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ سَرِيرٌ ، فَهُوَ حَجَلَةٌ . ٢- البَسِيْطَةُ : القُدْرَةُ العَظِيْمَةُ . ٣- البَصِيْرَةُ : التَّرْسُ ، وَ : الدُّرْعُ ، وَ : كِلٌّ مَا لَيْسَ مِنْ سِلَاحٍ . ٤- البَقِيْرَةُ : بُرْدٌ يَشَقُّ فَيْلُبْسٌ بِهَا كَثْمَيْنِ . ٥- التَّمِيْمَةُ : التَّامُورَةُ المَشْدُوْدَةُ الرَّأْسِ ، وَالتَّامُورَةُ : الوِعَاءُ . ٦- الجَبِيْرَةُ : العِيْدَانُ الَّتِي تَجْبِرُ بِهَا العِظَامُ ، وَ : أَلْيَازِقُ ، وَهُوَ السُّوَارُ الْمُنْبَسِطُ غَيْرُ الْمَبْرُومِ الْمَلُوكِيُّ . ٧- أَلْحَبِيَّةٌ : رِدَاءٌ مِنْ خَزَرٍ . ٨- الحَشِيَّةُ : المَرْفَقَةُ ، أَوْ المَصْدَعَةُ تَعَظَّمُ بِهَا الْمَرْأَةُ بِدَنِّهَا ، أَوْ عَجِيزَتُهَا ، كَالْحَبَشِيِّ . ٩- الْحَبِيْرَةُ : مِثْدَقَةُ القَطَنِ ، وَ : القُوسُ ، أَوْ : بِلَاوَتَر . ١٠- الْحَنِيَّةُ : القُوسُ . ١١- أَلْحَوِيَّةُ : كِسَاءٌ مَحْشُوٌّ حَوْلَ سَنَامِ البَعِيْرِ . ١٢- الْحَنِيْعَةُ : قِطْعَةٌ مِنَ الْأَدَمِ ، يَلْفُهَا الرَّامِي عَلَى أَصَابِعِهِ . ١٣- الْخَرِيْبَةُ : وَعَاءٌ مِنْ أَدَمٍ وَغَيْرِهِ ، يَشْرَحُ عَلَى مَا فِيهِ . ١٤- الْخَلِيْطَةُ : سَيْفٌ يَنْدَلِقُ مِنْ غِمْدِهِ . ١٥- الْخَلِيَّةُ : مَا يَعْسَلُ فِيهِ النَحْلُ ، أَوْ : مِثْلُ الرَّاقُوْدِ بَيْنَ طَيْنٍ ، أَوْ خَشْبَةٍ تَنْفَرُ فَيَعْسَلُ فِيهَا . وَ : السَّيْفِيَّةُ العَظِيْمَةُ ، أَوْ : الَّتِي تَسِيرُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسِيرَهَا المَلَايِحُ ، أَوْ : الَّتِي يَتِمَّعُهَا زُورْقٌ صَغِيرٌ . ١٦- الْخَمِيصَةُ : كِسَاءٌ أَسْوَدٌ مُرَبَّعٌ ، لَهُ غَلْمَانٌ . ١٧- الدُّرِيَّةُ : الْحَلْقَةُ يُتَعَلَّمُ الرَّامِي الطَّعْنَ وَالرَّمِيَّ عَلَيْهَا . ١٨- الدُّوْرِيَّةُ : الْحَلْقَةُ يُتَعَلَّمُ عَلَيْهَا الرَّمِي . ١٩- الرُّصِيْعَةُ : الْعَقْدَةُ فِي اللِّجَامِ ، وَ : جَلِيَّةُ السَيْفِ الْمُسْتَدِيرَةِ ،

أَوْ : كَلٌّ حَلْقَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ فِي سَيْفٍ أَوْ سَرِيحٍ أَوْ غَيْرِهِمَا . ٢٠- السَّرِيْحَةُ : السَّيْرُ يَخْصِفُ بِهَا . ٢١- السَّرِيَّةُ : نَضَلٌ صَغِيرٌ مَدُورٌ . ٢٢- السَّطِيْحَةُ : مَزَادَةٌ تَكُونُ مِنْ جِلْدَيْنِ غَيْرِ مُرَبَّعَةٍ . ٢٣- السَّيْفِيَّةُ : خَشْبَةُ عَرِيضَةٍ دَقِيقَةٍ طَوِيلَةٍ ، تَوْضَعُ ثُمَّ تُلْفُ عَلَيْهِمَا الْبَوَارِي . ٢٤- السَّقِيْفَةُ : الْجِبَارَةُ مِنْ عِيْدَانِ الْمُجَبَّرِ . ٢٥- السُّوِيَّةُ : قَتَبٌ عَجَمِيٌّ لِلْبَعِيرِ ، وَ : كِسَاءٌ مَحْشُوٌّ بِشَعَرٍ وَنَحْوِهِ كَالْبُرْدَةِ ، يُحَوَّى حَوْلَ سَنَامِ البَعِيرِ ثُمَّ يَرْكَبُ ، كَالْحَوِيَّةِ . ٢٦- الشَّرِيْحَةُ : شَيْءٌ يَنْسَجُ مِنْ خُوصِ النَّخْلِ ، يَحْمَلُ فِيهِ الْبَطِيخُ وَنَحْوُهُ ، وَ : جَذِيْلَةٌ مِنْ قَصَبٍ لِلْحَمَامِ ، وَ : الْعَقَبَةُ الَّتِي يَلْصَقُ بِهَا رِيْشُ السَّهْمِ ، وَ : قَوْسٌ تُنْخَذُ مِنَ الشَّرِيْحِ لِلْعُودِ الَّذِي يُشَقُّ فَيْلَقَيْنِ . ٢٧- الشَّرِيْرَةُ : الْبُوسَلَةُ . ٢٨- الشَّرِيْطَةُ : شَيْبَةٌ خِيْطُوطٌ تُقْتَلُ مِنَ الْخُوصِ وَاللِّيفِ ، وَقِيلَ : هِيَ الْجَبَلُ مَا كَانَ ، سَمِيَّ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُشَرِّطُ خُوصُهُ ، أَيْ يُشَقُّ ثُمَّ يَفْتَلُ ( يَنْظُرُ « الشَّرِيْطُ » فِي « فَعِيلٌ » ) . ٢٩- الشَّجِيْرَةُ : هَنَةٌ تُصَاغُ مِنْ فِصَّةٍ أَوْ حَدِيدٍ عَلَى شَكْلِ الشَّجَرَةِ تَكُونُ بِسَكَاتٍ لِنَصَابِ النَّضْلِ . ٣٠- الشَّكِيْكَةُ : السَّلَّةُ تَكُونُ فِيهَا الْفَاكِهَةُ . ٣١- الشَّكِيْكَةُ : فِي اللِّجَامِ : الْحَدِيدَةُ الْمُعْتَرِضَةُ فِي فَمِ الْقَرَسِ ، فِيهَا الْفَاسُ . ٣٢- الشَّفِيْحَةُ : الْمَزَادَةُ مِنْ أَدَمَيْنِ قُوبِلَ أَحَدُهُمَا بِالْأَخَرِ ، وَتَكُونُ صَغِيرَةً ، وَتَكُونُ كَبِيرَةً ، وَهِيَ مِنْ أَوَانِي الْيَبَاهِ ، وَ : السَّيْفُ الْعَرِيضُ . ٣٣- الضَّرِيَّةُ : الشَّيْفُ . ٣٤- الطَّرِيْدَةُ : قَصَبَةٌ فِيهَا ثَلَاثُ عُرُوضٍ ، تَبْرَى بِهَا الْمَخَازِلُ وَغَيْرُهَا . ٣٥- الظَّلْمِيَّةُ : الْهَوْدُجُ ، فِيهِ امْرَأَةٌ أَوْ امْرَأَتَانِ . ٣٦- الْعَتِيْدَةُ : الطَّلِيَّةُ ، أَوْ : الْحَقَّةُ يَكُونُ فِيهَا طِيْبُ الرَّجُلِ وَالْعُرُوسِ . ٣٧- الْعَقِيْقَةُ : الْمَزَادَةُ . ٣٨- الْغَرِيْبَةُ : رَحَى الْيَدِ . ٣٩- الْفَرِيْقَةُ : الْمَزَادَةُ الْكَثِيرَةُ الْأَخْذُ لِلْمَاءِ ، وَ : الْإِنَاءُ ، وَ : الْقَلْعُ الصَّخْمُ لَا يُطَاقُ حَمْلُهُ ، وَ : الْقَوْسُ الْوَاسِعَةُ جَرَحَ النَّضْلِ ، أَوْ الْبَعِيْدَةُ السَّهْمِ ، وَ : التَّنْصَالُ الْعَرِيضَةُ . ٤٠- الْقَبِيْعَةُ : مَا عَلَى طَرَفِ مَقْبِضِ السَّيْفِ مِنْ فِصَّةٍ أَوْ حَدِيدٍ ، كَالْقَوْنَعِ . ٤١- الْقَذِيْقَةُ : كَلٌّ مَا يُرْمَى بِهِ . ٤٢- الْقَرِيَّةُ : الْعَصَا ، وَ : أَعْوَادُ فِيهَا قُرُصٌ ، يَجْعَلُ فِيهَا رَأْسَ عِمْرَدِ الْبَيْتِ . وَ : عُرْدُ الشَّرَاحِ الَّذِي فِي عَرْضِهِ مِنْ أَعْلَاهُ ،

أوفي أعلى الهودج. ٤٣- القعدة : شيء تنسجه النساء ، يُشبه النخبة ، يجلس عليه. ٤٤- القفصة : حديدية من أدوات الخرب. ٤٥- الكتيفة : ضبة الباب ، وهي حديدية طويلة عريضة ، وربما كانت كأنها صفيحة ، و : كلبنا الحداد. ٤٦- الكصيص : جباله يُصاد بها الطي. ٤٧- الكظيمة : المزة. ٤٨- الليخة : نافذة المسك. ٤٩- الليدة : المخللة. ٥٠- المسيحة : القوس. ٥١- المصيص : القصة. ٥٢- المصيفة : عتبة القوس التي على السنين ، أو : عتبة القراس الممضوعة. ٥٣- المظيلة : الحديدية تضرب وتمد وتسبك وتدار ، ثم تطيع لتصاغ بيضة ، وكذلك الحديدية تذاب للسيوف ثم تُحمى وتضرب وتمد وترتع ثم تطيع بعد السطل فتجعل صفيحة. ٥٤- النضيدة : الوسادة ، و : ما حشي من المتاع. ٥٥- النخبة : القوس. ٥٦- النخبة : سفرة من خوص يُشر عليها الأقط. ٥٧- النخبة : الدرع. ٥٨- النخبة : نصلان من الغزل يُقابلان فيكبان. ٥٩- الوتيرة : حلقة يتعلم عليها الطمن. ٦٠- الوتيرة : القدر الكبيرة ، و : الجوالق الضخم. ٦١- الوذيلة : المرأة. ٦٢- الوشيجة : ليف يفتل ثم يشد بين نخبتين فينقل به البئر المحصور ليكسد. ٦٣- الوشيجة : القصة التي يجعل الشاح لحمه الثوب ، و : خشبة يلف عليها ألوان الغزل. ٦٤- الوصية : جريدة النخل يحزم بها. ٦٥- الوفوعة : مثل السلّة ، تتخذ من المراجين والخوص ، كالوفوعة ، و : خرقة يمسح بها القلم ، و : صوفة تطلن بها الجرباء. ٦٦- السولية : الجمل ، و : الغرارة ، و : العدل ، يحمل فيه الطيب والبز ونحوه. السولية : البرذعة ، أو ما تحتها. ٦٧- السولية : الجوالق ، و : اللؤلؤة ، و : العقد من اللؤلؤ.

٧- فاعول :

بني على زينة :

١- الأري : الأحيية لأحيية ، وهي عروة تثبت في الأرض أو الحائط

وتربط فيها الدابة ، وقال ابن قتيبة في «أدب الكاتب» : «قالوا : ولرب الدابة ، فاعول ، من التلوي » . ٢- الباسوط ، من الأكلاب : ضد المفروق. ٣- الباصور : رجل دون القطع ، وهو الثمرة أو طينة يجعلها الراكب تحته وتنفي كني الجير. ٤- الثابت : م. ٥- الحابل : الكر الذي يصعد به على النخل. ٦- الحاجور : ما يمسك الماء من شفة الوادي ، كالحاجر. ٧- الحادور : القوط. ٨- الحابور : يسار من الخشب. ٩- الخاطوف : شبه بالجنجل ، يشد في جباله الصائد ، فيختطف الطي. ١٠- الخادول : ما ينصبه صائد الطي من الخشب. ١١- الداموس : القشرة ، وهي ناموس الصائد. ١٢- الزاحول : الرجل. ١٣- الراوق : المصفاة. ١٤- الراسوم : طليع يطع رأس الخاية. ١٥- الزاقد : الكأس ، و : فن كبير أو طويل الأسفل يسبح داخله بالقر. ١٦- الزاقول : حبل يصعد به النخل ، وهو الحابل. ١٧- الساجور : القفلة : أو : الخشة التي توضع في عنق الكلب. ١٨- الساطور : سيف القصاب. ١٩- الساعور : كهيئة الثنور. يحضر في الأرض ، ويختر فيه. ٢٠- الساقور : الحديدية تحمى ويكوى بها الحمار. ٢١- الشاقول : خشبة يقر ذراعين ، في رأسها زج. ٢٢- الصاقور : الفأس العظيمة التي لها رأس واحد رقيق ، تكسر به الحجارة ، كالصوقر ، وهو المصقول أيضاً. ٢٣- الماطور : مصيدة فيها خشبة معطوفة الرأس ، كالماطور. ٢٤- القادور : المجداف ، بمانية. ٢٥- القاثور : الطست ، أو الجوان يتخذ من زحام أو قضة أو ذهب ، و : المصفاة ، وهي التاجود والباطية. ٢٦- الفاعوس : الكزاز الذي يشرب فيه. ٢٧- الفانوس : م. ٢٨- القارور : القارورة ، ما قر فيه الشراب وغيره. ٢٩- الكابل : جباله الصائد. ٣٠- الكاتون : الموقد : كالكانونة ، و : المصفاة. ٣١- الماعون : أسقاط البيت كاللؤلؤ والفأس والقدر والقصة. ٣٢- التاجود : إنه الخمر. ٣٣- الناعور : تلويستى بها ، و : أحد النواير التي يستنى بها ،

يديها الماء ، ولها صرّت ، و : جَنَاحُ الرُّحَى . ٣٤ - الشَّاقُور : الصُّور .  
٣٥ - الشَّاقُوس : خشبة كبيرة طويلة وأخرى قصيرة ، واسمها الوَيْبِل .  
٣٦ - التَّامُوس : الشَّرَك ، و : قُرَّةُ الصَّائِد . ٣٧ - الهاوون : الذي يُدَقُّ فيه ،  
وهو الهاوُونُ أيضاً .

٨ - فاعولة :

يُنَيَّ عَلَى زَيْتِهَا :

١ - الرَّاعُوتَة : حجر يقوم عليه المستقي ، كالأرعوثة . ٢ - الصاقورة :  
الغاس العظيمة ، كالصُّوْفَر . ٣ - الطَّاحُونَة : التي تدور بالماء ، وهي الطَّحَّانَة  
أيضاً ، و : الرُّحَى . ٤ - القابووعة : الميخْرُصَة ، وهي وعاء الخَرْص  
« الأشنان » . ٥ - القارورة : ما قُرِّ فيه الشَّراب وغيره ، أو : يُخَصَّن بِالزُّجَاج ،  
(قوارير من نَفْثَة) ، زعمها بعضهم « من زجاج في بياض النَفْثَة وصفاء  
الزُّجَاج » ، وهي القارور أيضاً . ٦ - القازوزة : المشربة ، أو : قَلَح ، أو :  
الصَّغِير من القوارير ، أو الطَّاس . كالفاقوزة والفاقرة . ٧ - القاقوزة : كالفازوزة .  
٨ - الكانونية : المَوْفِد ، كالكانون . ٩ - الناعورة : الدُّولاب ، و : دَلُو يُسْتَقَى  
بها . ١٠ - التَّامُورَة : مصيدة تربط فيها شاة للذَّئب ، أو : حديد لها كلاليب ،  
تُجعل فيها لحمه ، يُصاد بها الذَّئب .

٩ - فَعَالَة :

يُنَيَّ عَلَى زَيْتِهَا :

١ - الحَطَّار : المقلاع ، و : المنجنيق . ٢ - الخَيَاب : القِدَح الذي  
لا يُورِي . ٣ - الشَّلَاق : شِبْهُ مِخْلَاءٍ للفقراء والسُّوَال . ٤ - الصَّوَان : حجارة  
يقتدح بها . ٥ - الطَّرَاد : الشُّفِينَة الصَّغِيرَة السَّرِيعَة . ٦ - المَطَّاف : القِدَح الذي  
لا غَرَمَ فيه ولا غُثَمَ له ، وهو المَطُوفُ أيضاً . ٧ - الفَدَّام : ما يوضع في فم  
الإبريق ، ومثله الفَدَّام ككتاب . ٨ - الفَدَّان الآلة التي يُحرث بها ، ومثله الفَدَّان

- ٦٦ -

بتخفيف الدَّال . ٩ - القَبَان : ما يوزن به . ١٠ - القَدَّاح : الحديدية التي يُقدَح  
بها ، وقيل : القَدَّاح والقَدَّاحَة الحجر الذي يُقدَح به النَّار . قال الأزهري : القَدَّاح  
الحجر الذي يورى منه النار ، وقال الأصمعي : يُقال للذِّي يُضْرَبُ فتخرج منه  
النَّار : قَدَّاحَة . ١١ - القُدَّاس : حصاة توضع في الماء قُدراً ليرَيَّ الإِبِل ، وهي  
نحو المُقَلَّة للإنسان . وقيل : هي حصاة يقسم بها الماء في المفاوز ، أسم  
كالحَيَّان ، وهي القادس أيضاً . وحكاها بعضهم بضم القاف ، وفُرِّقَ بينها  
وبين القُدَّاس ، بالفتح ، قال : القُدَّاس الحجر الذي ينصب على مُصَبِّ الماء  
في الحوض وغيره ، والقُدَّاس الحجر الذي يُصب وسط الحوض ، إذا غمره  
الماء رَوَيْتَ الإِبِل . ١٢ - القَذَّاف : الميزان ، و : المركب ، و : المنجنيق ،  
و : الذي يُرمى به فيجهد . السواحدة قَذَّافَة . ١٣ - الفَرَّاع : الشَّرَس ،  
و : القَرَّاعان : السَّيف والحِجْفَة . ١٤ - القَرَّان : القارورة ، قال ابن شُمَيْل :  
لغة ججازية . ١٥ - القَسَام : الميزان ١٦ - القَضَاب : السَّيف القَطَّاع .  
١٧ - الكَلَّاب : حديدية في طرف الرُّحْل ، و : كل ما يوثق به شيء .  
١٨ - النَّبَاج : المِخْوَص : قال المفضل : العرب تقول للمِخْوَص : المِجْدَح ،  
والمِجْدَحُف ، والنَّبَاج . ١٩ - النَّبَاج : مَنَاقِفُ يُجاء بها من مكة ، تجعل  
في القلائد والنَّشِج ، ويدفع بها العين ، الواحدة نَبَاجَة .

١٠ - فَعَالَة :

يُنَيَّ عَلَى زَيْتِهَا :

١ - البَرَادَة : إناء يبرد الماء ، بني على أَبْرَد . و : الكُورَة التي يبرد عليها  
الماء ، ومنه قولهم : بانت كيزانهم على البَرَادَة ، قال الأزهري : لا أدرى هي  
من كلام العرب أم كلام المولدين . ٢ - البَيَّاحَة : شبكة الحوت . ٣ - الحَرَّاقَة :  
سفينة فيها مراعي نيران ، يُرمى بها العدو في البحر . شاعت في العصر العباسي  
الأوّل ، وصفها أبو نؤاس . ٤ - الحَفَّانَة : الفارغة من السُّنن ، وهي الجُنن .

- ٦٧ -

٥ - الخَرَاة : عود يوثق بخيط ، ويحرك الخيط ، وتُجرّ الخَبْبة ، فيصوت .  
 ٦ - الدَّبَابَة : آلة تُتخذ لحرب الحصار ، تدخل تحتها الرجال ، فتدفع في أصل الحصن .  
 ٧ - الدَّرَاجَة : الحالة « المَجَلَّة » التي يدرج عليها الضي إذا مشى .  
 ٨ - الدَّرَازَة : المَجْزَل . ٩ - الدَّقَاقَة : ما يُدقّ به الأرز ونحوه . ١٠ - الدَّرَازَة : الفرجار ، وهو بالفارسية پرکار ، وهي من أدوات النُقَاش والتَّجَار ، لها شعبتان تنضمّان وتفرجان لتقدير الدَّارات . ١١ - الدَّرَازَة : المِزْزَة التي يترَف بها للزَّرع وما أشبه ذلك . ١٢ - الدَّرَازَة : المِضْخَة ، قال الأزهري : « وهي عند عوام النَّاس ( النُّضَاجَة ) ، ومعناها واحد » . ١٣ - الدَّرَازَة : ما يزرع به ، وهي الرُّشْمُخُرُ ، و : الغُلُّ ، قال ابن سيده : والدَّرَازَة عمود بين حلقتي الغُلِّ . و : السَّاجور الذي يجعل في عُق الكلب . ١٤ - الدَّرَازَة : الجُمُرة المسجود عليها . ١٥ - الدَّرَازَة : شيء يلعب به الصِّبيان ، إذا مُدَّ من جانب خرج على لون ، وإذا مُدَّ من جانب آخر خرج على لون آخر مخالف . ١٦ - الدَّرَازَة : الدَّقَاقَة . ١٧ - الدَّرَازَة : حَنَة جوفاء من نحاس ، يصفر فيها الغُلام للحُمام ، أو للجمار ليشرب . ١٨ - الدَّرَازَة : حَشَب يُتخذ في الماء ، ليجس به الماء ويمسكه حيناً . ١٩ - الدَّرَازَة : الطَّاحونة التي تدور بالماء . ٢٠ - الدَّرَازَة : خرقة يمسح بها اللوح . ٢١ - الدَّرَازَة : شبه المنجنيق صغيرة . ٢٢ - الدَّرَازَة : الشَّوْرة التي تُتخذ فيها النُّحْل العسل من راقود وغيره ، فتعمل فيه . ٢٣ - الدَّرَازَة : الجِزَّة ، جمعها الدَّرَازَة ، أو : هو الدَّرَازَة . ٢٤ - الدَّرَازَة : ما يشد به فم الإبريق ، كالهدامة . ٢٥ - الدَّرَازَة : الدَّقَاقَة : الدَّقَاقَة : يُنظر في قَمَال . ٢٦ - الدَّرَازَة : القَصَابة التي تقصد بها النَّار . ٢٧ - الدَّرَازَة : المِزمار . ٢٨ - الدَّرَازَة : السُّيْف المُطَاع . ٢٩ - الدَّرَازَة : آلة تُسَوَّى بها الأرض . ٣٠ - الدَّرَازَة : ما ينشف به الماء . ٣١ - الدَّرَازَة : الآلة التي تُسَوَّى من النحاس أو الصُّفْر للنفط وزَرْيقه . ٣٢ - الدَّرَازَة : ضَرْب من السُّرُج ، يستصحب بها ، و : أداة تعمل من النحاس يُرمي فيها بالنُّفط والنَّار .

## ١١ - قَمَال :

يُنَى على زَيْنَتِهِ :

١ - الدَّرَازَة : سهم صغير ، يلعب به الصِّبيان ، وهو الدَّرَازَة . ٢ - الدَّرَازَة : سهم بلا نُفْل ، مدوَّر الرأس ، يُتعلَّم به الرمي . ٣ - الدَّرَازَة : حديدية خَجْنَة في جاني البكرة فيها المِخْوَر ، أو : كل حديدية خَجْنَة . ٤ - الدَّرَازَة : معطف غليظ . ٥ - الدَّرَازَة : جزاء يشده الصُّرَّاني والمجوسي على وسطه . ٦ - الدَّرَازَة : ما تسكن به السُّفينة ، وتُعدَّل به في سيرها . ٧ - الدَّرَازَة : كَالْفَيْكَة . ٨ - الدَّرَازَة : نُفْل حل شكل صُلَاة النُّفْل . ٩ - الدَّرَازَة : عصاً يُتَوَكَّأ عليها . ١٠ - الدَّرَازَة : الدَّرَازَة . ١١ - الدَّرَازَة : في قَمَال . ١٢ - الدَّرَازَة : حديدية مشبَّكة ، يجلس عليها البازي ، و : شيء يعمل للبدن ، يُخْتَنى بِقُطْن ، تلبسها المرأة للبدن ، و : ضَرْب من الحَلِيّ للبدن والرجلين . ١٣ - الدَّرَازَة : سهم صغير مدوَّر الرأس ، يتعلَّم به الصبي الرمي . ١٤ - الدَّرَازَة : كَالْكُتَاب ، ويقع أيضاً . السهم لا نُفْل له ولا ريش . ١٥ - الدَّرَازَة : وتُخَفَّف رَاوَه أيضاً : الفارورة ، أو : كوز ضيق الرأس ، جمعه كِرْزَان . ١٦ - الدَّرَازَة : المِهمَّاز ، كَالْكُتُوب . ١٧ - الدَّرَازَة : الخِيَال المنصوب بين الزُّروع .

## ١٢ - قَمَالَة :

يُنَى على زَيْنَتِهَا :

١ - الدَّرَازَة : قَمَالَة و ثوب من صوف . ٢ - الدَّرَازَة : ثوب لا يكون إلا من صوف . ٣ - الدَّرَازَة : فلانة يلعب بها الصِّبيان ، يرمونها بخيط ، فتدور ، وتدور على الأرض . ٤ - الدَّرَازَة : حبل يعلق ويرنح به . ٥ - الدَّرَازَة : كالزُّنَّار . ٦ - الدَّرَازَة : حبل يعلق ويركبه الصِّبيان . ٧ - الدَّرَازَة : ما تعظم به المرأة الرِّسَاء عجيزتها ، كالعظامة ، والإعظامة والعظمة . ٨ - الدَّرَازَة : كَالْمُكَاز . ٩ - الدَّرَازَة : شيء يصطاد به الطير . ١٠ - الدَّرَازَة : خَفِيَّة في رأسها

حُجَّةٌ يُمَدُّ بِهَا الشَّيْءُ ، كَالْيَحْيَيْنِ . ١١ - الْفَقَاعَةُ : مَصِيدَةٌ تُتَّخَذُ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ ، وَيُعْدَفُ بِهَا عَلَى الطَّيْرِ ، فَيَصَاد . ١٢ - الْفَنَاحَةُ : مِفْتَاحٌ مَعْرُوجٌ طَوِيلٌ ، وَ : الْجُرْتَسُ . ١٣ - الْكَرَّاسَةُ : الْجِزَاءُ مِنَ الصَّحِيفَةِ ، الْجَمْعُ كَرَّاسٍ وَكَرَارِسٍ . ١٤ - اللَّيْبَادَةُ : مَا يَلْبَسُ مِنَ اللَّبُودِ لِلْمَطَرِ . ١٥ - النَّشَابَةُ : النَّبْطَةُ ، وَالْجَمْعُ النَّشَابُ . ١٦ - النَّوَاطَةُ : حَبْلٌ يُعْلَقُ وَيُرْتَجَحُ بِهِ . ١٧ - النَّوَاعَةُ : حَبْلٌ يُعْلَقُ وَيُرْتَجَحُ بِهِ ، كَالنَّوَاطَةِ ، وَالنَّوَاعَةِ ، وَالرَّجَاحَةِ ، وَالطَّوَّاحَةِ .

١٣ - فَعِيلٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتَيْهِ :

١ - الدَّرْبِيجُ : شَيْءٌ يَضْرَبُ بِهِ ذُو أَوْتَارٍ ، كَالطَّنْبُورِ . ٢ - الرِّبَيجُ : الْقَنْبُ الضَّخْمُ . ٣ - الزَّيْبِيلُ : الْفَقَّةُ ، أَوْ : الْجِرَابُ ، أَوْ : الْوَعَاءُ . ٤ - السَّحْنُ : الْمِسْحَاةُ ، الْجَمْعُ سَحَانِينَ . ٥ - السُّكَيْنُ : م . ٦ - الْفَطْيَسُ : الْمِطْرَقَةُ الْعَظِيمَةُ ، وَ : الْفَأْسُ الْعَظِيمَةُ . ٧ - الْقَلِيدُ : الْخِزَانَةُ . ٨ - الْيَقِينُ : طَنْبُورُ الْحَبْشَةِ . ٩ - الْكَلَيْتُ : حَجَرٌ مُسْتَطِيلٌ يَسَدُّ بِهِ وَجَارُ الْفُضَيْعِ . ١٠ - الْمِرْيَخُ : سَهْمٌ طَوِيلٌ ، لَهُ أَرْبَعُ قُدُذٍ .

١٤ - فَعِيلَةٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتِهَا :

١ - التَّلَيْسَةُ : هَنَةٌ تَسَوَّى مِنَ الْخَوْصِ ، وَ : كَيْسُ الْحِسَابِ . ٢ - السَّخْنَةُ : السُّكَيْنُ . ٣ - الْقَيْنَةُ : إِنَاءٌ مِنَ الرِّجَاجِ لِلشَّرَابِ . ٤ - الْمَيْخَةُ : الْعَصَا ، وَ : الْمِطْرَقُ الدَّقِيقُ .

١٥ - فَعُولٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتَيْهِ :

١ - الدُّبُوسُ : م . ٢ - السُّفُودُ : الْحَدِيدَةُ الَّتِي يَشْوِي بِهَا . ٣ - الشُّبُوتُ : كَلَابُ النَّارِ . ٤ - الشُّبُورُ : الْبُوقُ . ٥ - الصُّنُوتُ : الدُّوْخَلَةُ الصَّغِيرَةُ ،

- ٧٠ -

أَوْ : غِلَافُ الْفَارُورَةِ وَطَبَقُهَا . ٦ - الصُّيُودُ : السَّهْمُ الصَّائِبُ . ٧ - الْفُرُوجُ : قَمِيصُ الصَّغِيرِ ، وَ : قَبَاءٌ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ . ٨ - الْكَلُوبُ : الْبُهْمَازُ ، كَالْكَلَابِ . ١٦ - فَعُولَةٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتِهَا : ( الشُّبُورَةُ ) ، وَهِيَ جَرِيدَةٌ مِنَ الْأُلُوحِ ، يُكْتَبُ عَلَيْهَا ، فَإِذَا اسْتَغْنَوْا عَنْهَا نَحَوُّهَا .

١٧ - مَفْعُولٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتَيْهِ :

١ - الْمَبْسُوطُ : الْمَفْرُوقُ مِنَ الْأَقْتَابِ ، كَالْبَاسِوِطِ . ٢ - الْمَثْلُوثُ ، مِنَ الْحَبَالِ : مَا قُبِلَ عَلَى ثَلَاثِ قُيُوسٍ . ٣ - الْمَحْدُوفُ : السَّرْفُ . ٤ - الْمَمْحُوصُ : السَّنَانُ الْمَجْلُودُ . ٥ - الْمَنْجُوبُ : الْإِنَاءُ الْوَاسِعُ الْجَوْفُ . ٦ - الْمَنْجُورُ : الْمَحَالَةُ يُسْتَقَى عَلَيْهَا ، وَالْمَحَالَةُ الْبَكْرَةُ الْعَظِيمَةُ ، وَيُسْتَقَى .

١٨ - مَفْعُولَةٌ :

بُنِيَ عَلَى زَنْتِهَا :

١ - الْمَاطُورَةُ : الْعُلْبَةُ يُؤْطَرُ لِزَأْبِهَا عُودٌ وَيُدَارُ ثُمَّ يُلْبَسُ شَفَتُهَا . ٢ - الْمَثْلُوثَةُ : مَزَادَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ جُلُودٍ . ٣ - الْمَرْجُونَةُ : الْفَقَّةُ . ٤ - الْمَرْدُودَةُ : الْمَوْسَى « مَوْسَى الْجَلَّاقَةُ » ؛ لِأَنَّهَا تَرُدُّ إِلَى نِصَابِهَا . ٥ - الْمَسْرُودَةُ : الدَّرْعُ الْمَنْقُوبَةُ . ٦ - الْمَضْبُوحَةُ : جِجَارَةُ الْقَدَاحَةِ الَّتِي كَانَتْهَا مُحْتَرَقَةً . ٧ - الْمَضْلُوعَةُ : الْقُرْسُ الَّتِي فِي عُودِهَا عَطْفٌ وَتَقْوَمُ ، وَشَاكِلٌ سَاثِرٌ كَيْدُهَا . ٨ - الْمَفْرِيَةُ : الْمَزَادَةُ الْمَعْمُولَةُ الْمُضْلَحَةُ . ٩ - الْمَقْصُورَةُ : الْخَجَلَةُ ، كَالْفَصُورَةِ . ١٠ - الْمُدُونَةُ : دُخْلَةٌ قَصِيرَةُ الْعُنُقِ رَقِيقَةُ الْجَنْةِ . ١١ - الْمَوْضُونَةُ : الدَّرْعُ الْمَنْسُوجَةُ ، أَوْ الْمَقَارِبَةُ الشُّجْجُ ، أَوْ الْمَنْسُوجَةُ حَلَقَتَيْنِ حَلَقَتَيْنِ ، أَوْ بِالْجَوَاهِرِ .

- ٧١ -



١٩ - مُفْعَل :

يُنِي عَلَى زَنْبِي :

١ - الْمُجَنَّبُ : التَّرْسُ لا حديد به . ٢ - الْمُجَنَّبُ : التَّرْسُ ، وفي لسان العرب : الْمُجَنَّبُ بالضم ، والمَجَنَّبُ بالكسر ، وليست واحدة منهما على الفعل . وفي تاج العروس : المَجَنَّبُ : التَّرْسُ ؛ لأنه يجنب صاحبه ، أي يقيه ما يكره ، كأنه آلة لذلك . كذا في « الأساس » ، وتُضَمُّ ميمه . ٣ - المُدْنَج : القُدْح . ٤ - المُطَرَف : رداء من خز مربع ذو أعلام .

٣٠ - مُفْعَلَة :

يُنِي عَلَى زَنْبِهَا :

١ - المُدَارَةُ : جلد يدار ويُعَرَّوْهُ عَلَى هَيَاةِ الدُّلْوِ ، فيسقى بها . ٢ - المُرْسَلَةُ : قِلادة طويلة تقع على الصُّدْر ، أو : القِلادة فيها الخَزَزُ وغيرها . ٣ - المُطْعَمَةُ : القوس . ٤ - المُفْعَلَةُ : الدُّوْخَلَةُ من الخوص . ٥ - المُتَفَجَّة : قوس ارتفعت بيئتها ، فبانَ وَتَرُهَا عن عَجَبِهَا ، مُقْبِضُهَا .

٢١ - مُفْعَلَة :

يُنِي عَلَى زَنْبِهَا :

١ - المُلْعَبَةُ : نوب بلا كَمِّ ، يلعب به الصِّبيان .

٢٢ - مُفْعَل :

يُنِي عَلَى زَنْبِي :

المُفْعَلُ : السَّهْم الذي لم يَزِرْ بَرِيًّا جَيِّدًا .

٢٣ - مُفْعَل :

يُنِي عَلَى زَنْبِي :

١ - المُخْدَم : رباط السراويل . ٢ - المَدْمَى : السَّهْم الذي ترمي به عدوك ثم يرميك به . ٣ - العُرْيُش : الهُوْدُجُ المُضَلَّجُ بالقَدِّ ، و : البُرْدُ المُوَقَّشُ . ٤ - المُسْتِير : نوب فيه خطوط . ٥ - المُشْفَر : القُدْح الكبير من الخشب .

٦ - المُشَخَّج : الكساء القوي . ٧ - المُعْبَد : الرِّتْد . ٨ - المُفْلَم : الإبريق ، و : الدُّن . ٩ - المُفَرَّج : الشُّط . ١٠ - المُفْقَر : القُدْح الكبير من الخشب ، و : الشَّيْث فيه حُزُوزٌ مُطَنَّبَةٌ عن مَنته ، ومنه سمي ذوالقفل . ١١ - المُفْطَع : من الحلَى كالحلقة والفُرْط . ١٢ - المَكْرُودُ : الإزار الذي يبلغ الكافة إذا اشتمل به ، والكافة : ما حول الحياء من ظاهر الفخذين ، أو لحم مؤخرهما . ١٣ - المُلْسَن ، من النعال : ما فيها طول ولطافة كهيئة اللسان .

٢٤ - مُفْعَلَة :

يُنِي عَلَى زَنْبِهَا :

١ - المُثَقَّلَة : رخصة يُثَقَّلُ بها البساط ، وكان القياس أن تكون « مُفْعَلَة » ، لكن كذا وردت في السماع . ٢ - المُزْنَلَةُ : التي يُسَرُّه فيها السماء . ٣ - المُسَحَّلَة : كَبَّةُ الغَزَل ، وهي الوشيجة . ٤ - المُسَمَّطَة : الوشيجة ، والوشيجة كل لفيفة ، و : خشبة يُلَفُّ عليها ألوان الغَزَل ، و : القصة يجعل فيها النَّسَاجَ لحمه الثوب . ٥ - المُصَفَّحَة : الشَّيْث . ٦ - المُطَوَّفَة : الفارورة الكبيرة ، التي لها عُتْق . نسبها الصَّخاني إلى أهل العراق . ٧ - المُعْبَدَة : الشَّيْثَة المُعْبَرَة . ٨ - المُلْكَمَة : الفُرْصَة المضروبة باليد . ٩ - المُكْعَبَة : الدُّوْخَلَة . ١٠ - المُؤَمَّعَة : البيضة لا قُوْنَسَ لها ، وهو أعلى بيضة الحديد .



هذه الأوزان الاشتقاقية ، التي تفحصتها من دواوين اللغة ، هي وما صيغ عليها من صحاح أسماء الآلات والأدوات والمرافق - وقد بلغت ٢٤ وزناً اشتقاقياً ، وبيّنت من الألفاظ الفصيحة - كلها من قديم أوزان العربية ، ومن صحاح كليبها ، أُجْري اشتقاقها على وَفْق أساليبها في إسناد فعل الشيء إلى ما يلائم فاعله أو آتاه أو أداته أو مرفقه ، كما أُجْري اشتقاق الكثير على « مَفْعَل » ، ومَفْعَلَة ، ومَفْعَال . . . هذه الأوزان الثلاثة التي احتفل بها علماء النحو حصراً ، وقصروا إباحة الاشتقاق عليها ، على اختلاف بينهم في واحد منها ، وهو وزن مفعلة ، فمنع بعضهم القياس عليها ، كما اشترط بعض آخر

السَّماع فيها كلها ، ومنعوا أن يطبق القياس ويعمل به إلا في المسموع على ما أسلفت من التفصيل . وقد نَوَّع العرب هذه الأوزان الاشتقاقية بحسب مباني الأفعال ودلالات معانيها ، وتصرفوا فيها بحرية في كل ما دعت الحاجة إلى اشتقاقه من أسماء الآلات والأدوات والمرافق ، ولم يتخرجوا ، ولم يقيدوه بهذا القيد الثلاثي الشديد ، على قلة الصناعات وضعفها عندهم في غابر الدهر ، وخلو ما كان لديهم منها من هذا التعقيد والمعاطلة ، ومن هذه الكثرة الكثيرة المتزايدة دوماً التي تزخر في عالم الصناعات « التقنية » اليوم ، ويستعصي إحصاء أسماء أجهزتها وآلاتها وأدواتها ومرافقها على الضبط والحسبان . فأخرجنا ، وقد استفحل ذلك في الحياة الحاضرة هذا الاستفحال ، وفاضت فيها أسبابه هذا الفيض : يعُبُّ عبابه ويطم على القرى ، أن نسايرها لزماً ، ونضع لمسمياتها أسماء عربية فصيحة يتداولها الناس في يسر وسهولة . ولن ينسئ لنا ذلك بالوقوف عند أوزان « مفعول ، ومفعلة ، ومفعال » وحدها دون الانطلاق من قممها إلى هذا المجال الرحب الذي جال فيه العرب الأولون وضاع اللغة والبيان ، فنستحي الأوزان التي اشتقوا عليها إلى جانب هذه الأوزان الثلاثة ، مراعين الحفاظ على الأصول والضوابط التي استنبطت من أساليب العربية وضمت لها حرمتها ، وصانت سلامتها من عوادي الضيم ، لتفتر هذه اللغة ، وتمد مطالب التمدن الحديث من ألفاظها بما يسد الفوارق ويوصل باب اللجوء إلى الدخيل من اللغات الأعجمية .

ولقد ألفت ( مجمع اللغة العربية ) - في الناحية العملية - قد انساق منذ أول نشأته إلى استعمال وزن من هذه الأوزان الكثيرة في مواضعه العلمية والفنية دون أن يلتفت إلى قاعدة النحاة التي أقرها يومئذ كما أسلفت ، كما ألفت المحدثين من خاصة وعمامة قد دفعتهم مطالب الحياة إلى استعمال بعض الأوزان غير المباحة عند النحاة ، فصاغوا أسماء لبعض الآلات والأدوات على زنة ( فعالة ) ، ولم يستفتوا فيها النحو ؛ لأن حاجتهم إليها لا تسمح لهم بالمراجعة

، وانتظار صدور الفتاوى ، ولأنهم وجدوا هذه الصيغة سائغة في الذوق ومؤدية المعاني التي يريدون ، وكثر ذلك في استعمالهم . وظنه بعض أعضاء المجمع « عامياً » ، فأحب إدخاله في زمرة « الفصح » ، واقترح على المجمع - قُبيل سنوات - إضافة هذه الصيغة إلى صيغ الأوزان الثلاثة المعروفة « للتيسير على الناس ، ولتقريب العامية من الفصحى » على حد قوله ، وأقر المجمع الاقتراح وأخرجته تخريجاً صناعياً ، ولم يرجع بنظره إلى أصل هذه الصيغة في قديم استعمالها في العربية وزناً من أوزان الآلة والأداة ، فأباحها بأن « صيغة ( فعَال ) في العربية من صيغ المبالغة ، وأنها استعملت أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحدث ، وعلى الأخص الجرف . فقالوا : خَبَّارٌ وَتَجَّارٌ وَسَيَّاحٌ ، وأنَّ من أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلبس الفاعل : زمانه وبكائه ، أو آله ، فقالوا : نَهْرٌ جَارٌ ، ويومٌ صائمٌ ، وليلٌ ساهرٌ ، وعيشة راضية . وعلى ذلك يكون استعمال صيغة ( فعالة ) اسماً للآلة استعمالاً عربياً صحيحاً » .

وهذا التخريج وتعليله إنما يصح اللجوء إليه إذا صحت دعوى عامة هذا

الاستعمال . وليست بصحيحة جزئياً ، فإن استعمال وزن ( فعالة ) اسماً للآلة

أو الأداة استعمال عربي أصيل من قديم اللغة كما تؤيده الأمثلة الفصيحة القديمة

التي أسلفتها ، وليس بالحدث في الاستعمال ، ولا بالعامي . وهو يُقَرُّ

لا يتخرجه تخريجاً صناعياً ، بل بأنه نص ثابت في استعماله القديم وزناً

من صميم أوزان أسماء الآلة والأداة في العربية الفصيحة .

\*\*\*

هذا ، وأضيف إلى هذه الأوزان الاشتقاقية لأسماء الآلات والأدوات ،

التي استقرتها مع أمثلتها من صحاح العربية ، أوزاناً أخر صاغت العرب عليها

قديماً أسماء آلات وأدوات ومرافق . . أذكرها مع بعض أمثلتها على سبيل المُنْبَهَةِ

على بسطة العربية ، وتنوع صيغها في هذا الباب كما في غيره من الأبواب

الأخر ، وفراغتها في التعبير عن مطالب النفس والحياة فراهة لا ضريب لها

في اللغات .

وقد احدثت منها الى :

١ - وزن ( فاعل )

ومما بُني عليه :

- ١ - السَّيْرُ خشبة القصار الذي يدق به ، ٢ - الخَيْسَل : القُصْر .
- ٣ - الخَيْلَع : القَبَّة من الأدم . ٤ - المُتَق : حيوان من فُصَّة . ٥ - الزُّيْلَع : ضرب من الوُذَع . ٦ - السَّيْحَف : التَّحَلُّل العريض . ٧ - الضَّرَبَن : غَدَّ بكرة الشَّعْبِي التي ساليها هاهنا وهاهنا . ٨ - القَيْلَع : الرُّخْن ، أو : أحد رُخِي الماء ، واليد السفلى منها . ٩ - القَيْحَج : البهيفة ، و : مكيال الخمر . ١٠ - السَّيْرَج : سَكَّة الحَرَاث ، كالنَّوْرَج ، و : ما يداس به الأكداس من خشب كان أو حديد . ١١ - السَّيْرَك : الوُح القصور .

٢ - وزن ( فاعل )

ومما بُني عليه :

- ١ - الزُّورَق وهو السَّيْفينة الصغيرة . ٢ - السُّوْفَر وهو الفأس العظيمة التي لها رأس واحد دقيق تكسر به الحجارة ، كالصاقور ، وهو المِقْوَل أيضاً .
- ٣ - القَوْلَف : الجلال من الخوص ، و : غطاء كل شيء ولباسه ، و : غطاء تغطى به الثياب . ٤ - القَوْسُج : قُبعة السَّيْف ، وهي ما على طرف مقبضه من فُصَّة أو حديد . ٥ - النَّوْجَر : الخشبة يكرب بها . ٦ - النَّوْجَرَج : سَكَّة الحَرَاث ، كالسَّيْرَج ، وما يداس به الأكداس من خشب كان أو حديد .

٣ - وزن ( أفعل )

ومما بُني عليه :

- ١ - الأَحْبُول البصيدة . ٢ - الأَنْقُور : جذع يَنْقَر ، ويجعل فيه كالمراقبي ، يصعد عليه الى العُزْف ، و : ما يُقَر من الحجر والخشب ونحوه ، و : أهل خشبة ، ينقر فينبذ فيه ، فيشتد نيله ، كالْبَنْقَر وهو الخشبة التي تنقر للشراب .

٤ - وزن ( أفعله )

ومما بُني عليه :

- ١ - الأَحْبُولَة البصيدة ، كالأَحْبُول . ٢ - الأرجوحة : معروفة .
- ٣ - الأَرْعُوتَة : حجر يقوم عليه السَّيْفِي ، كالرَّاعُوتَة . ٤ - الأَضْحُومَة : عَظَامَةُ المرأة الرَّسْحَاء ، وهي المجازة ، تعظم بها عجيزتها لتحسب عجزاء ، ويقال لها البروقد أيضاً .

٥ - وزن ( فَعَّل )

ومما بُني عليه :

- ١ - الجَرْجَر وهو ما يداس به الكُدْس ، وهو من الحديد . ٢ - الدَّعْلَج : الجَوَالِق المَلَان . ٣ - الوُزُورُ : خشبة عريضة يجربها تراب الأرض المرتفعة الى المنخفضة .

٦ - وزن ( فَعَّلَل )

ومما بُني عليه :

الْفَرْقَرَة ، وهي سداد القارورة ، ويضم .

- ٧ - وبنى العرب أسماء بعض الأدوات على المصادر ، ومنها : ١ - التَّكْسِير ، واستعملوا جمعه التَّكْسِير ، وهي السيور التي بها يؤسر السَّيْرَج .

- ٢ - التَّسْرِيمَت وهو الحلقة ، والحبل تشد به السفنم ، ٣ - التَّوْقِف ، وهو غَقَب يُلَوَّى على الفوس ربطاً لِيَأْ حتى يصير كالحلقة ، مشتق من التَّوْقِف الذي هو السوار من العلاج ، ٤ - التمتين وهو خيط من خيوط القسطاط . ٥ - التأكيد والتوكيد ، وقد استعملوا جمعهما التأكيد ، والتواكيدوي

السيور التي يشد بها القُرْبُوس .

وعلى الله قصد السبيل .

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

تحرير المشتقات من مزاعم الشهود

- (\*) الشباب ، بالكسر : النشاط .  
(١) في اللغة : « ساع الشراب سَوْعًا وسَوْعًا : سَهْلٌ مدخله . وسَهْلُهُ أسوَعُهُ وبَهْلُهُ أَسْبَعُهُ ، لازم ومتعمد » .  
(٢) من المثل : « هو على طرف الثمام يضرب لما يوصل إليه من غير مشقة . والثمام : نبت لا يطول فيشق على المتناول .  
(٣) العلامة الشيخ عبدالقادر المغربي ، يرحمه الله .  
(٤) زُلَّةٌ بكذا : طَهْرٌ به ، كَأَرْثُهُ ، وأَرْثَتْه بكذا أَهْمَتْه به .  
(٥) قال في تاج العروس (ز/و/د) : « والبرَوْلَةُ : آلة للمتجمعين ، يعرف بها زوال الشمس ، والجمع مَزَاوِلٌ ، عامَّةٌ » .  
(٦) الفراضيف : جمع غُرُضُوف ، وهما غُرُضُوفَان : خشبتان تشدَّان يميناً وشمالاً بين واسط الرجل وآخرته .  
(٧) حنَّذَ الفرس : وكفه وأعداه شوطاً أو شوطين ، ثم طافَّزَ عليه الجلال في الشمس ليعرق .  
(٨) الحنَّيب : الحزام يلي حقو البعير ، أو حبل يشدُّ به الرَّحْلُ في بطنه . الثَّيْل : وعاء قضيب البعير وغيره ، أو القضيب نفسه .  
(٩) المَذْبُور : خشبة تشد عليها حليلة القدَّان . — اللُّزْمة : جماعة أداة القدَّان .  
(١٠) خَلَّى الكساء وغيره جمع أطرافه بتخلال .  
(١١) يضاف هنا : (١٥٨) الشَّيار : اللباس .  
(١٢) يضاف هنا : (١٧٦) القُبَاية : السِّبْرُ في أسفل القرية بين المَحْرُزَيْنِ .  
(١٣) سَبَّأِي تَصْبِير (التجاش) .  
(١٤) النَّفْسُ : حبل ضخم من ليف أو عوص أو غيرهما ، من قُلُوس سُفْن البحر .  
(١٥) تقدم تفسيره .

تنبيه : ذكرت في كلامي على ما جاء على (فعال) اثنتي جمعت ٣١٥ كلمة منها . ثم أضفت إليها ثلاث كلمات ، فأصبحت ٣١٨ كلمة ، وهي : ٧٢ — (الخدَّار) في صلب البحث ، و١٥٨ — (الشَّيار) ، و١٧٦ — (القُبَاية) — المذكورة في الرِّقمين (١١) و (١٢) في هذه التعليقات .

هذه اللغات البشرية جمعاء ، لا ريب عندي في أنها ، في أصلها ، إلهام وتوقيف ، وليست مُواضعةً واصطلاحاً . . . وقعت لأجناس البشر بالحكمة ، وعُرسَتْ في جبلتهم عُرساً ، ونمت معهم في عهود التاريخ المتعاقبة ؛ ثُمَّ استحدثوا ، إبان استحارهم في التمدُّن والعُمران ، المُواضعة والاصطلاح ، وخرجوا إلى التصنيع والتفريع . ومضت كُلُّ أُمَّةٍ ، على غراخي الزَّمن وإنساقه ، في الاتِّساع بِلُغَتِها على وفق طبيعتها ، وما تدعو حاجتها إليه من شيء ؛ فاشتغلت لفظاً من لفظ ، وفُرِغَتِ الفُرُوع من الأصول ، من غير أن تخرج عليها ، أو تبعد عن جذورها ، جارية في ذلك على إلهام الفطرة ، ووحى الشعور العُنُصري ، المُستَكِين في غرائز الشعوب والأُمم . ومن شأن ذلك ، استيفاء الأصول والرفوف عندها ، ومُراعَاتها مُراعاةً دقيقة ، والتجاني عن الدُّجيل ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً في كُلِّ ما يتراد الاتِّساع فيه من شيء .

وعلى حجم مائة اللغة ، وطبيعتها في التَّصَرُّف والمُرونة ، يكون حجم قواعدها وضوابطها التي تُستنتج منها بالاستقراء والملاحظة والتَّحديد ، كما يشهد لهذا ( نَحْو ) هذه اللغات في اتِّساعه وتبهره في لغة ، وجيبه وتبحره في لغة أخرى .

ومما لا ريب فيه أنَّ اللغة العربيَّة ، في حدود ما أعلَّمه ، هي أوسعُّ اللغات التي تتكلَّم بها أجناس البشر على الإطلاق . . . عُزِّزَتْ مادَّتها غزارةً تفوق الوصف ، وتنوَّعت أوزانها في الأسماء والأفعال ، وتعدَّدت فيها صُور الاشتقاق وصيغُهُ ، فلا جَرَمَ أنَّ يكون ( نَحْوُها ) أوسعُّ ( نَحْو ) عَرَفَتِ اللغات .

ولقد بلغ صنع النُّحو العربيِّ مداه في أقصر مدَّةٍ تُتاح لمثله ولمثل اللغة العظيمة التي استنبط منها ، وصيغ صياغته الدُّقيقة الباهرة الباهرة على غير مثال سابق ، بفضل العباقرة المعالفة الأوائل الذين تَبَّعُوا إِبَّانَ الانبعاث العربيِّ الإسلاميِّ إلى جانب مَنْ تَبَّعَ من أعظم قادة الفتح وساسته ، فنبأروا جميعاً

في إقامة صُروح الدُّولة المعاليمة الجديدة . . هؤلاء نشرُوا الدُّعوة إلى الله ، وأُسَّسُوا الملك العظيم ، وأولئك أقبلُوا على لغة الدُّعوى والدُّولة يَدُونُونها ، ويضَمُّون مُعْجَمَها ، ويستنبطون نَحْوَها ، ويتكبرون علومها وأدبها وفنونها ، فلم تكن تنتصف البتَّة الثانية حتى بَلَّغُوا الدُّعوى في كُلِّ ما أَلَّوه من ذلك . . ومنه هذا ( النَحْو ) ، الذي استنبطه فرانسهم بالاستقراء والملاحظة ، وظهر في صورته الفُضْحى المُراعى في ( كتاب ) أبي بشر سيبويه مولى الحارث بن كعب ، وقد انصبَّ فيه جهد علماء العربيَّة ، مُنْذُ رُبِعتِ أوَّلِيَّتُهُ التي خُصرت أجناس الكَلِم الثلاث - الاسم والفعل والحرف - إلى أن انتهى به مؤسَّسه الحقيقي : الخليل بن أحمد النِّسَبي ، إلى الدُّعوى ؛ ومنه في الأغلب استمدت تلميذهُ سيبويه مادة كتابه العظيم ، الذي شهد أهل العلم أنه أكمل كتاب في بابهِ ، وقد يكون - كما قال أبو العباس المُتَرَدِّد - الكتاب الذي لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثله . وإنه كذلك حقاً . . تجلَّت فيه عبقرية هذه اللغة العربيَّة تجلِّي عبقرية أهلها ، ومستبطن قواعدها وضوابطها في الاستقراء والملاحظة والتَّأصيل والتفريع .

على أنَّ هذا النُّحو العربيِّ ، على ما بلغه من القوَّة والرُّوعة في هذا الكتاب العظيم ، لم يستغن إطلاقاً عن المتابعة والتَّعَقُّب . . لِاتِّساع اللغة العربيَّة ، وغزارة مادَّتها ، فظَلَّ العقل العربيُّ يعتل في تحديد مقاصده ، وتبيين حدوده ، حتَّى جاء زمان تقاصر فيه جهد الخلف عن جهد السَّلف في كُلِّ شأن من شؤون الحياة ، وغلب التقليد على الاجتهاد والإبداع ، فَرَوَّقت ( النحو ) في جملة ما وقف من الأشياء عندما انتهى إليه ، إنَّ لم تقل تراجع عن عهده ، وانقصر الجهد فيه على ترديد عبارات الأوائل وشرحها ، وعلى مُماخِكات لفظية لا طائل تحنها في الغالب ولا جديد . وقد تَوَهَّم ناس هالهم ما تكسَّن من كِبى أنَّ هذا النحو قد نُضِجَ واحترق ، فلا سبيل لأخذ إلى أن يجتهد فيه ، أو يُخَرِّج شيئاً منه ، أو يأتي فيه بنظر جديد .

ومن الواضح أنَّ هذه النظرة إلى النحو العربي إنما تدلُّ على الاستغراق في إكبار جهد النحاة السالفين ، كما تدلُّ على جمود الفكر وعلى الجهل بطبائع الأشياء ، فما عُرف من سنن الله في الأشياء أن يبلغ شيٌ ما خُذاً من الكمال يَفُتُّ الجهد عنده . وواقع النحو العربي ، على جلاله ما انتهى إلينا من كتبه ، لا يمتنع على التعمُّق والملاحظة والتجديد . فما تزال قوانين من قوانينه مفتقرة إلى استقراء جديد ، وأنظار جديدة مستقلة ، لتحريرها ، ووضعها في النصاب الصحيح . ومَرَدُّ ذلك لا إلى عيب في فقه صانعيه ، ولكن إلى أمر هو فوق قدرة الإنسان . ذلك هو تَعَدُّر الإحاطة الشاملة الشاملة بجميع لغات القبائل ولهجاتها ، على عظم ما تلقَّوه منها من الأقوال ، فدَوَّنوه ، ونَتَّوْا عليه هذا النحو .

يشهد لما أقول ما أُنز عن الإمام محمَّد بن إدريس الشافعي من قوله : « لا يحيط باللغة إلا نبي » ، أو كما قال ، وما حدثت به يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : « ما انتهى إلينا ممَّا قالت العرب إلا أقلُّه ، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير » .

ومن ضياع هذه الكثرة الكثيرة من اللغة ، كان منشأ الاضطراب في أقوال النحاة ثم اضطراعهم وتَعَدُّ مداهيمهم ، وكان من ذلك أنَّ عَرَّوْا طوائف من الألفاظ عن القواعد العامة ، وعَدَّوها كَقَرَابِ الإِبل لا تنضوي إلى سِرْب ، ودَوَّنوها على أنَّها شَوَادٌ على غير قياس ، مفارقات لما عليه غيرها في الحكم ، وتناقضها خالف عن سالف ، وقَلَّمَا حاولوا بحثها وضَمَّها إلى جماعتها . وما بحثوه منها ، اضطربوا فيه اضطراباً شديداً ، وذهبوا فيه طرائق قَدَا ، ولم يلتصقوا عند رأيٍ بعينه ، بُني عنها صفة الشذوذ ، ويُضفي عليها صفة القواعد الجامعة المانعة .

ولا ريب في أنَّ بحث هذه « الظاهرة » ، ظاهرة الشذوذ المنتشرة في كتب النحاة ودواوين اللغويين ، مطلبٌ صعبٌ وعسير جدًّا ، يدعو تدليله إلى جهد شاقٍّ وصبر عظيم . ولا بُدَّ من احتمال ذلك فيما يَجِبُ أن يُستأنَف من درس النحو

العربي ، ويبحث مُجَدِّداً ، لِيَلْمَ ما تشعَّت من أقوال النحاة فيه ، وتصحيحها ، وتبيين حدوده على نحو أدقٍّ وأعمق ممَّا هي عليه . ومن أهمِّ ما استرعى نظري في كتب النحاة واللغويين من دعاوى الشذوذ ، هذه المزاعم التي تلحق بالمشققات .

وإذا جاز الشذوذ والاستثناء في بعض الحالات ، وقُبِل عند انبهاج معالم السُّبُل إلى معرفة الأسباب ، فليس طبيعياً ولا معقولاً أن يكون شيٌ منه في هذه المشققات ، إلا أن تكون هنالك علَّة مستكنة خافية ، وهي ممَّا يجب أن تبحث وتزاح .

ذلك أنَّ الاشتقاق قياس مُطَرَّد في النظام اللغوي ، لا يُتصوَّر تخلف فرد من أفرادها ، ولا يُدَّ له أن يُتَّيَق ويَجري في مُجرَّاه إلى غايته ، لا ينقطع عن نظامه ، ولا يتحوَّل عن النظام .

يشهد لهذا قانونه النَّفْسُ عند العرب ، كما تشهد له ضوابطه الوضعية المُستنبطة من هذا القانون . وهو شيءٌ كان مُتَوَارِثاً عندهم سليفةً ونَجْراً ، لا يُجْلُون به ، ويتناكرون ما يُجَلُّ به كما يتناكرون زَيْغ الإعراب .

حدثت عبد الملك بن قُرَيْب الأَصْمَعِيُّ ، قال : « سمعت أبا عَمَرَ الجَرِّي يقول : ارتبَّت بفصاحة أعراي ، فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً ، وألقَيْتُهُ عليه ، وهو :

كَمْ رَأَيْتَا مِنْ (مُسْحَبٍ) مُسْلِحِيَةٍ

صَادَ لَحْمُ السُّسُورِ وَالْعُفْبَانِ

فَأَفْكَرَ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : « رُدَّ عَلَيَّ ذَكَر (المُسْحُوب) » . حتى قالها مرَّاتٍ . فعلمت أنَّ فصاحته باقية » .

ويعني هذا أنَّ الاشتقاق قانونٌ نَفْسِيٌّ مُسْتَعَرٌّ ، لا يَتَغَيَّرُ ، كان العرب يُجسِّونه بالطبع وقوَّة النَّفْسِ ولُطْفِ الْجِسْمِ ، ويُجَرِّون كلَّ نوع منه على قانونه نَسَقاً واحداً مُطَرِّداً متتابعاً ، لا ينحرفون عنه ، ولا يُغَيِّرُونَهُ .

فهذا الأعرابي حين سمع ( المُنْحَب ) في البيت الذي صنعه أبو عَمْرٍو  
الجزيريّ ليمتحن فصاحته قبل أن يأخذ اللغة منه . قد نبّهه جسّه إلى امتناع اشتقاق  
( مُنْحَب ) ، اسم مفعول من سَحَب الثلاثي المتعدي ، بدلاً من ( مسحوب )  
الذي هو قياسه في نفسه ، فأباه طبعه ، واستعصم بالقانون الذي فطر عليه .  
وهذا . . هو القانون الذي يحكم لغة العرب ، ولا سيما مشتقاتها ،  
فلا مناص من ملاحظته ، والاحتكام إليه فيما تدارسه من قضاياها . فما ننسّر  
عليه ، وجاء على خلافه ، لزِم التوقّف فيه إذا كان وارداً عن الفصحاء . وكان  
زواته ثقات أثباتاً ، ووجب بحته ورثه إلى قانونه .



وأقصر الكلام الآن على الألفاظ التي زعموا شذوذها في بابي اسم الفاعل  
واسم المفعول ، وأبدأ بتقرير ما قرّره النحاة من القاعدة ، لإزاد إليها هذه  
الألفاظ ، وتكون صورتها واضحة في الأذهان .

قالوا : إن العرب بنوا اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد على وزن  
( فاعل ) ، ومن الفعل المزيد فيه على الثلاثي ، ومن الرباعي مجزئاً ومزيداً فيه ،  
على وزن مضارعه المعلوم ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل  
آخره .

وبنوا اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن ( مفعول ) ، ومن غيره  
على لفظ مضارعه المجهول ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة .

وهناك ألفاظ اشترك فيها اسم الفاعل واسم المفعول ، كاحتجاج ومختار  
ومعتقد ومختل ، وتعين القرينة مدلولها ، وإنما يثنى من الفعل المتعدي بنفسه  
كمعلوم ومجهول ، أو بغيره كمونوق به ، ومُشَفَّق عليه .

وساقوا في البابين ألفاظاً غير قليلة ، قالوا إن المربب أجروها  
على غير القياس ، أي أنهم جاثبوا السليقة اللغوية ، وشذّبوا عنها ، فجاء  
في كلامهم « مفعِل » من « فَعَلَ » ، و « مَفْعَل » من « فَعَلَ » ، و « مفعول »

من « فَعَلَ » اللازم ، و « فاعِل » من « أَفْعَلَ » اللازم ، و « مَفْعَل » اسم فاعل  
من « أَفْعَلَ » ، و « مَفْعُول » من « أَفْعَلْتَهُ » ، و « فاعِل » من « أَفْعَلْتَهُ » .  
وإني ذاكراً ما أصبته في مُصَنَّفَاتِ اللغة والنحو من هذه الألفاظ التي زعموا  
شذوذها ، وراشداً إلى القياس بما تهذّبت به من النظر والملاحظة .



١ - زعم بعض المُصَنِّفِينَ أَنَّ المربب قد شذّلت في باب « فَعَلَ فهو  
فاعل » ، في لفظين اثنين ، فخرجت يوزنهما من « فاعِل » إلى « مَفْعَل » .

هذان اللفظان ، فيما حكى العلامة عبدالقادر بن عَمْرٍو البغدادي المتوفى  
سنة ١٠٩٣ هـ ، في « جرائد الأدب » ، هما : « عَمَّ فهو مَعَم » ، و « لَمَّ فهو  
مِلَم » . قال : « عَمَّ الرَّجُلُ بمعروفه ، وَلَمَّ مَناع بيته ، فهو مَعَم ومِلَم .  
ولم يقولوا في هذا المعنى : عَامَّ ، ولا لَامَّ ، ولا نظيرهما » .

وهذا القول أقدم من حكاة - فيما أعلم - كراع النحل علي بن الحسن  
الهمداني المتوفى بعد سنة ٣٠٩ هـ ، وقد روي كلامه في « لسان العرب » وغيره ،  
ونصّه :

« وقال كراع : ورجل مَعَم : يعم الناس بمعروفه ، أي : يجمعهم ،  
وكذلك مِلَم يُلْمهم ، أي يجمعهم . ولا يكاد يوجد فَعَلَ فهو مَفْعَل غيرهما » .

وما أرى كراعاً إلا قد أخطأ القراءة ، وضخف ، فضم أول اللفظتين وكسر  
ثانيتهما ، وزعم ما زعم . ثم نقل المُصَنِّفُونَ في اللغة كلامه ، ولم يحفظوه ،  
إذ كان هُتَمُ الجمع لا التمييز والتحقيق . والصواب في هذين اللفظين :

« يعم » و « ملّم » بكسر أولهما وفتح ثانيهما ، كما حكى ذلك الأزهري .  
جاء في « لسان العرب » ( ع - م - م ) : « والعرب تقول : رجل مَعَم  
مُخَوَّل ، إذا كان كريم الأُشْمام والأخوال كثيرهم . . قال الليث : ويقال فيه : مَعَم  
مُخَوَّل . قال الأزهري : ولم أسمعه لغير الليث ، ولكن يقال : مَعَم مِلَم ، إذا كان  
يعم الناس بيّره وفضله ، ويُلْمهم ، أي : يضلح أمرهم ويجمعهم » .

وفيه أيضاً (ل - م - م) : « ورجل يَلْمُ يَلْمُ القومَ : أي : يجمعهم .  
ونقول : هو الذي يَلْمُ أهل بيته وعشيرته ، ويجمعهم . قال رؤبة :

« فابسط علينا كَنَفِي يَلْمُ »

أي : مَجِّع شملنا ، أي : يَلْمُ أمرنا . ورجل يَلْمُ يَلْمُ ، إذا كان يضلح  
أُمُور الناس ، ويعم الناس بمعروفه .

أقول : و « يَفْعَل » ، هو أحد أوزان اسم المبالغة ، التي يُعَدَّل بها عن اسم  
الفاعل ، وتُدَلَّ على معناه ، ومنه : يَكْرُ ، ويمْقُرُ ، في الرَّجُلِ والقَرْسِ ، ويمسَعُرُ  
حرب وهو مَنْ كان كثير التأثير للحرب ؛ ويعمُّ ويمَلِّمُ هما من هذا الجنس ،  
وكل ذلك مغدول به عن اسم الفاعل : كَارَ ، وفَارَ ، وساعَر ، وعامَ ، ولأَمْ -  
لإرادة المبالغة .

ومن العجب أن يُقال ، بعد ذلك ، إنَّ العرب لم يقولوا : عامٌ ولأَمْ . .  
فقد جاء في الحديث : « بادروا بالأعمال ستاً ؛ كذا وكذا ، وشَوْيصةً أحدكم ،  
وأمر العامة . » وأراد بـ « العامة » القيامة ، لأنها تعمُّ الناس بالموت ، وفيه أيضاً :  
« سألت ربي أن لا يُهلك أمتي بسنةٍ ، بعامةٍ » ، أي يَحْطُ عامٌ يعمُّ جميعهم  
- كما فسرهما ابن الأثير .

❖

٢ - وقالوا : شَدَّ في « باب فعله فهو مفعول » لفظ واحد ، خَرَجُوا به  
إلى « مُفْعَل » ، وهو : سَرَّهُ فهو مُسَرٌّ ، أي : مسرور . وقد ورد هذا اللفظ في مثل  
قديم ، وهو أحد أربع روايات فيه ، ذكرت في « فرائد اللال » في مجمع  
الأمثال ، واشتهرت منها روايتان : إحداهما « كُلُّ مُجَرٍّ في الخلاء يُسَرُّ » ،  
وهذه لا شاهد فيها ؛ والأخرى « كُلُّ مُجَرٍّ في الخلاء مُسَرٌّ » ، وهي محلُّ  
الشاهد ، وعلى هذه الرواية اقتصر الجاحظ في « البيان والتبيين » ، وضُوب  
« مُسَرّاً » ، غير أنه لم يبيِّن وجه الضُوب فيه ، قال : « كُلُّ مُجَرٍّ في الخلاء  
مُسَرٌّ » ، ولم يقولوا : « مسرور » ، وكلُّ ضُوبٍ . وكذلك اقتصر أصحاب اللغة

على رواية « مُسَرٌّ » في هذا المثل . وقال ابن سيده كما في « لسان العرب »  
و « تاج العروس » : « هكذا حكاه أقار بن لقيط » ، وخرَّج « مُسَرّاً » بأنه : « جاء  
على توهم : أسرَّ » ، واستظهر بقول آخر في عكسه ، وهو هذا الرَّجُلُ الغامض  
والمجهول قائله :

وَسَلَدَ يَغْضِي عَلَى السُّعُوتِ

يَغْضِي كإغضائه السُّوَيْيَ السُّنْبُوتِ

وقال : « أراد : المُتَبَتِّ » ، فتوهم « نَبَتَه » ، كما أراد الآخر « المسرور » ،  
فتوهم ، أسرَّهُ !

وهذا التخريج غير سديد ، فإن بناء لفظ على آخر متوهم لا وجود له ،  
غير معقول ولا متصور ، فلا مَجِيضُ إذن من التماس الحق في المسألة من وجه  
آخر مقبول . والذي أراه ، وهو الحق إن شاء الله ، أن « مُسَرّاً » فرجٌ ، ولا يحصل  
فرج إلا من أصل ، وكذلك « المنبوت » . والأول يستلزم وجود « أسرَّهُ » بمعنى  
« سرَّهُ » والثاني يستلزم وجود « نَبَتَه » بمعنى « أُنْبَتَه » في كلام العرب لا محالة ،  
حقيقة لا توهمًا . لكن أصحاب المعاجم الواصلة إلينا أهملوهما ، وأثبتوا  
فرغتهما ، ولذلك نظائر كثيرة فيها ، ولنا أن نستدل بالفروع على الأصول .  
وقد اتبته لذلك أبو علي الفارسي فيما حكاه ابن جني ، فجعل الاستهداء بالوصف  
على فعله أصلاً معتمداً . . قال : « إذا صَحَّت الصُّفَةُ ، فالفعل نفسه حاصلٌ  
في الكَفِّ » . وهو الحق ، وبه ينتهي وصف « مُسَرٌّ » و « منبوت » بالشُّدُودِ ،  
ويسقط تخريج ابن سيده . وكأنَّ الجاحظ إلى هذا قصد حين أقرَّ صِحَّةَ « مُسَرٌّ »  
و « مسرور » معاً .

❖

٣ - وذكروا ألفاظاً كثيرة من « فَعَلٌ » فهو فاعل » ، قالوا : إنَّ العرب  
صاغوها ، وأفعالها لازمة ، على « مفعول » خلافاً للقياس ، وحارَّوا  
في توجيهها ، وضربوا أخماساً بأسداس ، فلم يلتقوا عند رأيٍ بعينه ، يُزِيح عنها



صفة الشُّؤد ، بل لقد زادوا الطين بِلَّةً . وذلك مثل : « مسقوطة » و « مضعوف » و « محرور » و « مأثور » ، وغيرها كثير ، أكتفي ببعضها ، ليقاس الباقي عليها بعد أن أُبين وجه الصواب فيها ، فاقول :

( أ ) قد وردت « مسقوطة » في الحديث : « مَرَّ بِمَرْءٍ مَسْقُوطَةٍ » ، وهو في صحيح أبي عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري ، وتعددت أقوال الشراح فيها ، فقال قائل : أراد « ساقطة » ، لأنها القياس ، لكنه قد يجمل اللازم متعدياً بتأويل . وأراد بالتأويل تضمين « سقط » معنى « رمى » أو « ألقي » . وقال ثان : إنها جاءت على النسب ، أي : ذات سقط . وقال ثالث : إنه يمكن أن تكون من « أسقطه » ، مثل : « أحسنه الله فهو محموم » ، جاءت مخالفة للقياس . وقال رابع ، وقد ترد ولم يقطع : إنه قد يقال : « سقط » جاء متعدياً ، واستدل بقوله تعالى في « سورة الأعراف - الآية ١٤٩ » : ﴿ وَلَسَا سُقُوطٌ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ . وعارضه خامس بأنه لا دليل في الآية على التعدّي ، لأن الفعل مُشْتَدٌّ إلى الصلة ، ويستوي في هذا اللازم والمتعدي . وهكذا علل هذا اللفظ مُعْلَقاً من غير حل . والرأي الرابع ، يقطع النظر عما وجه إلى الفعل المسند إلى الصلة في الآية من ملاحظة ، هو الصواب ، وإليه يجب أن يُصار ، ذلك لأن الفرع يؤذن بورد الأصل ويهدي إليه ، على ما قررته في « مُسَرِّ » من المادة السابقة ، فلا سبيل إلى الشك في أن « مسقوطة » فعلها ثلاثي مُتَعَدٍّ ، فهي جارية على القياس ، ولا عبرة بعدم تدوينه في المعاجم المُتَدَاوِلَة الآن ، لأنها لم تُضْمَنْ كل لغات القبائل ولهجاتها .

( ب ) وقالوا في « مضعوف » : إنه لم يأت منه فعل مُتَعَدٍّ ، ووجه بعضهم بأنه من الفعل الرباعي ، جاء مخالفاً للقياس ، مثل : « أحسنه الله فهو محموم » ، وقال آخر : إن العرب ذهبوا في نحو « مضعوف » إلى أنه مصاب بالضعف مَرَبِّئٍ به ، وأن هذا اللفظ فيه معنى غير ما في « ضعيف » . . هكذا قال . وقد توجّه إلى المعنى ، لا إلى اللفظ وسبيله في الاشتقاق من فعله . والحق أن « مضعوفاً »

مشتق من فعل ثلاثي مُتَعَدٍّ ، تكلمت به العرب كما تكلمت برباعي ، فهو جار على القياس ، وسأزيد تفصيلاً في موضعه من الرباعي .

( ج ) وقالوا في « محرور » ، وهو من تداخلته الحرارة ، ما قالوه في « مسقوطة » و « مضعوف » : إنه لم يأت منه فعل مُتَعَدٍّ . جاء في لسان العرب : « والمحريز : المحرور الذي تداخلته حرارة القيظ وغيره ، وفعله لازم ، يقال : حررت تحمر . . » ، وفيه أيضاً : « حر يحمر ، إذا سخن ، ماء أو غيره » ، أي : كل ما تداخلته حرارة . لكن جاء في « تاج العروس » : « حر الماء يحمره حراً : أسخته » . فالمحرور على هذا قد جاء من هذا الفعل المتعدي على القياس ، فلا شذوذ فيه .

( د ) والمأثور ، وهو الذي انتفخت خصيلته ، قد اقتصرت المعاجم على لفظه ، وذكرته مع « الأذر » بمذ أوله وفتح ثانيه ، والأذر ، بفتح أوله وثانيه ، ولم تذكر فعله ، وإنما ذكرت فعل « الأذر » و « الأذر » . . ففي « لسان العرب » : « الأذرة ، بالضم : نفخة في الخصلة ، يقال : رجل أذر ، بين الأذر . غيره : الأذر ، والمأثور : الذي ينفتح صفاقه . . » وقد أيز يأذر أذراً ، فهو أذر ، والاسم الأذرة . . ورجل أذر : بين الأذرة ، بفتح الهمزة والدال . . والأذر : نمت . » وقد ضبط « أيز » ، في « تاج العروس » ، بوزن فرج ، وقياس الثمت منه « أذر » ، لا « أذر » ولا « أذر » ، ولا « مأثور » . وقد جاءت هذه المسألة في المعاجم مختلة وقاصرة . ومثل المأثور لا يجيء في قياس العربية إلا من الفعل الثلاثي المتعدي كما يؤذن به اشتقاقه ، فلنا أن نقول : أذر الله فلاناً ، إذا أصابه بالأذرة ، أو أيز فلان فهو مأثور ، ومحل أن يجيء « مفعول » من غير الفعل الثلاثي المتعدي بنفسه ، فلا مناص إذن من الاستئناس بالقواعد والاستدلال بها على أصولها في كل ما جاء من ألفاظ على هذه الشاكلة ، وبذلك وحده نخلص ونخلص قاعدة مهمة من قواعد اللغة من هذا التخطئ الذي وقع فيه من سبقونا وأوقعونا منه في أمر مريب يصدر الرؤوس من غير طائل .

٤ - وَزَعُمُوا ورود اسم الفاعل من « أفعل » الرباعي على « فاعل » شُدُوداً ، وذلك في ألفاظ اختلفوا في عدتها .

فقال ابن خالويه : « إن ما خالف الباب من كلام العرب ، فجاء على « فاعل » ، ولم يجرى على « مُفَعِّل » ، هو لفظة واحدة » . وقال أبو عبيد في « الغريب المصنف » : « انتتان ، لا تُعرَفُ غيرهما » ، وعزا روايته إلى عبد الملك بن قُرَيْبٍ الأَصْمَعِيِّ .

وجاءت في بعض كتب اللغة لفظة ثالثة عن أبي عبيد عن الأصمعي أيضاً . وروى مثل ذلك عن الكسائي أيضاً ، فإنَّ الشاذَّ عن قياس الباب عنده ثلاثة ألفاظ ، ليس غير . وروى الجوهري في « الصحاح » رابعة وخامسة ، وربما كانت عنده أكثر من هذا . وهذان التبع إلى سبب عشرة لفظة رُغِمَتْ شَوَادُّ ، وقد تكون أكثر ، وهي :

( أ ) أبقل المكان فهو باقل . قال الأصمعي والكسائي ، وتبعهما أبو عبيد وابن السكيت : « يقال : بَقِلَ الرَّمْثُ - وهو نبتٌ ، وقد أبقل ، فيقولون في الثَّغْتِ على « فاعل » ، وفي الفعل على « أفعل » ، كذا تكلمت به العرب » . وقد جاء عن العرب ما يَرُدُّ عليهم . فقد حكى أبو زيد في « كتاب حيلة ومحالة » : « مكان مُبْقِل » ، وقال أبو حنيفة الدينوري في « كتاب النِّبَاتِ » : « وبقل المكان يبقل بقولاً إذا نَبَتَ بَقْلُهُ ، وأبقل يُبْقِلُ إنْقَالاً ، وهذا أكثر اللغتين وأعرفهما ، وأكثر العلماء يَرُدُّ : بقل المكان » .

فقياس اسم الفاعل من بَقَلَ : باقل ، ومن أبقل : مُبْقِل .

قال عامر بن جُوَيْنٍ الطَّائِي ، وهو من شواهد سيبويه :

فلا مُزَنَّةٌ وَذَقَتْ وَذَقَهَا ولا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالِهَا

وقال دُوَادٌ بن أبي دُوَادٍ ، وقد سأله أبوه : ما أعاشك بعدي ؟ :

أعاشني بَعْدَكَ وإِذْ مُبْقِلٌ أَكَلٌ مِنْ حَوْدَانِهِ وَأَنْبِلٌ

فجاء به على قياسه ، وكذلك جاء في بيت رؤبة :

يملحن من كُلِّ غَمِيسٍ مُبْقِلٍ

وقال ابن هَرَمَةَ من مُحَضَّرِي الدَّوْلَتَيْنِ ، الأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ :

لرعت بصفراء السحالة حَرَّةٌ لها مَرْنَعٌ بَيْنَ النَّبِيطَيْنِ مُبْقِلٌ

( ب ) أَنْمَرُوا ، إذا كَثُرَ نَمْرُهُمْ ، وهم تايرون . ومثله : أَلْبُوا وهم لابنون ، وأنعلوا وهم ناعلون . . . حكاهما ابن منظور في « لسان العرب » عن اللخمياني ، على أنها ترادف ، أي شَوَادُّ على غير قياس ، وعُقِبَ عليها بقول اللخمياني : « وكذلك كُلُّ شيء من هذا : إذا أَرَدْتَ « أَطْعَمْتُهُمْ » أو « وَهَيْتَ لَهُمْ » ، قلت : فَعَلُوا ، بغير ألف . وإذا أَرَدْتَ أَنَّ ذلك قد كَثُرَ عندهم ، قلت : أَفَعَلُوا » .

وقد أبى ابن سيده ، وأبو عليّ القالي ، وغيرهما . ذلك ، وَخَرُجُوا « تامراً » وما جاء على بابه ، على الشَّيْبِ ، أي : ذَوْتَر ، وذو لَبَنٍ ، وذو نَقْلٍ . . وهي لا أفعال لها . . ومؤدَّى ذلك أنهم يجرون اسم الفاعل من « أَفَعَلَ » على « مُفَعِّل » . وقد جاء في لسان العرب ، عقب كلام اللخمياني : « ورجل تامر : ذو تمر . . وقد يكون من قولك : تَمَرْتُهُمْ فَأَنَا تَامِرٌ ، أي : أَطْعَمْتُهُمُ التَّمَرَ ، والمُتَمَرُّ : الكثير التمر ، والمتمور : المَزْرُوعُ تمرًا » . وهذا هو القول السديد الذي يؤائم منطق العرب .

( ج ) أَحْنَطُ الرُّمْتُ ، شجر ترعاه الإبل ، فهو حانط ، أي : آيِضٌ وأدرك وَخَرَجَتْ فيه ثمرة غَبْرَاءُ ، قال ابن سيده : جاء على غير قياس ، وقال شَمِصٌ :

« يقال : أَحْنَطُ فهو حانط ومُحْنِطٌ . . حانط من أحنط يمتنع في الكلام ، وقد جاء عن العرب ما يَرُدُّ عليه ، قال أبو حنيفة الدينوري في « كتاب النبات » : « أَحْنَطُ الشَّجَرُ والعُشْبُ ، وَحَنْطٌ يَحْنُطُ حَنْوُطاً : أدرك ثمره » : وقياسُ اسم الفاعل من أَحْنَطُ : مُحْنِطٌ ، ومن الثاني : حانط ، لا يكون غير ذلك .

( د ) أَشْوَى السَّعْفُ ، وهذه سَعْفَةُ شَاوِيَةٍ ، أي : أَصْفَرَتْ لِلْيَبَاسِ . قاله الصَّغَانِيُّ<sup>(١)</sup> في « شوارد اللغة » ، ودَكَرَ مثله في القاموس المحيط ، وفَسَّرَتْ شَاوِيَةُ

يباسة ، وقال الزبيدي في شرحه : « شلوية ، بتشديد الياء ، أي : يابسة ، فاعلة بمعنى مفعولة » . وحقه أن يقول « بتخفيف الياء » ، لتسم مطابقة لقوله « فاعلة بمعنى مفعولة » ، ولعل ذلك من سبق القلم أو تصرف الشاعر . وقد عني أن شلوية مثل راضية في قوله تعالى ، في « سورة الحاقة - الآية ٢١ » : ﴿ فِي عَيْشَةٍ وَاقِفَةٍ ﴾ ، أي : مَرْضِيَّة ، من قولهم : رَضِيت مَعِيشَتَهُ ، على ما لم يُسم فاعله ، في أحد قولين في تفسيرها ، وليست اسم فاعل من « أشوى » الرباعي اللازم ، فإن قياسه « مُشَو » ، وهو معروف لا تذكر مثله المعاجم عادة . وشلوية ، كراضية ، تقتضي لها فعلاً ثلاثياً ، وقد جمجم السخاوي والمجدد والزبيدي ، فلم يذكره ، وأهمله ابن منظور في « لسان العرب » .

( هـ ) أعشبت الأرض فهي عاشب . قال الجوهري : « بلد عاشب ، ولا يقال في ماضيه إلا أعشب » ، وقال ابن خالويه : « ليس في كلامهم أقبل فهو فاعل ، إلا أنشبت الأرض فهي عاشب » . وكلاهما جائز وجانب الصواب ، فقد قالت العرب : أعشب فهو مُعشِب ، وورد « مُعشِب » في قديم الشعر جاهلياً وإسلامياً . قال أعرابي : قال أعشى قيس :

ما روضة من رياض الحزن مُعشِبَةٌ خضراء جاذ عليها مُشِبِلٌ هطل  
وقال النابغة الجعفي :

على جاني حائر مُعْرِطٍ بَسْرُثٍ تَبَوَّأَتْهُ مُعشِبٌ  
وقد قالت العرب : بعير عاشب ، أي : يرعى العشب ، وإبل عاشبة ، وذلك يدل على فعله الثلاثي ، والفرع يهدي إلى الأصل لا محالة . وقالوا أيضاً : بلد عاشِب ، وروض عاشب ، ويخرج هذا على النسب ، وهو لا فعل له ، مثل : تاسر ، ولابن ، ودارع ، وسائب . أي : ذو عُشْب ، وذو نسر ، وذو لبن ، وذو دُرْع ، وذو سيف .

( و ) أعقت الفرس فهي عُقوق . قال ابن قتيبة : « ولا يقال : مُعِق » . وهو من مجازاته ، ودعواه منقوضة . فقد ورد ذلك في كلام العرب ، ونص عليه

في المعاجم الكبار ، مع أنه قياس لا يُذكر في العادة . وفي « لسان العرب » : « وَأَعْقَتَ الْفَرَسَ وَالْأَمَانُ فِيهِ عُقُوقٌ وَمُعِقٌ ، وذلك إذا تَبَيَّنَ العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته » ، وأنشد لِرُؤُوسِ قوله :

فَعَدَّ عَقَّ الْأَجْدَعُ بِعَدِّ رَقٍ بِسَفَارِحٍ أَوْ زَوْلَةٍ مُسِقِّ  
وأقر أبو عمرو العُقُوقَ والمُعِقُ ، غير أنه ادَّعى أَنَّ اللغة الفصحى : أعقت فهي عُقُوق ، ولم يذكر وجه اللغة الفصحى في العُقُوقِ دون المُعِقِ ، وكلاهما من مادة واحدة ، ومعناها واحد ، والثانية على القياس لم تَبَيَّنْ عنه .

( ز ) أغضى الليل فهو غاض . جاء في « تاج العروس » : « أغضى الليل فهو غاض ، على غير قياس ، ومُعْضٌ على القياس إلا أنها قليلة ، قاله الجوهري وصاحب المصباح . كغضا يُغْضُو ، يقال : غضا الليل ( أي أظلم ) ، وقد وجد هذا أيضاً في بعض نسخ « الصحاح » ، ولكن الذي بخط الجوهري : أغضى ، وغضا إصلاح بعد ذلك » . وأقول إن وجود غضا إلى جانب أغضى في كلام العرب ، يقضي بالحقاق غاض بفتحاً ، ومُعْضٌ بأغضٍ ، ويدفع دعوى مجي غاض من أغضى على غير قياس ، وقد أحسن صاحب القاموس المحيط حين ذكر الفعلين دون المُشْتَكَيْنِ ، لأنهما قياسان ، وسيلهما معروف .

( ح ) أعطت الشجرة فهي غاطية . قال ابن السيد البساطي في « الاقتضاب » ، واستضعف ما حكاه : « أبقل فهو باقل » ، وقيل : منه « غاطية » بدل « مُعطية » للكثرة . وقيل : بل تصحيف « غاطية » ، وكان عليه أن يحزم بتصحيف « غاطية » ، ويتوسع في الشرح ، وبين وجه الشذوذ فيها بحملها على « أبقل فهو باقل » الذي أسلفت القول في تصحيحه . وما حكاه ابن السيد ، قد ترقى الزبيدي في مثله صراحة فقال في « تاج العروس ( غ - ط - ١ ) » : « وَغَطَّتِ الشَّجَرَةُ : طَالَتْ أَغْصَانُهَا ، وَانْبَسَطَتْ عَلَى الْأَرْضِ فَالْتَبَسَتْ مَا حَوْلَهَا ، فِيهِ غَاطِيَةٌ ، كَأَغَطَّتْ فِيهِ غَاطِيَةٌ أَيْضاً عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ » . فجعل غاطية من الثلاثي والرباعي جميعاً شيئاً واحداً ، مع التصريح

يَشْدُوذِ مَجِيءِ الثَّانِيَةِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ ، وَلَا بَرَهَانٍ لَهُ عَلَيْهِ . وَيَلْحَظُ أَنَّ صَاحِبَ الْقَامُوسِ قَدْ ذَكَرَ الْفَعْلَيْنِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَصْفَيْنِ مِنْهُمَا ، لَوْضُوحِ سَبِيلِهِمَا فِي الْإِشْتِقَاقِ . لَكِنْ شَاءَ الزُّبَيْدِيُّ أَنَّ يَتَعَالَمَ ، فَأَعْجَمَ وَمَا أَعْرَبَ . وَمِنْ قَبْلِ أَغْفَلِ الْجَوْهَرِيِّ فِي (خ - ط - ١) ذَلِكَ جَمَلَةٌ ، وَذَكَرَ ابْنَ مَنْظُورٍ فِي « لِسَانِ الْعَرَبِ » الْفَعْلَيْنِ : غَطَا وَأَعْطَى ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَصْفَ مِنْهُمَا كَمَا فَعَلَ الْمُجَدِّدُ فِي « الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ » ، ثُمَّ قَالَ : « وَقَوْلُهُ - أَنْشَدَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ » :

وَمِنْ تَعَايُجِبِ خَلَقِي اللَّهُ غَايِبَةً يُعْصِرُ مِنْهَا مُسْلَجِيَّ وَغَرِيْبِي  
إِنَّمَا عَنَى بِهِ الدَّلَالِيَّةَ ، وَذَلِكَ لِسَمُوحِهَا وَيُسُوْفِهَا وَانْتِشَارِهَا وَإِبْسَاسِهَا . [قَالَ] الْمُفَضَّلُ : يَقَالُ لِلْكُرْمَةِ الْكَثِيرَةِ النَّوَامِي [أَيِ الْأَغْصَانِ] : « غَايِبِيَّةٌ » . وَوَضَحَ أَنَّ « الْغَايِبَةَ » أَسْمًا لِلدَّلَالِيَّةِ أَوْ الْكُرْمَةِ الْكَثِيرَةِ الْأَغْصَانِ ، مَنْقُولَةً مِنَ الْوَصْفِ الْمَشْتَقِّ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ « غَطَطَ الشَّجَرَةَ » ، وَإِنَّمَا لَجُّوْا إِلَى إِشْتِقَاقِهَا مِنَ الثَّلَاثِيِّ ، لِأَنَّهَا أَخَفَّتْ عَلَى اللِّسَانِ مِنْ « مُغْطِيَّةٍ » كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

( ط ) أَقْرَبُوا فَهْمَ قَارِبُونَ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي « الصُّحُوحِ » : « وَقَدْ أَقْرَبَ الْقَوْمُ : إِذَا كَانَتْ إِلَيْهِمْ قَوَارِبُ ، فَهْمَ قَارِبُونَ ، وَلَا يَقَالُ : مُقَرَّبُونَ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهَذَا الْحَرْفُ شَادٌ » .

قُلْتُ : هَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُبَيْدٍ ، قَدْ رَفَضَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي ، وَخَرَّجَهُ عَلَى النَّسَبِ فَقَالَ : « إِنَّمَا قَالُوا : قَارِبٌ ، لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا « ذَوْقُ » ، وَلَمْ يَبْنُوهُ عَلَى : « أَقْرَبَ » . عَنِ أَنَّ « قَارِبًا » لَا يُفْعَلُ لَهُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَاءَ عَلَى النَّسَبِ ، مِثْلُ : لَا بَيْنَ ، وَتَابِرَ ، وَدَارَعَ . . فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِمَشْتَقَاتٍ فِيمَا قَرَّرَ عُلَمَاءُ اللَّغَةِ . عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ قَالُوا : قَرَّبْتُ أَقْرَبُ قِرَابَةً ، مِثْلَ كِتَابَتِ أَكْتُبُ كِتَابَةً ، إِذَا سَرَتْ إِلَى الْمَاءِ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ لَيْلَةٌ ، وَهَذَا يُبَيِّنُ مِنْهُ « قَارِبٌ » اسْمُ فَاعِلٍ ، كَمَا يُبَيِّنُ مِنْ أَقْرَبَ : مُقَرَّبٌ قِيَاسًا ، وَمَنْعُهُ تَحْكَمُ بَارِدٌ .

( ي ) أَحْمَلُ الْبَلَدَ فَهُوَ مَاجِلٌ . ادَّعَى ابْنُ السَّكَيْتِ أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَقُولُوا : مُمَجَّلٌ ، وَالصُّبْحُجُّ أَنَّهُ حَكِي عَنْهُمْ : « مَحَلَّتِ الْأَرْضُ ، وَمَحَلَّتْ ، وَأَمَحَلَّتْ

الْقَوْمُ : أَجْدَبُوا ، وَأَمَحَلَّتِ الزُّمَانُ » قَالَ ابْنُ بَيْسَنَةَ . فَمَا جَلَّ مِنْ مَحَلٍّ ، وَمُمَجَّلٌ مِنْ أَمَحَلٍّ ، بَلَا نَزَاعٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُ حَسَّانَ بْنِ نَابِتٍ :

إِنَّمَا تَسْرِي رَأْسِي تَغْيِرَ لِسُوْنِي سَمَطًا ، فَأَصْبَحَ كَالنَّعَامِ الْمُمَجَّلِ  
وَقَالُوا : « أَرْضٌ مَحَلَّةٌ ، وَمُمَجَّلٌ » ، لَكِنْ زَعَمُوا الْآخِرَةَ عَلَى النَّسَبِ ، وَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ .

( ك ) أَنْجَبَتْ فِيهِ تَسْوَجٌ ، وَلَا يَقَالُ : مُنْتَبِجٌ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي « الصُّحُوحِ » : « وَأَنْجَبَتْ الْفَرَسُ ، إِذَا حَانَ نَتَاجُهَا . وَقَالَ يَعْقُوبُ ( يَعْنِي ابْنَ السَّكَيْتِ ) : إِذَا اسْتَبَانَ حَمْلُهَا ، وَكَذَلِكَ السَّاقَةُ ، فِيهِ تَسْوَجٌ ، وَلَا يَقَالُ : « مُنْتَبِجٌ » . وَكَذَا مَنَعَ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَنَّ يَقَالُ ذَلِكَ . وَهُوَ مُعَاوِضٌ بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ ، فَقَدْ قَالَ أَبُو زَيْدٍ : « أَنْجَبَتْ الْفَرَسُ ، فِيهِ تَسْوَجٌ وَمُنْتَبِجٌ ، إِذَا ذَنَا وَلَادَهَا ، وَعَظُمَ بَطْنُهَا » ، وَقَوْلُهُ أَجْدَرُ بِالْقَبُولِ ، وَهُوَ نَظِيرُ « أَعْقَبَتِ الْفَرَسُ فِيهِ عَقُوقٌ وَمُعِيقٌ » الَّذِي أَسْلَفْتُهُ قَبْلًا .

( ل ) أَوْدَقَتْ فِيهِ وَادِقٌ . قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي « كِتَابِ لَيْسَ » : « لَمْ يَأْتِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « أَفْعَلَ » وَ« اسْتَفْعَلَ » عَلَى « فَاعِلٍ » إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ : اسْتَوْدَقَتِ الْأَتَانُ ، وَأَوْدَقَتْ ، فِيهِ وَادِقٌ : إِذَا اشْتَهَتْ الْفَحْلُ ، وَلَمْ يَقُولُوا : « مُوْدِقٌ » وَلَا « مَسْتَوْدِقٌ » . وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ مَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ، فِي « لِسَانِ الْعَرَبِ » :

« وَدَقَّتِ الْأَتَانُ تَدِيقًا وَدَوْدَقًا وَوَدُوقًا ، وَأَوْدَقَتْ فِيهِ مُوْدِقٌ ، وَاسْتَوْدَقَتْ ، وَهِيَ وَدِيقٌ وَوَدُوقٌ ، وَيُقَالُ : أَتَانٌ وَدِيقٌ ، وَبَغْلَةٌ وَدِيقٌ .

( م ) أَوْرَسَ الرُّمْتُ ، وَهُوَ شَجَرُ تَرَعَاءِ الْإِبِلِ ، فَهُوَ وَارِسٌ . وَهَذَا اللَّفْظُ هُوَ أَحَدُ لَفْظَيْنِ زَعَمَ أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُمَا شَدَّاهُ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَعَزَا رَوَايَتَهُ إِلَى الْأَصْمَعِيِّ ؛ وَأَحَدُ ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ شَدَّدَتْ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ ، وَقَدْ قَالَ هُوَلَاءُ إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ يَقُولُوا مِنْ أَوْرَسَ : مُوْرَسٌ ، وَإِنَّمَا قَالُوا : وَارِسٌ . وَالصُّبْحُجُّ أَنَّ الْعَرَبَ قَالُوا : وَرَسَ الْبَيْتُ وَرُوسًا ، إِذَا اخْتَضَرَ فَهُوَ وَارِسٌ ، وَأَوْرَسَ فَهُوَ مُوْرَسٌ . وَقَدْ حَكَى الْأَوَّلَ

« وَرَسَ فَهُوَ وارس » أبو حنيفة الدينوري صاحب « كتاب النبات » المشهور عن أبي عمرو.

( ن ) أورد البتُّ ، وهو وارق : طلع ورقه ، قاله كراع النمل . والصحيح أن العرب قالوا : « وَرَقَ الشَّجَرُ ، وأورق ، وبالألف أكثر ، ووَرَّقَ تَوْرِيْقًا مِثْلُهُ » عن الأصمعي . وقال أبو حنيفة الدينوري : « وَرَقَتِ الشَّجَرَةُ ، ووَرَّقَتْ ، وأورقت : كل ذلك إذا ظهر ورقها تاماً . فوارق من ورقت لا تحالفة ، ومورق ومورق من : أوردت ووَرَّقَتْ ، وهو واضح .

( س ) أيقع فهو ياقع . في « لسان العرب » : « قال أبو زيد : وقد أيقع . . . وهو ياقع ، على غير قياس ، ولا يقال : مَوْقع ، وهو من التواد . قال كراع : ونظيره أيقل فهو باقل ، وأورق البتُّ وهو وارق ، وأورس الرمث وهو وارس ، وأقرب الرُّجُل ، وهو قارب إبله من الماء . وهذا اللفظ هو ثالث الألفاظ الثلاثة التي شذت عن قياس الباب عند الكسائي ، والحق أن العرب قالوا : يَقَعُ الغلام ، وأيقع : إذا شُبَّ وترعرع ، أو شارف الاحتلام وناهز البلوغ ، وكذا الفتاة ، فياقع من يَقَعُ الثلاثي ، ما في ذلك ريب . وأما منع « موقع » من أيقع ، فتحكم مرفوض ، قال الأزهري : « هو قياس » .

( ج ) أيقع الثمر فهو يانع ومونع . قاله ابن منظور في « لسان العرب » والصحيح : يَقَعُ الثمر فهو يانع . وأيقع فهو مونع ، بكلامهما : أحرك ونصيح . وفي « القاموس المحيط » وشرحه « تاج العروس » : يَقَعُ الثمرُ ، كَمَنَعَ ، وضرب ، ينعاً ، بالفتح ، وينعاً ، ويَنوعاً - بضمهما ، أي : نضج وحن يظافه . . . ، ومنه قوله تعالى في « سورة الأنعام / الآية ٩٩ » : ﴿ أَنْظَرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ ، وقول الشاعر :

فسي قيباب خسول فسكسرة - حوّلها السريسون قذ ينعا  
وقول الآخر ، وهو : الأخوص ، أو يزييد بن معاوية ، أو عبد الرحمن بن حنّان بن ثابت :

لقد أسرّني أم أوفى سفاهة - لإهجر هجرًا حين أوتب ياتمة  
أي « هجرًا » ، فسكن الجيم ضرورة .

هـ - وزعموا ورود اسم الفاعل من « أفعل » على « مُثْعَل » ، بفتح العين ، خلافاً للقياس ، وذلك في ألفاظ يسيرة ، اختلفوا في عددها . فقال ابن قتيبة : « هو حرف واحد نادر ، لا يصرف غيره » ، وروى الأزهري عن ابن الأعرابي ثلاثة أحرف ، أي ألفاظ ، وزاد ابن خالويه لفظاً رابعاً ، وأصبحت عشرة . . اثنان منها على البدل ، وهي :

( أ ) أَجْذَعُ فهو مُجْذَع ، لما لا أصل له ولا ثبات . ذكر الزبيدي هذا بحروفه في « تاج العروس » في ( س - هـ - ب ) ، وعزاه إلى متن « القاموس المحيط » قائلاً : « وسيتأتي للمصنف في ( ج - ذ - ع ) : أجذع فهو مُجْذَع ، لما لا أصل له ولا ثبات . نقله الصغاني عن ابن عباد ، ولم أر أحداً الحقه بنظائره ، فتأمل ذلك . »

وما ذكره مصنف « القاموس المحيط » في ( ج - ذ - ع ) ، هو قوله : « والمُجْذَع ، كُمُكْرَمٍ ومُعْظَمٍ : كل ما لا أصل له ولا ثبات » .

فهذه الصيغة في ( ج - ذ - ع ) هي غير الصيغة التي نسبها الزبيدي إليه في ( س - هـ - ب ) ، واختلافهما بين واضح .

ولمّا صار إلى ( ج - ذ - ع ) أسند نص المصنف إلى ابن عباد ، كما أسنده إليه في ( س - هـ - ب ) ، وأخرجه من عهده . وفي النص نجد التمثيل لـ « مُجْذَع » بـ « مُكْرَمٍ » و « مُعْظَمٍ » . ولمّا أحسن أن هذين المثالين لا يؤتقان شذوذ « أجذع فهو مُجْذَع » ، عقب يقول :

« ولو قال : كـ « مُحْضَنٍ » بدل كـ مكرم<sup>(١)</sup> » كما فعله الصغاني ، لأشار إلى لحوقه بنظائره التي جاءت على هذا الباب .

والصغاني ، بحسب قوله في ( س - هـ - ب ) ، إنما نقل نصه

عن ابن عباد ، وفيه : « كَمْحَرَمٌ وَمُعْظَمٌ » ، وليس فيه « كَمْحَضَنٌ » .

ولقد أجهد الرُّبَيْدِيُّ نفسه ، ليزيد عدد هذه الشُّوَادِ المزعومة ، فما أولمه بالشُّذُودُ ! على أَنَّ التَّمَثِيلَ لـ « مُجْدَعٌ » بـ « مُحْضَنٌ » غير مجدٍ في تقرير « شذوذه » كما أراد ؛ لأنَّ « مُحْضَنًا » جارية على القياس كما سَأَوَّضَحُه . وأجِبْ أَنَّ أزيد أَنَّ « الصَّحاح » و « لسان العرب » قد أهملوا « أَجْدَعُ » فهو مُجْدَعٌ .

( ب ) عَدَّ ابنُ الأَعرابيِّ « أَحْصَنَ » فهو مُحْضَنٌ « أحد ثلاثة أَلْفاظ شَذَّتْ عن القياس في هذا الباب ، قال : « أَحْصَنَ الرُّجُلُ : تَزَوَّجَ ، فهو مُحْضَنٌ ، بفتح الصاد فيهما (عَنِ الْمُحْضَنِ وَالْمُحْضَنَةِ) : نَادَرُ » .

والتَّحْقِيقُ أَنَّ « أَحْصَنَ » قد جاء في كلام العرب لازماً بمعنى تَزَوَّجَ أو عَفَّ ، وجاء مُتَعَدِّياً ، والوصف من اللازم « مُحْضَنٌ » بكسر الصاد ، ومن المتعدي « مُحْضَنٌ » و « مُحْضَنٌ » ، وهكذا يقال في المرأة . فَمَنْ كَسَرَ أَرَادَ اسم الفاعل ، وَمَنْ فَتَحَ أَرَادَ اسم المفعول . وقد قرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرو وعبدالله بن عامر ويعقوب وحفص عن عاصم قوله تعالى في « سورة النساء - ٢٥ » : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فُلَانًا أَتَيْنَ بِغَاجِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْضَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ ، بضم الهمزة « همزة أَحْصَنَ » ، أي : زَوَّجَنَ ، وهي قراءة مَرْوِيَّةٌ عن ابن عباس . وأما أبو بكر عن عاصم ، فقد فتح الهمزة ، وكذا قرأها حمزة والكسائي ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ ﴾ . وقال الرُّبَيْدِيُّ في قوله تعالى ، في « سورة النساء / ٢٤ » : ﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ : « متزوجين غير زناة » . وهذا يلغي ما رُغم من شذوذ هذا اللفظ .

( ج ) أَشْهَبُ فهو مُشْهَبٌ ، بفتح الهاء ، وهذا عند ابن قتيبة هو الحرف الواحد النادر الذي لا يعرف غيره شاذاً عن قياس بابه ، وأحد ثلاثة عند ابن دُرَيْدٍ في « الجُمُهور » وابن الأَعرابيِّ في « النُّوادر » وابن خالَوْنَه في « كتاب ليس » .

وقال غير هؤلاء : ويقال بالكسر أيضاً ، وأُفْرَ بعضهم الفتح والكسر ، لَكِنَّهُ ذهب إلى عدم التَّفَرُّقَةِ بينهما في المعنى ، وهو شيء يأباه منطق العقل ، والصَّحِيحُ أَنَّ لكلٍّ من الكسر والفتح دَلَالَةً ومعنى .

وموجزُ القول أَنَّ العرب قد استعملوا هذه المادَّةَ لمعانٍ عديدة ، ونَحْصُوا بكلَّ معنى صِيغَةً على جاري العادة ، فقالوا : أَشْهَبَ الرُّجُلُ ، إذا شَرِبَ وطَبَعَ حَتَّى لَا تَنْتَهِيَ نَفْسُهُ عَنْ شَيْءٍ ، وَالصَّفَةُ من هذا « مُشْهَبٌ » بكسر الهاء . وقالوا : أَشْهَبَ ، على ما لم يُسَمَّ فاعله ، لِلذَّاهِبِ العقل من لَدَغِ الحَيَّةِ أو العُقْرَبِ ، فهو « مُشْهَبٌ » بفتح الهاء ، وكذلك قالوا : أَشْهَبَ ، لَمَنْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ من حُبٍّ أو فَرْعٍ أو مَرَضٍ . ويترُ مُشْهَبَةٌ ، بفتح الهاء : بعيدة القُفَرِ ، وهي من قولهم كما روي عن ثعلب : أَشْهَبَ فهو مُشْهَبٌ ، إذا حَفَرَ بِثَرٍّ فَلَبِغَ الماء . وَأَشْهَبُوا الدَّائَةَ إِسْهَاباً : أَهْمَلُوهَا تَرْغَى ، فهي مُشْهَبَةٌ ، بالفتح . قال بعضهم : « ومن هذا قيل للبيكار : « مُشْهَبٌ » بالفتح ، كَأَنَّهُ تَرَكَ والكلام يتكلم بما شاء ، كَأَنَّهُ وُسِّعَ عليه أَنْ يقول ما شاء » . وهذا هو الحقُّ ، وَمَنْ ذهب إلى خلافه اغتراراً بِالرُّوَايَةِ الفاضلة ، فقد شَبَّهَ عليه ، وَعَلِطَ على منطق العرب .

( د ) أَشْهَمُ فهو مُشْهَمٌ . هذا بالميم على البدل ، وهو كَأْشَهَبُ ، فهو مُشْهَبٌ ، وحكهماً واحد .

( هـ ) سَبَلَ مُنْعَمٌ . قال الرَّاجِزُ :  
فَصَبَحَتْ وَالسَّطِيرُ لَمْ تَكَلِّمْ جَابِيَةً طُمْتُ بِسَبِيلِ مُنْعَمٍ  
من قولهم : أَفَعَمَهُ إِذَا مَلَأَهُ ، أَلْحَقَهُ بِشَوَادِ الباب ، لَأَنَّهُ سَمِعَ بفتح العين . والصَّحِيحُ أَنَّهُمْ بَنَوْا على المجهول ، وأَجْرُوا فيه الحذف والإيصال ؛ لِأَنَّ أَصْلَ التَّعْيِيرِ : سَبَلَ مُنْعَمٌ به الوادي ، أو الجابية كما في الرَّجَزِ ، فَحُذِفَ الجارُّ ، فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول .

( و ) سَبَلَ مُقَامٌ ، بالهمزة على البدل . هو كَمُنْعَمٌ ، وحكهماً واحد .  
( ز ) أَلْفَحَ فهو مُلْفَحٌ . وهو عند ابن الأَعرابيِّ وَمَنْ نَبَّهَ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَلْفاظ

جاءت على أفعل فهو مُفَعَّل ، نوادر ، وهي : الفُجج فهو مُفَجَّج ، وأحْصَن فهو مُحْصَن ، وأسهب فهو مُسْهَب . وقد أُرْحَتْ عِلَّةُ الشَّدُودِ عن مُحْصَنٍ ومُسْهَبٍ . وأَمَّا المُفْلَجُ ، فقد فَسَّرَهُ أهلُ العربيةِ بما يشعرُ بلزومِ فعله وتعدُّيه . ومن الأول المُفْلِسُ وعليه دَيْنٌ ، والمعدوم الذي لا شيء له ، واللازِقُ بالأرض من كَرْبٍ أو حاجة . ومن الثاني هو الذي يُخَوِّجُ إلى أن يَسْأَلَ مَنْ ليس لذلك بأهل . على أن أياً زبد الأنصاري حكى : « أَلْفَجِي إلى ذلك اضطراراً » كما جاء في « تكملة » الصَّغَانِيّ و« لسان العرب » . وجاء « مُفْلَجٌ » بالكسر ، في إحدى روايتي ذكرهما ابن الأثير في « النهاية » في تفسيره الحديث : « أَطْعِمُوا مُفْلِجِيكُمْ » .

وقال البَلَوِي في كتاب « ألف باء » : « إِنَّهُ من بعض كتاب أهل اللغة « مُفْلَجٌ » ، ثُمَّ أَصَاف : « وَالَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ « مَفْرَجٌ » ، وَفُسِّرَ بِنَحْوِ هَذَا التفسير » .

وأقول : أَمَّا « مُفْلَجٌ » فَإِنَّهُ لا يعرف في روايات هذا الحديث . وإنما جاء في حديث رُفَيْعَةَ العَيْنِ ، وجاء أيضاً بلفظ « الْمَلْفِيجِ » في حديث النُّهَيْ عن الملاحيق والمضامين من بَيُوعِ الْغَرَرِ . وفي شُدُودِهِ كلام طويل ، لا يعدو تخريجه ما قلته في « المفلج » وأخواته . وأَمَّا « مَفْرَجٌ » ، وَيُرْوَى بِالْحَاءِ أيضاً ، فقد جاء في حديث الجنابة والمأكلة ، وتفسيرهما يختلف عن هذا .

( ح ) أَهْتَزَّ فهو مُهْتَزٌّ . قال ابن منظور في « لسان العرب » : « الْمُهْتَزُّ ، بضم أوله : ذهاب العقل من كِبَرٍ أو مرضٍ أو حُزْنٍ . وَالْمُهْتَزُّ : الَّذِي فَقَدَ عَقْلَهُ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ . وَقَدْ أَهْتَزَّ ، بِالْفَتْحِ : نَادَرٌ . ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ قَالُوا : أَهْتَزَّ ، وَأَهْتَزَّ الرَّجُلُ ، فَهُوَ مُهْتَزٌّ ، إِذَا فَقَدَ عَقْلَهُ مِنَ الْكِبَرِ وَصَارَ غَرَفًا » . ولم يُعْزِ ابن منظور رواية الفتح إلى راويها ، وعزاها الرُّبَيْدِيُّ في « تاج العروس » إلى ابن الأعرابي صاحب « كتاب النوادر » . وقد تفرَّد ابن الأعرابي بروايته ، ولم تُعْضَدْ برواية راوٍ آخر . وقد حكى أبو عُبَيْدٍ عن أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا لَمْ يَغْفُلْ مِنَ الْكِبَرِ ، قِيلَ :

أَهْتَزَّ ، بِالضَّمِّ » . ولم يذكر الجوهرِيُّ في « الصحاح » كذلك غيرَ ضَمِّ أَوَّلِهِ وَالْخَرَفِ مِنَ الْكِبَرِ . وكذلك اقتصر الصَّغَانِيّ في « التكملة » على الضَّمِّ في معنى آخَرَ من معاني الْهْتَزِّ ، وهو الْوَلَعُ بالقول في الشَّيْءِ ، ولم يذكر غيره . وهذا هو الَّذِي يجري مع منطق العربية وقياسها ، فلا اعتداد بما انفرد ابن الأعرابي به من رواية الفتح .

( ط ) نَخَلَةٌ مُوقَرَةٌ ومُوقِرٌ . قال الجوهرِيُّ في « الصحاح » : « وَالْمُوقِرُ ، بالكسر : الحمل . . . وقد أوفر بعيره . . . وهذه امرأةٌ مُوقِرَةٌ ، بفتح القاف ، إذا حملت حملاً ثَقِيلاً . وَأَوْقَرَتِ النُّخْلَةَ ، أَي : كَثُرَ حَمْلُهَا ، يقال : نَخَلَةٌ مُوقِرَةٌ ومُوقِرٌ ، ومُوقِرَةٌ ، وَحَكِي : مُوقِرٌ ، وهو على غير القياس ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ لِلنُّخْلَةِ ، وَإِنَّمَا قِيلَ : مُوقِرٌ ، بِكسر القاف ، على قياس قولك : امرأةٌ حاملٌ ؛ لِأَنَّ حَمْلَ الشَّجَرِ مُشَبَّهٌ بِحَمْلِ النِّسَاءِ » .

وقد تابعه المجدد في « القاموس المحيط » ، والسرُّبَسَدِي في « تاج العروس » ، وابن منظور في « لسان العرب » ، على القول بشُدُودِ « مُوقِرَةٌ » و« مُوقِرٌ » ، بفتح القاف ، ولم يشر الأول إلى أخذه من « الصحاح » . وأشار الثاني إليه ، ونقل الثالث كلامه بحروفه . والجوهرِيُّ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى شُدُودِ « مُوقِرَةٌ » و« مُوقِرٌ » بفتح القاف ، لِأَنَّ الْفِعْلَ فيما قال ليس لِلنُّخْلَةِ ، يعني أَنَّ فَعْلَهُمَا لَازِمٌ ، وَإِنَّمَا الْوَصْفُ مِنَ الْلازِمِ عَلَى « مُفْعِلٍ » ، لا على « مُفْعَلٍ » . وقد ذهب عنه أَنَّ ما سَمِعَ عن العرب من موقرة وموقر إنما يَدُلُّ اشتقاقهم لهما من الرباعي المتعدي ، فقد قالوا : أوفر بعيره . وأوفر الدابة إيقاراً ، إذا حملوا على ظهرها وقرأ ، وامرأة موقرة ، ونحن نعلم أَنَّ الْفِعْلَ ليس لها ، وقد شَبَّهَ هو حمل النُّخْلَةِ بحمل النساء ، وَالَّذِي أَوْفَرَ النِّسَاءَ ، وهو الله عزَّ وَجَلَّ ، هو الَّذِي أَوْفَرَ النُّخْلَةَ . فلا جَزَمَ أَنَّهَا مُوقِرَةٌ عند إرادة هذا المعنى ، ومُوقِرَةٌ عند إرادة كثرة حملها . ( ي ) اجْرَأَتْهُ الإِبِلُ ، فهي مُجْرَأَتُهُ . وهذا هو اللفظ الرابع عند ابن خالويه مبنيّاً زَعَمُوا أَنَّهُ جَاءَ عَلَى « أَفْعَلٍ » فهو مُفْعَلٌ « خلافاً للقياس .

لفظه :

« وقال ابن شُمَيْل : الجُرْأَشُ : إذا نَابَ جسمُه بعدَ هُزَالٍ . وقال أبو الدُّقَيْش : هو الَّذي هُزِلَ وظهرت عظامه . وقال الأَصْمَعِيُّ : المُجْرَأَشُ ، الغليظ الجَنْب . وقال ابن الأَعرابي : المجتمع الجَنْب . وقال الليث : هو المنتفخ الوَسَط من ظاهر وباطن . أنشد ابن الأَعرابي :  
جانبَ عَرِيضٍ مُجْرَأَشٍ الجَنْبِ  
وَأَجْرَوَشٍ من مرضه ، مثلُ : أَجْرَأَشٍ . ومُجْرَأَشٍ الأَرْضُ : أعاليها .  
وَأَجْرَأَشٍ : ارتفع . »

فهذا النَّصُّ من كلام الصَّغَانِي في « التكملة » ، قد خلا من « مُجْرَأَشٍ » ، ومن العبارات التي نسبها الرُّبَيْدِيُّ في « تاج العروس » إليه . فمن أين جاء بها ، وهو عالم ثقة لا كلام في صدقه فيما يحكيه وينقله ؟ إنَّ للصَّغَانِي ، كتاباً أخرى في اللغة غير « التكملة » ، كاللُّبَاب ، ومجمع البحرين ، والشُّوَارِد في اللغات . فلعلَّ الرُّبَيْدِيَّ ، من أحدها نقل ذلك عنه .

وصنع صاحب « لسان العرب » صنيع الجَوْهَرِيِّ في « الصَّحاح » والصَّغَانِي في « التكملة » ، فذكر « المُجْرَأَشُ » القياسي وحده . وأقرب المجد في « القاموس المحيط » حين ذكر الصَّيْنَتَيْنِ القياسيتين والمزعوم شذوذها ، ومعناها قريب من قريب ، فخصَّ المجريش بالغليظ الجَنْب ، والمُجْرَأَشُ بالذي امتلأ بطنه وسمين من الإبل . وكأني به قد تأثر في حكاية المزعوم شذوذها بآين خالوته ، وما أكثر مجازفات هذا ، وغرائب ذاك !!

\*\*\*

٦ - وروى الرواة ألفاظاً غير قليلة ، أنها جاءت من « أعلته » بوزن مفعول ، خلافاً لقياسها « مُفَعِّل » ، وأوردها النُّحَاة ومُضَنَّفُو المعاجم كما سُمِّعَتْ ، وقُلْ مَنْ حاولوا تخريبها . ومن فعلوا ، اختلفت أنظارهم فيها ،

وقد رُوِيَ الثلاثة عن ابن الأَعرابي ، وحكاها ابن خالوته في « كتاب ليس » عن ابن دُرَيْد ، ثم قال : « وَوَجِدْتُ حرفاً رابعاً : أَجْرَأَشْتُ الإِبِلَ فهي مُجْرَأَشَةٌ ، بفتح الهمزة ، إذا سَجِنَتْ وامتَلَأَتْ بطونها » ، ونقله عنه السيوطي في « المزهَر » بهذا اللفظ أيضاً ، وأورده الرُّبَيْدِيُّ أيضاً في « تاج العروس » ، في (س - هـ - ب) و(ج - ر - ش) ، ولكنَّ في صورتين ، خالف في أولاهما صورة ما ذُوْن في « كتاب ليس » ، وطابق في الأخرى صيغته .

قال في (س - هـ - ب) : « قال ( ابن خالوته ) : وجدت ، بعد سبعين سنة ، حرفاً رابعاً ، وهو : أَجْرَأَشْتُ الإِبِلَ فهي مُجْرَأَشَةٌ . فجعلهُ رابعياً ، وزاد عبارة : « بعد سبعين سنة » .

وقال في (ج - ر - ش) شارحاً عبارة « القاموس المحيط » : « وَأَجْرَأَشْتُ الإِبِلَ : امتَلَأَتْ بطونها ، فهي مُجْرَأَشَةٌ ، بالفتح ، شاذٌ . » :

قال ( ابن خالوته ) : « وَجِدْتُ هذه اللفظة بعد سبعين سنة » . وعبارة « القاموس المحيط » هي عبارة « كتاب ليس » ، وقد أبقاها الرُّبَيْدِيُّ كما في « كتاب ليس » ، ولكنَّ زاد عليها عبارة : « بعد سبعين سنة » . ثم أُرِدِف ذلك بقوله : « قال الصَّغَانِي : وأنا وجدت هذه اللفظة بعد سبعين سنة . . . » . وقد أَكَّدَ الرُّبَيْدِيُّ هنا تصحيح هذه الصيغة ، حين عَقَّبَ على قول الصَّغَانِي هذا ، فقال : « فإذا عَرَفْتُ ذلك ، فقولُ شيخنا : مُرادُه ( مراد مُصَنِّف « القاموس » ) بالفتح ، صيغة اسم المفعول . وليس بصواب إطلاقُه ، لما فيه من الإيهام ، ولو قال : كَمْكَرَمَةٌ ، لكان أظهر . انتهى » - فيه تأثُّلٌ ، وكأنَّه ( أي شيخه ) ظنَّ أنَّه من : أَجْرَأَشْتُ الإِبِلَ ، كـ « أَكْرِمَ » ، وليس كذلك . وقد نَسِيَ الرُّبَيْدِيُّ هنا ما كتبه في مادة (س - هـ - ب) مخالفاً لأصله في « كتاب ليس » ، إنَّ لم يكن هذا من تَصَرُّفِ السَّخَّاح .

ولقد أهمل الجوهري في « الصَّحاح » هذا اللفظ ، وجاء به الصَّغَانِي في « تكمليته » ، ولكن بصيغة القياسية ، ولم يعرَّج على الصيغة الشاذة ، وهذا



فما زادوها إلا تعقيداً ، وسأورد ما أصبته منها ، وأناقشها لفظاً لفظاً ، حتى أظهرها وقد جرت على قانونها الصحيح من العربية .

( أ ) أبرز الله حَجَّك فهو مبرور . حكى ابن سيده في « الْمُخَصَّص » ، وابن منظور في « لسان العرب » : أَنَّ الْقَرَاءَ قَالَ : « بَرَّ حَجُّهُ » فهو مبرور . فإذا قالوا : أبرز الله حَجَّك ، قالوه بالألف ، فهو مبرور .

والعرب فيما روى أهل اللغة إنما قالوا : « بَرَّ عمله ، وبَرَّ بَرّاً وبروراً ، وأَبَرَّ ، وأَبَرَّه الله » . وقال الجوهري : « وأَبَرَّ الله حَجَّك ، لغة في : بَرَّ الله حَجَّك ، أي : قَبَلَهُ » . ومثل هذا جاء في « لسان العرب » وغيره ، فالمبرور من بَرَّه ، ولو أردنا من : أَبَرَّه ، وقلنا : مُبَرِّ ، لكان قياساً صحيحاً في العربية .

( ب ) أبرزه فهو مبرور ، قال الجوهري في « الصحاح » : « وكتاب مبرور ، أي : منشور ، على غير قياس » . وقال ابن منظور في « لسان العرب » : « وأَبَرَزَ الكتاب : أخرجه ، فهو مبروز : وأَبَرَزَهُ : نَشَرَهُ فهو مُبَرَزٌ - ومبروز شاذٌ على غير قياس ، جاء على حذف الزائد » ، يعني أَلَفَ : أبرزه .

وهذا التفريق بين المبروز والمُبرَز ، وتخصيص كُلٍّ منهما بمعنى ، وفعلهما واحد ، وهو « أبرزه » ، لا وجه له في منطق العقل . وقد أنكر أبو حاتم « المبروز » في قول ليبي العامري يَصِفُ رسم الدار ويُسَبِّحُه بالكتاب :

أَوْ مُذْهَبٌ جَدُّ ، عَلَى أَلْوَاخِهِ أَلْسَاطِقُ الْمَبْرُوزِ وَالْمُخْتَمِمْ  
وقال : لعله « المزبور » ، وهو المكتوب . واستظهر عليه بأنَّ ليبياً قال

في كلمة له أخرى :

كَمَا لَاحَ عُنُونُ مُبْرُوزَةٍ يَلُوحُ مَعَ الْكَفِّ عُنُونُهَا  
قال الجوهري : « فهذا يدلُّ على أنه لغته ، والزَّوَاة كُلُّهُم على هذا ، فلا معنى لإنكار مَنْ أنكره » .

وأقول : إنَّ العرب قد قالوا : برزه وأبرزه ، فَلَزِمَ أَنْ يكون المبروز من الأول ، وهو لغة بني عامر قوم ليبي ، وَأَنْ يكون المُبَرِّزُ من الثاني ، وهو لغة

قبيلة أخرى . . . ونظائر ذلك كثيرة في كلام العرب .

( ج ) أَحَبَّه فهو محبوب . قال أبو زيد : « . . . محبوب على غير قياس ، هذا الأكثر . وقيل : مُحَبَّب ، بالفتح ، على القياس » . وجاء مثله عن الأزهري في أحد ثلاثة أقوال له . والثاني هو قوله : « حَبَّ الشَّيْءُ فهو محبوب ، ثُمَّ لَا تَقُلْ : حَبَبْتُهُ ، كما قالوا : حَبَّنُ فهو مجنون ، ثم يقولون : أَحَبَّهُ الله » ، والثالث أَنَّ « حَبَبْتُهُ » لغة حكاها القراء .

قلت : قد حكى سيويه : حَبَبْتُهُ وَأَحَبَبْتُهُ ، وجاء في « الصحاح » مثله ، قال : « أَحَبَّه فهو مُحَبَّبٌ ، وَحَبَّ يَحِبُّهُ ، بالكسر ، فهو محبوب » - هكذا ردُّ كلاً إلى فعله ، وأصاب شاكلة الصواب . وَحَبَّ وَأَحَبَّه لُغَتَانِ فصيحتان شائعتان في كلام العرب .

وعلى اللغة الأولى قرأ أبو رجاء الموطدي قوله تعالى في « سورة آل عمران ٣١ » : ﴿ قُلْ : إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ . وقال غيلان بن شجاع التَّهْمَلِيُّ :

أَجِبْ «أَبَا مُرْوَانَ» مِنْ أَجْلِ تَعْرِهْ وَأَعْلَمْ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ  
وَوَاللَّهِ ، لَوْلَا تَعْرِهْ مَا حَبَبْتُهُ وَكَانَ «عِيَاضُ» مِنْهُ أَدْنَى «وَمَشْرِقُ»  
وَأَنشَدَ أَبُو الْعَاسِمِ الْمَبْرَدِيُّ فِي «الْكَامِلِ» :

لَمَمَّسْرُكُ إِنِّي وَطِلَابٌ بِمَضَرٍ لَكَ الْمُرْدَادُ بِمَا حَبَّ بَعْدَا  
وقال أَبُو الطَّيِّبِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمُتَنَبِّي :

حَبَبْتُكَ قَلْبِي بِمِثْلِ حَبِّكَ مَنْ نَأَى وَقَدْ كَانَ غَدَاراً ، فَكُنْ أَنْتَ وَافِياً  
وعلى اللغة الثانية « أَحَبَّ فهو مُحَبَّبٌ » ، جاء قول عُثْرَةَ الْعَبْسِيَّةِ :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ ، فَلَا تَطْلِي غَيْرَهُ ، مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ  
وقالت هُنْدُ بِنْتُ أَبِي سَفْيَانَ ، تَرْقِصُ ابْنَهَا عَبْدَ اللَّهِ مِنْ زَوْجِهَا الْحَارِثِ

ابن نوفل بن عبدالمطلب ، وقد لَقَّبَتْهُ «بَيْتَةً» ، وهو حكاية صوت الصَّبِيِّ :

لَأَتُحَكِّنَ : بَبُ جَارِيَةً تَحْدُبُهُ  
مُكْرَمَةً مُحَبَّبَةً تَجِبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ

أي جارية ضخمة تغلب بساء قرش بحسبها.  
وقال الآخر :

ومن يساد آل نربوع يُجب يأتك منهم خير فيان العرب  
المنكب الأيسر والردف المسحب  
والردف : هو الذي يخلف الرئيس أو الملك ويعينه ، نحو الوزير .

( د ) أحزنه الأمر ، فهو محزون . قال بعض رواة اللغة : « شاذ ، لأنه لا يقال : حزنه الأمر ، ولكن يقال : أحزنه فهو محزون » .  
وهذا الراوي إنما حكى ما تآدى إلى سمعه ، ولم يحققه ، ولم يجته أن العرب قالوا : حزنه الأمر أيضاً ، وحزنه لغة قرش ، وأحزنه لغة تميم ، وكلتاها فصيحة ، وقد قرئ بهما قوله تعالى في «سورة يوسف/ ١٣/ : ﴿ إِنِّي لَنَحْوُنِي أَن تَذْهَبَا بِهِ ﴾» .

ومن هنا قال بعض الرواة « سَمِعَ : مُحْزَنٌ » كما في « لسان العرب » .  
فمحزون من : حزنه ، ومُحْزَنٌ من : أحزنه ، قياساً وسماعاً .

( هـ ) أجنه الله ، فهو مجنون . قال الجوهري في « الصحاح » : « جُنَّ الرجلُ جنوناً ، وأجنه الله ، فهو مجنون ، ولا تقل : مُجَنٌّ » ، وقال ابن منظور في « لسان العرب » : « وأجنه الله فهو مجنون ، على غير قياس ، وذلك لأنهم يقولون : جُنَّ فَبُنِيَ المفعول من أجنه الله على هذا » .

والصحيح أن العرب إنما بنوا جُنَّ من « جَنَه » ، لا من « أجنه » ، كما نص عليه سيوطي في « الكتاب » . وقد يجوز أن يقال إنهم استغنوا به عن « مُجَنٌّ » من : أجنه ، ولكنه لا يمنع إذا احتج إليه ، لأنه قياس في العربية . وكذلك حكم كل ما جاء من هذا النوع من ألفاظ الباب التي رُغم شدودها . وإليه سأردّها .

( و ) أحمه الله فهو محموم . قال الجوهري : « وحَمَّ الرجلُ ، من الحمى ، وأحمه الله عز وجل فهو محموم ، وهو من الشؤدة » . وقال ابن منظور والزبيدي : « من دُبدب قال في تخريج محموم : « هو محموم به » ، وقال ابن سيده :

« ولست منها على ثقة ، وهي أحد الحروف التي جاء بها « معوم » من « أعله » ، لقولهم فُعل ، وكأنَّ حَمَّ وُضعت فيه الحمى » ، كما أن « قُين » جعلت فيه الفتحة » .

والصحيح أن « المحموم جار على قياسه من الثلاثي المتعدي : « حَمَّ » ، كقظه « جَنَه » ، أو من « حَمَّ » المبني للمجهول ، وهو منه ، لا من : أحمه . ولا معنى لقولهم أسقطوا منه ألف ثم بنوا منه « حَمَّ » فقالوا منه « محموم » ! « ومُحَمَّ » من « أحمه » قياس صحيح في العربية ، وجائز أن يقال : استغني عنه بِحَمَّ فهو محموم .

( ز ) أرضه الله فهو مأروض . جاء في « تاج العروس » : « الأرض : الرُذامُ ، نقله الجوهري . والأرض : النُقضة والرعدة . والمأروض : المزكوم . وقار الضغاني : وهو أحد ما جاء على « أعله فهو مفعول » . وقد أرض ، كغبن ، أرضاً ، وأرضه الله إيراً ، أي : أركمه ، نقله الجوهري » .

وهو كما ترى من جنس : أجنه فهو مجنون ، وأحمه فهو محموم ، وأقول في نفي الشذوذ عنه ما قلته فيهما : فذلك هو المذهب الذي يلائم منطق العربية .

( ح ) أزعه ، فهو مزعوق . قال الجوهري في « الصحاح » : « قال الأسعبي : يقال : أزعته فهو مزعوق ، على غير قياس » ، وقال ابن منظور في « لسان العرب » : « زَعَقَهُ ، وزعق به ، وأزعه ، وهو مزعوق وزعيق : أفزعه ، على غير قياس ، ومعناه مزعوق » .

وفي عبارته اضطراب وعموض ، فقد ذكر ثلاثة أفعال : فعلاً ثلاثياً متعدياً ، ويحي منه مزعوق ، وفعلاً ثلاثياً لازماً متعدياً بالياء ويحي منه مزعوق به ، وفعلاً رباعياً متعدياً ويحي منه مزعوق . غير أنه ألحق بها مشتقين ، وأردف قائلاً « على غير قياس » ، ولم يعين ما عناه . وأحسن ما في كلامه أنه نص على « زَعَقَهُ » ، وهو بسقط دعوى مجيء « مزعوق » من « أزعه » . وبعضه نقل الجوهري عن الأمازيغي ، بعد حكايته قول الأصمعي السابق : « زعقته فهو مزعوق » . وأنشد :

لكن ابن سيده حكى في «المختص» عن أبي عبيد، عن الأموي العكس، أي أنه قال: أزعفته فهو مزعوق، ثم قال: «وقال غيره: زعفته، بغير ألف، فانزعق، أي: فرغ. فإذا كان هذا، فمزعوق على القياس.

(ط) أركمه الله فهو مزكوم. قال الجوهري في «الصحاح»: «وقد رُكِمَ الرَّجُلُ وأركمه الله، فهو مزكوم، يُبَيَّن على: رُكِمَ».

أقول: إن البناء على «رُكِمَ» للمجهول، يستلزم وجود «رُكِمَهُ»، بغير ألف. وقد أغفله «الصحاح»، وذكره «القاموس المحيط»، قال: «وقد رُكِمَ، كُعِنِي، وأركمه، فهو مزكوم». وهذا تخطيط. والنص على «رُكِمَهُ» بغير ألف، يقطع باشتقاق مزكوم منه، لا من أركمه الرباعي، فلا شذوذ فيه.

(ي) أسعده الله، فهو مسعود. قال الزبيدي: «ولا يقال: مُسْعِد، كمُكْرَم، مجازاة لـ «أَسْعَدَ» الرباعي، بل يقتصر على مسعود، اكتفاء به، كما قالوا: محبوب ومجنون ونحوها من أفعال رباعية».

وأقول: إن العرب قد قالوا: سَعِدَ الرَّجُلُ فهو سعيد، وسَعِدَ من سَعَدَهُ، لا من أسعده، قال الأزهري: «وسعيدٌ يجوز أن يكون بمعنى مسعود، من سَعَدَهُ الله»، فوجب إلحاق مسعود بفعله الثلاثي، واستعمال «مُسْعِد» من أسعده إذا احتج إليه، وهو قياس في العربية، ومنعته تحجيراً للواسع وتحكماً باطلاً.

(ك) أسله الله، فهو مسلول. قال ابن منظور في «لسان العرب»: «سُلَّ، وأسله الله فهو مسلول: شاذٌ على غير قياس: قال سيبويه: كأنه وُضِعَ فيه السُّلُّ».

والصحيح أن بناء «مسلول» عند سيبويه، هو على «سَلَهُ»، وليكنه فيما يرى استغنى عنه بـ «أسله»، قال: «فإذا قالوا: سُلَّ، فإنما يقولون:

جعل فيه السُّلَّ». هذا ما صرح به في «الكتاب»، والاستغناء بلفظ عن لفظ شيء، والشذوذ شيء. ولكن هذا الاستغناء لا يذهب بحق استعمال «السُّلَّ» من أسله الرباعي متى احتج إليه.

(ل) أضاده الله، فهو مضوود. قال الزبيدي: «الضُّودُ... الرُّكَامُ، وقد ضُيِدَ كُعِنِي ضُوداً: رُكِمَ، فهو مضوود. وأضاده الله تعالى فهو مضوود، ومضاد». ثم ساق كلام ابن سيده في تخريج «مضوود» على طرح الزائد، أو كأنه جعل فيه ضاد، ثم قال: «وأباها أبو عبيد».

وهذا النص في «لسان العرب» أيضاً، إلا قوله: «فهو مضوود» بعد «رُكِمَ». وقد أصاب في الأول، إذ بنى مضووداً على ضُيِدَ، وضُيِدَ مبنى على ضَلَّاهُ لا أضادهُ، ولا معنى لسطح ألفه، ونقله إلى الثلاثي. وخلط في الثاني، إذ زعم بناء مضوود ومضاد معاً على الرباعي، بعد أن قرَّر بناء مضوود على ضُيِدَ الثلاثي المبني للمجهول.

(م) أضعفه، فهو مضعوف. قالوا: جاء على غير قياس، عن أبي عمرو كما في «الصحاح»، واستشهدوا ببيت لبَّيْ العائري:

وعالين<sup>(٣)</sup> مضعوفاً وفرداً شموطه جماناً ومزجاناً يشكُ المفاصلا

وقال المعري في «عتب الوليد» معلقاً على بيت البحتري في رثائه وصيفاً التركي:

تعيب أهل النضر عنه، وأحضرت<sup>(٤)</sup> سفاهة مضعوف وتكثير ناصح

: «مضعوف، كلمة قليلة الاستعمال، وإذا حملت على القياس فإنما يراد: رجل فيه ضعف، ولا يستعمل: ضعف فهو مضعوف. وهذا مثل قولهم: مجنون: أي به جنَّة، ولا يقولون: جنَّه الله، وإنما يقولون: أجنَّه. ولهذا نظائر، مثل قولهم: مكذوب (كذا، والصواب مكزوز) إذا أصابه الكُذاد (كذا، والصواب: الكزاز)، ومقرور إذا أصابه القُر. فإذا رُدَّ الفعل إلى الفاعل، دخلت الهمزة، فقيل: أقرَّه الله، وأكَّده (كذا، والصواب:

أَكْرَهَ ) ، ونحو ذلك .

ثُمَّ قَالَ : « وَأَمَّا قَوْلُ لَبِيدٍ :

وَعَالِيَيْنَ مَضْغُوفًا كَثِيرًا سَمُوطُهُ جُمَانًا وَمَرْجَانًا يَشْكُ الْمَفَاجِيلَا

فهو راجع إلى مثل حال الأول ، إلّا أنّ « المضعوف » في قول لبيد مراد به الكثرة ، من قولهم : « أضعفت الشيء » ، وضاعفته ، إذا أضفت إليه مثله أو أكثر .

وكيف كان المراد بمضعوف ، فإنّ دعوى شدوده غير مُسلّمة ، وما قاله المَعْرِيّ في محاولة حمله على القياس ، هو قول سيبويه في تخريج المجنون والمسلول . لكنّ فات المَعْرِيّ صدر كلامه من أنّ بناءهما في الأصل على جنتته وسلّته . وهذا هو الحقّ . وما جاء من كلامه بعد ذلك إنّما هو صناعة نحوية ، متكلّفة ، لا حاجة بنا إليها . وقد أسلفت في الكلام على « أبرزه فهو مبروز » بيتين لبّيد صاحب هذا البيت ، واستدلال الجَوْهَرِيّ بهما على أنّ « مبروزاً » هولته ، وقد جرى في « مضعوف » في هذا البيت على لغته أيضاً ، فلا شدود فيه . وإذا أغفلت المعاجم « ضَعَفَهُ » بمعنى « أضعفته » فإنّ في فرعه الوارد في الكلام الفصيح دليلاً شاهداً عليه لا محالة .

( ن ) أقرّه الله ، فهو مقررور . قال الجَوْهَرِيّ في « الصحاح » : « وأقرّه الله ، من القُرّ » البرد ، فهو مقررور : على غير قياس ، كأنه بُنيَ على : « قُرّ » ، وزاد ابن منظور : « ولا يقال : قرّه » . وكذلك خرّجه ابن سيده على طرح الزائد ، أي ألف أقرّ ، ثمّ بنائه على المجهول . والصحيح هو مذهب سيبويه في نظائر هذا اللفظ كالمجنون والمسلول . . . فقد قرّر أنّ جُنّ ونحوها إنّما بنيت على جته ، لا على أجهته ، واستغني بقول عن أفعل . والقول بالاستغناء يلفظ عن لفظ جائز ، وليكنه لا يسقط حتّى استعمال المتروك متى دعت الحاجة إليه .

( س ) أكرهه ، فهو مكروب . قالوا : إنّهُ شاذٌّ على غير قياس . وهو خطأ من قائله ، فإنّ العرب قد قالوا : « كَرِبَ فلاناً الأمر والغم » ، وكَرِبَهُ العَبءُ إذا اشتدّ

عليه ونُقِلَ فهو مكروب » ، وفي الحديث : « كان النبيّ ، صلى الله عليه وسلّم ، إذا أتاه الوحي كُرب له » .

( ع ) أكرهه الله ، فهو مكروز . قال ابن منظور في « لسان العرب » : « وقد كُرّ الرجلُ ، على صيغة ما لم يُسم فاعله : رُكِمَ ، وأكرهه الله فهو مكروز ، مثل : أكرهه الله فهو محموم . وهو تشنج يصيب الإنسان من البرد الشديد ، أو من خروج دم كثير . واقتصر الجَوْهَرِيّ في « الصحاح » على كُرّ الثلاثي ، فقال : « وقد كُرّ الرجلُ فهو مكروز ، إذا تقبّض من البرد » ، ولم يزد عليه . وكُرّ ، بناؤه على كُرّه ، والكاف والزاي أصل للتقباض واليأس كما تدلّ عليه جملة معاني هذه المادة ، وقد جاء فيها : « كرزت الشيء فهو مكروز » ، أي ضيقته « كما جاء في « الصحاح » وغيره .

( ف ) أكمده ، فهو مكمود . أهمله الجَوْهَرِيّ في « الصحاح » . وذكره ابن منظور في « لسان العرب » ، والمجد في « القاموس المحيط » ، والزبيدي في « تاج العروس » . وقد خصّه ابن منظور بمداواة موضع الوجع بالكمداءة ، وقال : « . . . وقد أكمده فهو مكمود : نادر » ، وخصّه المجد بالخزن والغمّ كما يهدي إليه سياق كلامه ، ويفسره صنيع الزبيديّ ، ثمّ اعتراضه من بعد بأن يكون موضع « أكمده فو مكمود على مداواة موضع الوجع بالكمداءة كما هو صنيع ابن منظور في « لسان العرب » .

والذي يعيننا من ذلك هو دعوى اشتقاق مكمود من أكمده ، وهي مرفوضة أصلاً ، فإنّ أكمده مفعوله « مُكَمَد » لا مُحَالَة ، والمكمود من كمدّه ، ولا عبرة بعدم إثباته في المعاجم كنظائر له ، فما أغفلته شيء وافر ، ولنا أن نستبدل بالفرع على الأصل دون اللجوء إلى المخارج النحوية المتكلفة .

( ص ) ملفوحة . جاء في « المصباح » : « أَلْقَحَ الفحلُ الناقة ، فهي ملفوحة ، على غير قياس » . وهي عند أبي عبيد من قولهم : « لُقِحَتْ ، كالمحموم من حُمّ ، والمجنون من جُنّ » ، وعند ابن الأثير من : « لُقِحَتِ الناقة ،

وولَّدها ملفوح به ، إلا أنهم استعملوه بحذف الجار ، والناقة ملفوحة ، وأجراها الجَوْهَرِيّ على قياسها ، قال : « المَلَقِيحُ : الفحول ، الواحد ملقح ، والمَلَقِيحُ ، أيضاً : الإناث التي في بطونها أولادها ، الواحدة مَلَقِيحَةٌ بفتح القاف » . وما قرره ابن الأثير هو الحق . ولا ريب في أنَّ ملفوحة من لَقَحَتْه ، لا من أَلَقَحَتْها . وفي « لسان العرب » : « قال الأزهري في قول أبي النجم : وقد أَجَنَّتْ عِلْفًا مَلَقُوحًا » .

: يَغْنِي لِقْحَتَهُ مِنَ الْفَحْلِ ، أَي : « أَخَذَتْهُ » .

( ق ) أَمْلَأَهُ اللهُ ، فهو مملوء . قال الجَوْهَرِيّ : « والمَلَأَةُ ، بالضم ، مثل المُنْعَةِ : الرُّكَام ، ومُلِيءُ الرُّجُلِ وأَمْلَأَهُ اللهُ ، أَي : أَرْكَمَهُ ، فهو مملوء ، على غير قياس ، يحمل على مُلِيءٍ » . ومثل هذا في « لسان العرب » و « تاج العروس » .

ولا ريب في أنَّ القول بحمل « مملوء » على « مُلِيءٍ » ، معناه نفي صفة الشُّذُود عنه ؛ لأنَّ مُلِيءٌ يستلزم « مَلَأَهُ » الثلاثي ، وهو عند سيبويه مما استغني بالاشتقاق منه عن الاشتقاق من الرباعي ، ولكنَّ ذلك لا يمنع منه إذا احتيج له ؛ لأنَّه قياس في العربية .

( ر ) أثبت الله الثَّبات ، فهو منبوت . ذكره الجَوْهَرِيّ في « الصحاح » ، وقال : « على غير قياس » ، وذكره المجد في « القاموس المحيط » بإسقاط هذه العبارة . وأضافها الزَّيْدِيُّ ، في شرحه مُصَرَّحاً ، إلى الجَوْهَرِيّ ، وأهمله « لسان العرب » جملةً في ( ن - ب - ت ) . وذكره في ( س - ر - ر ) استطراداً عن ابن سيِّدة ، وجاء « المنبوت » وفعله في عبارته مُصَحِّفٌ بالثاء « المنبوت » و « أثبتته » ، قال : « والمَثَلُ الذي جاء : كُلُّ مُجْبِرٍ بِالْخَلَاءِ مُسَرٌّ » ، قال ابن سيِّدة : حكاه أثار بن لقيط ، إنما جاء على تَوْهَمٍ « أَسَرٌّ » ، كما أنشد الآخر في عكسه ( وهو رَجَزٌ غامضٌ ) :

وبلد يُغْنِي عَنِ التَّمُوتِ يُغْنِي كَأَعْضَاءِ الرُّوَى الْمَثُوتِ

أراد : المثبت (؟) ، فتوهم « ثَبَّتَهُ » (؟) ، كما أراد الآخر « المسرور » فتوهم : « أَسَرٌّ » .

وَرَعِمَ التَّوْهَمُ هذا ، تعليل جديد يقرره ابن سيِّدة ، قد أثبت رأيي فيه في كلامي على « سَرَّهُ فهو مُسَرٌّ » ، ولي تنفيذ له لا يحتمله الموضوع . وقد عودنا ابن سيِّدة توجيه نظائر هذا اللفظ كما سبق بأنها على طرح الزَّائِد . فما عدا مِمَّا بدا ؟ ولو كان له ولنظرائه من اللغويين منهج عِلْمِيٍّ مَتَّبِعٌ ، لجرى على سَنَبَتِهِ ، ولم يُعَدِّدْ صَوْرَ التَّعْلِيلِ والتَّوْجِيهِ في الألفاظ المتماثلة . وأعيد هنا ما قلته في « سَرَّهُ فهو مُسَرٌّ » : « إنَّ المنبوت يستلزم ثَبَّتَهُ بمعنى أثبتته لا مُحَالَةً ، حقيقة لا تَوْهَمًا ، لكنَّ أصحاب المعاجم لِأَثَرٍ ما قد أثبتوا الْفَرْعَ وأهملوا الأصل ، ولذلك نظائراً كثيرة فيها ، ولنا أن نستدلَّ بالفرع على أصله ، ونستهدي بالوصف على فعله ، وهو مذهب اعتمده أبو علي الفارسي وابن جنِّي ، ويُقَرِّهُمَا عليه لوجاهته .

( ش ) أَمَّهُ اللهُ ، فهو مهموم . ذكره السُّيُوطِيُّ في « المزهَر » عن « الغريب المصنَّف » لأبي عُبَيْدٍ في جملة أَلْفَاظٍ من هذا الضَّرْبِ ، ولَفْظُهُ : « .. وَأَمَّهُ اللهُ ، من الهم ، وكُلُّ هذا يقال فيه « مفعول » ، ولا يقال فيه « مُفَعَّلٌ » . . » .

ولم أجد النَّصَّ على شُذُودِهِ في « الصحاح » و « لسان العرب » و « القاموس المحيط » و « تاج العروس » ، وإنما وجدت فيها : « هَمُّهُ الْأَمْرُ ، وَأَمَّهُ : إِذَا حَزَنَهُ وَأَقْلَقَهُ » ، أي الفعلين الثلاثي والرباعي ، ليس غير ، ومن الأول يقال مهموم ، ومن الثاني مُهِمٌ « اسم فاعل » ، « ومُهَمٌ » « اسم مفعول » قياساً ، غير أنَّه يظهر من شيوخ « مهموم » في الكلام أنهم اكتفوا به عن الاشتقاق من الرباعي . ولو أرادوه ، لسأغ لهم ؛ لأنَّه قياس في العربية .

( ت ) أَمَّهُ اللهُ ، فهو مهمون<sup>(٨)</sup> . ذكره الجَوْهَرِيّ في « الصحاح » ، وأحمد ابن فارس في « المجمل » ، وابن منظور في « لسان العرب » ، والمجد في « القاموس المحيط » ، ولم يُنْصَحُوا على شُذُودِهِ ، لظهوره . ونصَّ عليه الزَّيْدِيُّ في « تاج العروس » بأنَّه « كَأَمَّهُ فهو مهموم » ، وقال : « وله نظائر » .

وقد يَبْتَنُّ الرَّأْيُ فِي أَحَمُّهُ فَهُوَ مُحْمُومٌ وَنَظَائِرُهُ ؛ وَلَا يَتَغَيَّرُ مَا أَقُولُهُ هُنَا عَمَّا قُلْتُهُ هُنَاكَ .

( ث ) أَوْجَدَهُ ، فَهُوَ مُوجِدٌ . فِي « لِسَانِ الْعَرَبِ » : وَجَدَ الشَّيْءُ عَنْ عَدَمٍ ، فَهُوَ مُوجِدٌ ، مِثْلُ : حُمٌّ فَهُوَ مُحْمُومٌ ، وَأَوْجَدَهُ اللَّهُ ، وَلَا يُقَالُ : وَجَدَهُ ، كَمَا لَا يُقَالُ : « حَمٌّ » . وَفِي « تَلَاخِ الْعُرُوسِ » : وَأَوْجَدَ اللَّهُ الشَّيْءَ مِنْ الْعَدَمِ ، فَوَجَدَ ، فَهُوَ مُوجِدٌ : مِنَ التَّوَادُرِ ، مِثْلُ : « أُنْجِنَهُ اللَّهُ ، فَجُنَّ ، فَهُوَ مُجْنُونٌ » .

يَلَاظُ أَنَّ الْأَوَّلَ بَنَى « الْمَوْجُودَ » عَلَى « وَجَدَ » ، قِيَاسًا عَلَى حُمٍّ فَهُوَ مُحْمُومٌ ، وَأَجَازَ « أَوْجَدَهُ » ، وَلَمْ يَرْبِطْ بِهِ « الْمَوْجُودَ » ، وَلَكِنَّهُ مَنَعَ « وَجَدَ » بِمَعْنَى « أَوْجَدَهُ » ، كَمَا مَنَعَ « حَمٌّ » . وَالثَّانِي جَعَلَ « وَجَدَ » مَطَاوِعًا لـ « أَوْجَدَهُ » ، وَبَنَى مِنْهُ « الْمَوْجُودَ » ، وَقَرَّرَ نِدْرَتَهُ أَيْ شُدُوذَهُ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَبْسُرْ يَلَاظُ صَلَتهُ بِالرُّبَاعِيِّ وَاشْتِقَاقَهُ مِنْهُ ، وَهُوَ تَنَاقُضٌ وَاضِحٌ .

وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَبِيوِيَّةٍ ، وَهُوَ أَنَّ جَرْنَ وَنَحْوَهُ إِنَّمَا يُبْنَى عَلَى جَنْهُ ، لَا عَلَى أَجْنَتِهِ الرُّبَاعِيِّ ، ثُمَّ اسْتَفْنَى بِالِاشْتِقَاقِ مِنْهُ عَنِ الْاشْتِقَاقِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ ، فَالصَّلَةُ بَيْنَ « الْمَوْجُودِ » وَ« أَوْجَدَهُ » ، عَلَى هَذَا ، مُنْقَطِعَةٌ مِنْ حَيْثُ الْاشْتِقَاقُ . وَقَوْلُهُ بِالِاسْتِغْنَاءِ بِهِ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الرُّبَاعِيِّ ، هُوَ شَيْءٌ آخَرٌ ، وَلَيْسَ مُؤَدَاهُ حَظَرُهُ ، فَلِكُلِّ مَوْضِعٍ فِي الْكَلَامِ .

( خ ) أَوْدَعَهُ ، فَهُوَ مَوْدُوعٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِّي فِي « الْخَصَائِصِ » عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ . . قَالَ : « وَمِثْلُهُ « أَي مِثْلُ : أَحْبَبَهُ وَأَجَنَّهُ وَأَرْكَمَهُ » . مَا أَنْشَدَنَاهُ أَبُو عَلِيٍّ مِنْ قَوْلِهِ :

إِذَا مَا اسْتَحَمْتُ أَرْحُمُهُ مِنْ سَمَائِيهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدٌ مُصَدِّقٌ  
قَالَ : وَهُوَ ، مِنْ : أَوْدَعْتُهُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ جَاءَ عَلَى « وَدَعَ » .  
أَقُولُ : هَذَا الْبَيْتُ ، قَائِلُهُ حُفَافٌ بْنُ نُدْبَةَ ، وَفِي لَفْظِ « مَوْدُوعٌ » ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

الْأَوَّلُ : أَنَّ مَعْنَى « مَوْدُوعٌ » : مَتْرُوكٌ ، لَا يُفْضَرُ وَلَا يُزَجَرُ ، وَهُوَ تَفْسِيرُ الْجَوْهَرِيِّ

الثَّانِي : أَنَّهُ هَا هُنَا مِنْ : الدَّعَا الَّتِي هِيَ السَّكُونُ ، لَا مِنَ التَّرْكِ ، أَيْ : أَنَّهُ جَرَى وَلَمْ يَجْهَدْ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ بَرِّي . وَيُقَالُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى : وَدَعَ يَدْعُو دَعَةً وَوَدَاعَةً ، وَوَدَعَهُ فَهُوَ وَدِيعٌ وَوَادِعٌ . وَقَالَ ابْنُ بَرَزُوجٍ : فَرَسٌ وَدِيعٌ ، وَمَوْدُوعٌ ، وَمَوْدُوعٌ .

الثَّالِثُ : أَنَّ وَدَعَهُ ، أَيْ : تَرَكَهُ ، فَهُوَ مَوْدُوعٌ عَلَى أَصْلِهِ ، جَاءَ فِي الشَّعْرِ عَلَى الضَّرُورَةِ . وَهَذَا الْقَوْلُ - وَيَنْسَبُ إِلَى ابْنِ جَنِّي كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ - مَبْنِيٌّ عَلَى ادِّعَاءِ إِمَانَةِ هَذَا الْفِعْلِ وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْهُ ، فَلَا يُقَالُ : وَدَعَهُ يَدْعُو وَدَعًا ، وَلَكِنْ يُقَالُ : تَرَكَهُ يَتْرُكُهُ تَرْكًا ، وَلَا ذَغَ وَلَكِنْ أَنْزَلَ ، وَلَا وَادَعَ وَمَوْدُوعٌ وَلَكِنْ تَارَكَ وَمَتْرُوكٌ ، وَأَنَّ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ ضَرُورَةٌ .

وَذَلِكَ قَوْلٌ بَاطِلٌ مُطَرَّحٌ ، كَيْفَ وَقَدْ وَرَدَ كُلُّ ذَلِكَ فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ ، فِي الْقِرَاءَاتِ وَالْحَدِيثِ ، كَمَا وَرَدَ فِي قَدِيمِ الشَّعْرِ جَاهِلِيٍّ وَإِسْلَامِيٍّ ؟  
فَأَمَّا فِي الْقِرَاءَاتِ ، فَقِرَاءَةُ عُروَةَ بْنِ الرُّبَيْسِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي « سُورَةِ الصُّحُفِ / ٣ » :

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ، بِتَخْفِيفِ الدَّالِ ، أَيْ : مَا تَرَكَكَ رَبُّكَ ، وَهُوَ بِمَعْنَى ( وَدَّعَكَ ) فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « لَيْتَهُمْ أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ ، أَوْ لَيْتَهُمْ عَلَى قُلُوبِهِمْ » ، أَيْ : عَلَى تَرْكِهِمُ الْجُمُعَاتِ وَالتَّخَلُّفِ عَنْهَا .

وَأَمَّا الشَّعْرُ ، فَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ ، وَيُرْوَى بِبَعْضِ اخْتِلَافٍ لَأَنَسَ

ابْنَ زَنْبِيهِمُ اللَّيْثِيَّ ، وَلِسُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ أَيْضًا :  
لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَيْلِي مَا أَلَذِّي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعُهُ ؟  
أَيْ : تَرَكَهُ . وَقَوْلُ الْآخَرِ :

فَسَعَى مَسْعَاهُ مِنْ قَرْيَةٍ  
أَي : ترك . وقول مَعْنِ بْنِ أَوْس :  
عَلَيْهِ شَرِيبٌ لَيْنٌ وَأَدْعُ الْعَصَا  
أَي : تارك العصا . ومثله قول الآخر - أنشد أبو علي الفارسي  
في « البصريّات » :

فَأَيُّهُمَا مَا أَتَيْتُ ، فَلَيْتَنِي  
ثُمَّ قَوْلُ خُفَّافِ بْنِ ثَذْبَةَ الَّذِي أَنشده أبو علي أيضاً فيما حكاه ابن جني :  
إِذَا مَا اسْتَحْتَمْتُ أَرْضَهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مُؤَدِّعٌ وَوَعْدٌ مُصَدِّقٌ  
أَي : متروك ، على تفسير الجوهري ، وفعله : وَدَّعَهُ ، لا : أَوْدَعَهُ ، وبه  
يظهر خطأ أبي علي الفارسي في بنائه له على : وَدَّعَ .

\*\*\*

٧ - جاء في « المزهري » : « لم يأت اسم المفعول من « أفعل »  
على « فاعل » إلا حرف واحد ، وهو قول العرب : أَسَمْتُ المائِثَةَ في المَرْعى  
فهي سائمة ، ولم يقولوا : مُسَامَةٌ ، قال تعالى : ﴿ فِيهِ تَبْيُحُونَ ﴾ من : أَسَامَ  
يُبِيحُ . واستظهر السيوطي على تخريجه بقول ابن خالويه : أَحَسَبَ المراد :  
أَسَمْتُهَا أَنَا ، فسامت هي ، كما تقول : أدخلته الدارَ ، فدخل ، فهو داخل .

وهذه الدعوى : دعوى أَنَّ العرب لم يقولوا « مُسَامَةٌ » ليست بسليمة ،  
وما خالهُ في تحريرها ابن خالويه ، ليس بالذي يركن إليه !  
أما الدعوى فتحريها أَنَّ « سائمة » لفظ مشتق ، و « مُسَامَةٌ » كذلك لفظ  
مشتق ، وكلاهما يجري عليه من الحكم ما يجري على سائر المشتقات في كلام  
العرب على إطلاقه بلا منع ولا قيد ولا شرط ، ولا يُرْكَنُ في ذلك إلى السماع ؛  
لأنَّ نَعْرَفَ كُلَّ مُشْتَقٍّ تَنَطَّفَعُ العرب من طريقه متملِّز ، وممتنع عقلاً وعرفاً ،  
ومن المجازفات أن يقال غير هذا .

وأما تخريج ابن خالويه ، فإنه إنما تكلم فيه على « سام » الثلاثي اللازم

وما يشتق منه ، لا على « أسام » الرباعي المتعدي ، فجعل الثاني مطاوعاً  
للأول ، وخرج إلى الاشتقاق منه تاركاً « أسام » جانباً ، لئلا يعلّق ذهنه بصورة  
الدعوى وحسبانه إياها سليمة . . فما زاد على أَنَّ فَسَّرَ الماءَ بعد الجهد بالماء .  
والأمر في المشتقات إنما يرجع في جملته إلى القياس دون السماع ، وما يخصّ  
بالسماع إنما هو الفعل . . وفي هذه المادة ، نجد العرب قالوا : سامت الماشية ،  
إذا رعت حيث شاءت ، وأجروا اسم الفاعل منه على قياسهم فقالوا :  
« سائمة » ، ثُمَّ تَوَسَّعُوا فيها فأطلقوها اسماً لما يرعى من الإبل والخيل والنعم ،  
وسموا الموضع الذي تسومه ، أي : تَلْزُمُهُ ولا تَبْرَحُ منه : « السَّام » ، وهو قياس  
أيضاً . ثُمَّ احتاجوا ، عند إرادتهم إخراجها إلى الرعي ، إلى تعديته ، فقالوا :  
أَسَامَهَا إِسَامَةً ، وَسَمَّوْهَا تَسْوِماً ، ويحيى اسم المفعول منهما في كلامهم  
« مُسَامَةٌ » و « مُسَوِّمَةٌ » قياساً مُطَوِّدًا لا تَوَقُّفَ فيه ، ولا يُطْلَبُ فيه السماع .  
وقد جاءت « المُسَوِّمَةُ » في قوله تعالى ، في «سورة آل عمران/ ١٤» :  
﴿ وَالْخَيْلَ الْمُسَوِّمَةَ ﴾ ، وفُسرَت تفسيرين : المُرْسَلَةُ للرعي ، والمُعْلَمَةُ ذات  
الغرة والتحجيل .

هذا هو كلام العرب ومَنطَقُهُ .

\*\*\*

تلك هي جملة ما أصبته في دواوين اللغة وكتب النحو من المشتقات  
التي زعموها جاءت شواذاً على غير القياس ، في باي اسم الفاعل واسم  
المفعول . ويلحق بها ما فاتني منها ، فَرُدُّهُ إلى القانون الذي أجرته عليها .  
انطلاقاً من مراعاة أصلين ، اعتمدتهما فيما تدارسته ، وأقمت عليهما عمود  
البحث والنقاش والتوجيه .

فأما الأصل الأول ، فهو هذا القانون اللغوي العام الذي استقر في فطرة  
العرب ، وصدروا عنه في كلامهم ، تصريفه وإعرابه ، شجيه وطبعاً ، وأجروه  
في ذلك قياساً مُطَوِّدًا لا يَتَوَقَّفُ ، بقرّة الطبع وزهافة الجس ، وتأتبت سلاتفهم

الانحراف عنه ، كما رويت ، في صدر البحث ، من شواهد حديث أبي عمر الجرمي والأعرابي الذي أراد امتحان فصاحته قبل أخذه اللغة عنه تحريماً للفصح الصحيح ، والتزاماً للأمانة ، على جاري سنة علماء العربية الثقات الأمناء في صدر عهد الرواية .

وأما الأصل الثاني ، فهو التهذي بالأصول التي لم تُدَوَّن في دواوين اللغة ( وفي هذا كلام يطول ) بالفروع التي وردت في كلام الفصحاء من طريق الروايات الصحيحة ، والبناء عليها فيما أوردت وناقشت من مزاعم الشذوذ . وقد تنبه إلى هذا الأصل أبو علي الفارسي من أئمة العربية في المئة الرابعة الهجرية ، وحكاه عنه تلميذه ابن جني ، إذ قرر « أن الفرع يدل على أصله ، والوصف يهدي إلى فعله ، فإذا صحَّت الصفة فالفعل حاصل في الكف » ، أو كما قال .

ولكن العجيب أنهما لم يطبقاه ، ولم يستفيدا منه في تخريج بعض ما عنَّ لهما من هذه الألفاظ ، فتسكعا — كما مثلهما ممن ذكرت في ثنايا البحث — في بنيات الطرق ، وأخذوا فيما أخذ فيه غيرهما يضربان ذات اليمين وذات الشمال ، وتعترا كما تعتروا ، إذ لم يسلكوا الجدَّ لِيَسْتَمُوا العشار ، وانتشرت أقوالهم في ذلك على مناجي شتى ، وقد أرادوا المَخَارَج ، فوقعوا وأوقَعُوا في المَخَارَج ، ولم يلتقوا فيها — وما عَرَضُوا له أشباه متماثلة — على رأي بعينه ، يُرِج عنها العلة ، ويُرْجِعها إلى نصاب ، بل رُبُّما قالوا قولاً في لفظ ثم قالوا بخلافه في نظيره ، فما زادوا مزاعم الشذوذ بذلك إلا تهويشاً وتعقيداً . وقد بسطت ذلك بسطاً ، وما أقول هذا افتتاتاً ، أو عَجْرَةً وافتخاراً ، فما بي والله الحمد شيء من هذا ، وهذه أقوالهم بين أيدينا قريبة من نظرنا ، وما في العهد بها من قديم فتنسى .

ولعل أتباعي هذين الأصليين . . قد هداني لإتيان الأمر من باب ، ودخوله مُسْتَأْذِناً غَيْرَ وَاغِلٍ وَلَا مُتَجَرِّئٍ ، وأبلغني ما قصدت إليه : من إزاحة العلل

التي ألحقت بهذه الطوائف من ألفاظ « العربية » ، وإبطال القول بشذوذها ، وإدخالها كلها جمعاء في القانون الذي يجري على أمثالها . وهو مطلب أرجو أن تتلاحق نظائره ، لإبراز عبقريته هذه « العربية » العظيمة ، وأسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الزَّلَلِ ، وعليه قصد السبيل .

- ( ١ ) يُنظر بحث « مزاعم بناء اللغة على التروم » التي بعد هذا البحث .
- ( ٢ ) نسبة إلى صغانيان ، من إقليم ما وراء النهر . ونسبوا إليه « الصغاني » و « الصاغاني » . والاولى أحق عندي بالاستعمال متناً للالتباس بالنسبة إلى ( صاغان ) قرية بمرو . وهذا اللغوي من أهل الاولى وليس من أهل هذه .
- ( ٣ ) يلاحظ أن الزبيدي قد أسقط : « ومعظم » .
- ( ٤ ) وبعدها قوله « والحمد لله على طول الأعمار » وتردد الآثار ، ومصاحبة الأخيار ، ومصاحبة الأشرار ، والإكثار من الأزيدار ، والحج والاعتماد ، جماعي الله من أولياته الأبرار . ومن عجب أن أتق الآن على هذا اللفظ ، وأنا أشرف السبعين ، وحالي ما وصف الصغاني من حاله على التمام !
- ( ٥ ) في المخصص : « تعلمن . . » وفي لسان العرب : « إن عليها قاعلمن سائقاً لا متعباً . . » .
- ( ٦ ) اللب : اللزم لها لا يفارقها .
- ( ٧ ) في « المخصص » و « لسان العرب » : « وجرأ » ، وفي « التاج » : « وفردأ » ، وفي عبث الوليد : « كثيراً » .
- ( ٨ ) أمته الله : رماه بالهانة ، بالضم وتخفيف النون ، وهي الشحمة في باطن العين تحت الحفلة ، وبقية الشح .



رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

**مناعم بناء الثقة على التوهم**

هل يُبَيِّنُ في اللغة العربية شيء من الألفاظ المشتقات على التَّوَهُّم ؟  
بناء اللغة على التَّوَهُّم ، يعني انحراف السُّلَاق عن قانونها النفسي الذي يحكمها ، وتجري عليه صورها الاشتقاقية أطراداً على نسق متعين .

وفي حدود ما أعلمه وأطمئن إليه ، أستطيع أن أدعي أن اللغة العربية ، بأساليبها الكثيرة الدقيقة ومناحيها المختلفة في الاشتقاق وتنويع الصُّور الكلامية - هي أقرب إلى النظام الطبيعي والتزاميه سجيّة وسليقة - من هذه اللغات الواسعة الانتشار ، التي نعرف بعضها معرفة تكاد تضارع معرفة أهلها المتميزين بها ، أو نلّم بها إماماً غير قاصر نفقه معه طبيعتها ، أو يصِفُ لنا علماء اللغات أحوالها وخصائصها ، فنستشف منها نظامها العام في التَّأصيل والاشتقاق .

ولكن هذا النظام الطبيعي ، الذي تميّزه العربية ، قد يبدو بعض جوانبه في كتب النُحو وعليه سمات من الاختلال اليسير ، كما تُلَمَحُ في هذا الاضطراب الذي نجده في تَأصيل بعض ما أصله النُحاة واللغويون ، رحمهم الله ، من الضوابط ، وفي هذا الاختلاف بينهم في مسائل السَّماع والقياس ، وما يتصل بها من القول بالشُّذوذ والتُّدرة والبناء على التَّوَهُّم ونحو ذلك من أقوال .

وحدوث مثل هذا الاضطراب والاختلاف في تقرير مسائل اللغة العربية ، أمر طبيعي ومعهود في كل لغة أخرى . ومَرَدُّه في اللغة العربية إلى جملة عوامل ، اعتمدت فيها في تاريخها المديد ، فألقت ظلالها على أذهان اللغويين والنُحاة وعلى بعض ما استنبطوه من ضوابطها وقواعدها العامة .

وحالة اللغات جميعاً ، هي كذلك أيضاً . تخضع لأمثال ما خضعت له العربية ، من حيث هي كوائن حيّة ، يعتورها عادة ما يعتور الأحياء من تغيّر وتطوّر ، وكون وفساد ، ونمو وضمور ، فينعكس ذلك كله على ضوابطها المستنبطة منها ، وما يقال فيها أحياناً من الشُّذوذ ونحوه .

وأكثر ما نرى ذلك يعرض لأبنية اللغات الكبيرة ، التي تقادمت عهودها

- ١٢٢ -

وكانت لها جذور تاريخية وتكلمت بها شعوب كثيرة في بقاع شتى وأزمان متطاولة .

واللغة العربية ، كما نعلم ، لغة عريقة قديمة معنة في القَدَم ، ضاربة في أعماق التاريخ البعيد . وقد عايشَت حضاراتٍ أخصبت في الججاز واليمن وخَضِرَ مَوْتُ عُمان والبحرين ، بل أخصبت في قلب الجزيرة أيضاً ، كما دل على ذلك التنقيب عن الآثار ، وشهرة الباحثون في العصر الحديث ، واتصلت بالأمم التي تجاورها في البرّ من فُرس وروم ، وبالأمم التي تسكن وراء بحارها من الشُّرق والغرب والجنوب . وعاشَت كذلك البداوة في العصر الجاهلي ، الذي اتَّصل به ظهور الإسلام وقُدِّرَتْ مُدَّتُهُ بِبَيِّنَي سَنَةٍ ، فَعُرِفَتْ بِفَضْلِ هَذِهِ المعاشات المختلفة ، ألواناً شتى من ألوان الحياة في صعودها وهبوطها ، وفي حضارتها وبدائها في مختلف الأحوال المادّيّة والمعنويّة ، وَزَجَرَتْ بِذَلِكَ مادتها زخوراً منقطع المثال في تاريخ اللغات ، وحملت من ألفاظ الحضارة والبداوة معاً ما ننعّم به من مادّتها الثَّرة وراثتها الوافي .

ونحن نعلم أنها في عصورها الحضارية القديمة كانت لغة متعددة اللهجات والسَّمات ، ولكنّه التَّعُدُّ الذي لا يطغى على الأصل الجامع . وكذلك ظلت بعد اندثار تلك الحضارات ، واضطرار العرب بسبب ذلك إلى الانتشار في البوادي ما بين قِناي الججاز وتهامة ، ومَهَامِيهِ الأَحْصَاف واليَمَامَةِ ، وفي أطراف الجزيرة وحواشيه من أسياف البحر وتُخُوم البرّ . فنَزَّحُوا فيها قبائل ويطرناً وأفخاذاً ، وعاشوا رُحَلاً جَوَابِينَ ، ينتقلون في جزيرتهم من أرض إلى أرض ، يَسْعَوْنَ في انتجاع المراعي ومساقط الأمطار ، وقَلَمًا كانوا يلتقون إلا متنازعين على موارد العيش . . هكذا تباعد بعضهم عن بعض ، فاستتبّع تباعدهم هذا على مرور الزمن تباعد لهجاتهم في أشياء غير قليلة ، ولكنه لم يَنْلِ من الأصل العام الذي ظلّ محتفظاً بنفسه ومستقراً في النُحائر والسُّلَاق .

وبهذه القبائل والبطون والأفخاذ العربيّة المُتَبَدِّية ، وتلك كانت حالة اللغة من الانتشار وتعدد اللهجات . . اتَّصل رِوَاةُ العربيّة ، بعد أن نَجَمَ الإسلام

- ١٢٣ -

وانبثقت الثورة العلمية التي رافقت دعوته بدءاً بنشر الكتابة والقراءة في الأميين ، وانتهاءً بالتدوين والتأليف ووضع النحو وصنع المعجم العربي .

أخذوها منهم وهي لغات قبائل ، لا لغة قبيلة واحدة بعينها ، ودونوها جميعاً ولكن من غير أن يُصنّفوها بحسب كل قبيلة ، وإن لم يُفهم أن يُشيروا في أثناء ذلك إلى اختلاف اللهجات . هذا إلى أن ما دُوّنوه منها ، على عظمه وغزارته ، لم يكن كل ما تكلمت به العرب ، وإنما كان قليلاً من كثير درسَ وذهب بذهاب أهله كما أجمع على ذلك المؤرخون .

ثم كانت هذه الأصول ، وهي على هذه الحال ، هي عمدة اللغويين والنحاة في تأصيل ضوابط العربية التي استنبطوها ابتداءً وابتداعاً ، فاحسنوا ، رحمهم الله ، الإحسان كله . وكان طبعياً جداً أن يجتهدوا فيما استنبطوه وأصلوه ، أو في أشياء مما أصلوه ، اجتهدوا متغايراً ، وأن ينشأ بينهم اختلاف في الآراء ، وتعدّد في المذاهب ، وأن يقرّر هذا غير ما يقرره ذاك ، وأن يحدث القول بالشذوذ ، أو النادرة ، أو البناء على التوهم .

على أن هذا كله ، ليس بالقدر الذي يُخلّ بجملّة نظام اللغة ، ولا هو بالذي يستعصي على التصحيح لمن أراد ، لا أعني تصحيح اللغة ، ولكن تصحيح ما نشأت من بعض ضوابطها التي بنيت على الاستقراء الناقص عند بعض النحاة ، وعلى المتابعة في النقل عند آخرين .

ولقد اهتمت الدراسات الحديثة المُعمّقة ، التي قامت في هذا العصر على التحرّر من قيود المتابعة ، إلى أشياء من هذا التصحيح ، أصابت فيها حظوظاً من التوفيق في إبراز عبقريّة العربية وتبديد ما ران عليها من بعض القواعد الضاغطة ، من مظاهر العسر والجمود ، وكان لها أثر محمود في الدلالة على حيويتها ، وفي النظرة إلى يسرها وطواعيتها . ومن ذلك ما اهتمت له هذا « المجمع » الجليل موقفاً منذ أول نشأته ، وما يزال دائباً في طريقه ، وإنه لمرجو أن تُراعى دراساته الحسنيين : أصالة العربية ، وملاحظة مطالب الحياة في ضوء

هذه الأصالة وقانونها النفسي .

وكتبت قد عرضت ، في بحث سابق ، لقيود اشتقاق اسم الآلة ، وحصر النحاة لها في أوزان ثلاثة ، وتحجيرهم بذلك الواسع من تصرف العربية في هذا الباب الخطير الذي إليه المفزع في هذا العصر الآلي الذي يتقاضانا في كل يوم ميتين من ألفاظ الأجهزة والأدوات والآلات في غير ثلث ولا ونا ، فدللت به على طواعية هذه اللغة وقدرتها على الاستجابة إلى ما يراد منها .

كما عرضت من بعده لمزاعم الشذوذ في المشتقات ، فرددت كل لفظ من المشتقات الموصوفة بالشذوذ في بابي اسم الفاعل واسم المفعول خاصة إلى قانون اللغة النفسي الذي تجري عليه هذه العربية سليقةً ونجراً .

وأعرض اليوم لمزاعم البناء على التوهم ، وأنا أرجو أن أبلغ من اجتهادي في تبديد التوهم وإبطاله ما أطمح إليه من التوفيق إن شاء الله .

\*\*\*

أصبحت في أقوال النحاة واللغويين ، في كبار كتب النحو ودواوين اللغة ، أنواعاً من مزاعم التوهم نسبوها إلى العربية ، أنا ذاكرها بحسب ما انتهى إليها علمي ، ومفتداً واحدة فواحدة . وهي :

- ١ - توهم حذف الحرف الزائد .
  - ٢ - توهم حذف الحرف الأصلي .
  - ٣ - توهم التغير .
  - ٤ - توهم زيادة الحرف الأصلي .
  - ٥ - توهم أصالة الحرف المتحرّك .
  - ٦ - توهم أصالة الحرف الزائد .
  - ٧ - العطف على التوهم .
- وهذا رأيي في هذه « التوهمات » .

# ١ - تَوْهَمُ حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ :

ويسميه بعض أهل اللغة « شاذاً » ، وهو كل ما ورد في كلام فصحاء العرب من المشتقات على « فَعِيل » أو « مفعول » ، ولم يسمَعُوا فعله الثلاثي ، وإنما سَمِعُوا منه الفعل الرباعي الذي ينشأ اسم المفعول منه على « مُفْعَل » ليس غير ، فيخرجونه على أنه مبني على تَوْهَمِ حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ من فعله ، أو على أنه جاء خلاف القياس .

ومن أمثلته : ( ذَهَبَ ) بمعنى ( مُذْهَبَ ) في قول حُمَيْدِ بْنِ نُورٍ من مُخَضَّرِمي الجاهليَّة والإسلام .  
موشحة الأفراب : أَمَا سَرَاتُهَا فَمُلَّسٌ ، وَأَمَا جِلْدُهَا فـ ( ذَهَبٌ )<sup>(١)</sup>  
قال أبو منصور : « أراه على تَوْهَمِ حَذْفِ الزَّيَادَةِ ، أراد الشاعر المُذْهَبَ ، فتَوَهَّم ( ذَهَبُهُ ) ، وبناء عليه » .

والذي حمل أبا منصور على هذا القول أنه سَمِعَ الفعل الرباعي : أذهب ، إذا طلاه بالذَّهَبِ ، ولم يَسْمَعْ ذَهَبُهُ ، فأرسل حكمه على ( ذَهَبٍ ) بأنَّه على تَوْهَمِ حَذْفِ الزَّيَادَةِ . وليس بصواب كما سأوضحه .

ومنها : ( منبوت ) في رَجَزٍ غامض مجهول قائله ، وربما حكى ( منبوت ) بالثناء المثلثة في موضع النون ، وهو :

وبلِّغْ يَغْضِي على التَّغْوِثِ يُغْضِي كإغضاء الرؤى المنبوتِ  
قال ابن سيده الأندلسي : « أراد ( المُنْبِت ) ، فتَوَهَّم ( نَبْتُهُ ) ، كما قال الآخر ( المَسْرَ ) وأراد ( المَسْرور ) ، فتوهم ( أَسْرَهُ ) بمعنى ( سَرَهُ ) » . قال :  
« وقد ورد هذا اللفظ في مثل قديم ، وهو : « كُلُّ مُجَرِّفٍ فِي الْخَلَاءِ مُسَرٌّ » ، أي : مسرور . هكذا حكاه أфар بن لَقيط <sup>(٢)</sup> » .

ومنها : ( مبروز ) في قول لَيْدِ بْنِ زَبِيعَةَ العائري :  
أَوْ مُذْهَبٌ جَدُّدٌ ، عَلَى الْوَاوِجِ النَّاطِقِ (المبروز) والمختوم  
وقد أنكر أبو حاتم ( المبروز ) ، وقال : « لعله ( المزبور ) ، وهو

المكتوب » . ذلك لأنه سمع ( أبرزه ) ، ولم يسمع ( بَرَزَه ) ، وقال غيره : « كتاب مبروز ، أي : منشور ، على غير قياس » يعني أن الشاعر تَوَهَّمَ حَذْفَ الزَّيَادَةِ . وغير هذه الأمثلة ، كثير في الكلام الوارد عن فصحاء العرب ، مما لا يجوز أن ينسب كله إلى تَوْهَمِ حَذْفِ الزَّيَادَةِ ، ويوقف عنده ، ولا تبحث الأسباب .  
وقد أوردت طائفة من ذلك في بحثي : « تحرير المشتقات من مزاعم الشُّذُوذِ » ، فلا أحاول إعادتها هنا ، وحسبي منها التمثيل ببعضها لما زُعم أنه مبني على تَوْهَمِ حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ من أفعال الألفاظ المشتقات .

والحق أن هذه المشتقات ، التي جاءت على « فَعِيل » أو « مفعول » ، وظن أبو منصور وابن سيده وأبو حاتم وآخرون غيرهم أنها بنيت على تَوْهَمِ حَذْفِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ ، إنما هي مشتقات من أفعال ثلاثية ، سمعها غيرهم ولم يسمعوها هم ، وثبتت عن قبيل من العرب تعزُّر العربية بفصاحتهم ، وتتناقل الناس أشعار شعرائهم ، ويحتج أهل اللغة بكلامهم . وهؤلاء هم ( بنو عامر ) ، وهم قوم حُمَيْدِ بْنِ نُورٍ ، ولَيْدِ بْنِ زَبِيعَةَ ، صاحبي البيتين اللذين أسلفتهما ، فلا جرم أنهما - ومثلهما غيرهما لم أذكرهم - إنما تكلموا بلغة قومهم ، ولم يتوَهَّمُوا في شيء مما بنوه عليها من كلام .

وقد ذكر بعض أهل اللغة أن أبا حاتم لما أنكر ( المبروز ) في قول لَيْدٍ :  
أَوْ مُذْهَبٌ جَدُّدٌ ، عَلَى الْوَاوِجِ النَّاطِقِ (المبروز) والمختوم  
استظهروا عليه بأن لَيْدًا قال في كلمة أخرى له :

كما لاح عُسْوَانُ (مبروزة) يَلُوحُ مَعَ الْكَفِّ عُسْوَانُهَا  
وقالوا : « فهذا يدل على أنه لغته ، والرَّوَاةُ كُلُّهُمْ على هذا ، فلا معنى لإنكاره » .  
ومعنى « أنه لغته » : أنه لغة قومه ( بني عامر ) ، ومقتضاه أن ما ورد عن فصحاء العرب ، وصحت روايته من مثل هذه المشتقات ، يجب أن يُردَّ إلى لغة ( بني عامر ) ، وبنو عامر يقولون : ذَهَبَ فهو ذَهَبٌ ، ونبتة الله فهو منبوت ، وبرزه فهو مبروز . الخ ، وغيرهم يقولون : أذهب وذَهَبَ فهو مُذْهَبٌ

وَمَذْهَبٌ ، وأثبتهُ فهو مُثَبَّتٌ ، وأبرزهُ فهو مُبَرِّزٌ . الخ . على أَنَّهُ رَيمًا وافق ( بنو عامر ) غيرهم أيضاً فقالوا : أذهبهُ فهو مُذْهَبٌ ، كما قالوا : ذَهَبَهُ فهو ذَهيبٌ ، كما جاء في قول لبيد المتقدم :  
أو (مُذْهَبٌ) جَذْدٌ ، على التَّوَاجِجِ (النَّاطِقُ) (المبرورُ) والمخسومُ  
فقد جمع لبيد في هذا البيت بين اللغتين .

وبهذا تسقط دعوى بناء أمثال هذه المشتقات على التَّوْهَمِ : توهُمٌ حذف الحرف الزائد ، إذ لا توهُمٌ في ذلك ، لأنها مبنية على أصول ثلاثية ، هي فروع منها ، ولا يمكن أن تكون فروعٌ من غير أصول . وقد لاحظ أبو علي الفارسيّ وصاحبه ابن جنّي ذلك ، فاتخذوا الاستهداء بالوصف على فعله أصلاً معتمداً ، وقالوا : « إذا صَحَّتِ الصِّفَةُ فالفعل حاصل في الكَفِّ » . وهو قول سديد ، فيه فتح طريق لاجبة ، يزداد بها بيان اللغة سعةً على سَمِيَّة ، وتُطَرَّدُ مقاييسها ، وينتفي عنها كثير مما يضاف إليها من الشُّذُودِ والبناء على التَّوْهَمِ .

#### ٢ - تَوْهَمٌ حذف الحرف الأصلي :

وذلك في مثل قول العرب : أَرَضُونَ في جمع أَرْضٍ ، وَذَهَبُوهُنَّ في جمع ذَهَبَةٍ - وهي القطعة من الإبل - وَفَتَكُرُونَ في جمع فَتَكْرٍ ، وَأَبْيَكُرُونَ في جمع أَبْيَكٍ تصغير أبكر ، والبَرَحُونَ في جمع البَرَحِ ، والأَفُورُونَ في جمع أَفُورٍ . وَفَتَكْرٌ ، والبَرَحُ ، والأَفُورُ ، قالوا : إنها أسماء البداهي .

وقد ذكر هذه الألفاظ ، على هذا النحو ، أحمد بن عبد النور المالقيّ الأندلسيّ المتوفى سنة ٧٠٢هـ في « رصف المباني في شرح حروف المعاني » ، وقال : « إنها جمعت بالواو والنون ، دلالة على أنها قد حذفت منها شيء ( تَوْهَمًا ) ، وهو التاء التي تدلّ على التأنيت ، فأرض مؤنثة ، فحقها أن تكون بناء التأنيت ، فلما استعملت بغير التاء ، بقيت التاء ( متوهمّة ) فيها في التقدير ، فجعلت الواو تدلّ عليها ، وجرت التاء في ذلك مجرى اللام المحذوفة » ؛ لأن بين تاء التأنيت ولام الكلمة مناسبة من جهات . . . ثم قال : « وأما أَبْيَكُرُونَ ، فجمع أَبْيَكٍ ، تصغير أبكر . وكان حقه أن يقول : أبكرة ،

كأندية ، وأجربة ، جمع جُرٍ ، فَيُوثُ على معنى القطعة . فلما تَوْهَمَ ذلك ، جمع بالواو والنون ، دلالة على ذلك . وأما فَتَكُرُونَ ، والبَرَحُونَ ، والأَفُورُونَ ، فَكُل واحد منهم ( ؟ ) جمع ما هو في معنى الداهية ، والداهية مؤنثة ، وكذلك ما في معناها . فلما ( تَوْهَمُوا ) ذلك ، جعلوا الجمع بالواو والنون دلالة على ذلك ، وجمع ذلك كله على معنى التكرير في الأمر الداهي ، واختلاف أنواعه .

وقد فهمت ما حكاه المالقيّ ، وتفلسف فيه ، وما هو بشيء ! إن لم أقل فيه غير هذا ! .

وهذه ألفاظ سمعت من بعض العرب على هذا النحو ، ولحظ النحاة الخالفون ، الذين بالغوا في التعليل ، الواو والنون في أواخرها ، وشاؤوا إخضاعها لما أصْلُوه من قصر الجمع بالواو والنون على المذكر العاقل ، فطَفِقُوا يَلْقَوْنَ لها أمثال هذه العلل الباردة التي لم تمرّ بخواطر العرب ، ولا جالت منهم في وهم أو خيال .

والمالقيّ ، قد ناقض نفسه ، وجمع بين الضَّبِّ والنون ، حين نسب إلى العرب التَّوْهَمَ والدَّراية في وقت معاً ، وذلك قوله : « إن العرب قد حذفت من هذه الألفاظ حروفاً معيّنة ( تَوْهَمًا ) ، ثم جمعتها بالواو والنون ( لتدلّ على المحذوف ) . وهذا كلام متناقض ، يجمع بين التَّوْهَمِ والقصد ، وهما نقيضان لا يجتمعان .

وأقرب شيء إلى العقل ، وأقومه في المنطق ، أن يقال في هذا : إن العرب إنما جمعت الأرض جمع مذكر سالماً إنزالاً لها منزلة العاقل ، وعلى ذلك جاءت الآية الكريمة : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَأْيُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ .

ومثله يقال في كل ما جاء على هذه الوتيرة من الألفاظ ، كالدَّهْيِيدِينَ والأَبْيَكِرِينَ - وقد وردت هذه مجموعة جمع مؤنث سالماً أيضاً في رَجَزٍ في « الأَصْمَعِيَّات » :

قد رُوِيَ إِلَّا دُعِيدِهِنَا أُبَيْكِرَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا  
والفَتَكِرِين ، والبَرَجِين ، والأَقْوَرِين ، وقد قالوا في هذه الثلاثة : جمعت  
بالواو والتَّوْن ، ولم يستعملوا فيها الإفراد فيقولوا : فَتَكَر ، وَبَرَج ، وَأَقْوَر ،  
من حيث كانوا يصفون الدَّوَاهِي بالكثرة والعموم والاشتغال والغلبة ، ولم يقضوا  
بما قضى به المالكِي عليها من جمعها بالواو والتَّوْن على التَّوْهْم والتعويض .

وفي العربية غير ما ذكره المالكِي ألفاظ أُخَر ، من هذا القبيل ، جمعت بالواو  
والتَّوْن ، ولم يتوفر فيها شرط قاعدة جمع المذكر السالم .

منها : عَلَيُون ، جمع ، في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِبْرَارِ  
لَفِي عَلَيِّن ﴾ .

ووابِلُون في قول الشاعر :

فأصبحت المذاهب قد أذاعت بها الإعصار ، بعد الوابلينا  
أراد المطر بعد المطر .

ومَرْقُون ، وقد قال بعض رواة العربية : سمعت العرب تقول : « أطعمنا  
مَرْقَةً مَرْقَيْن » ، تريد اللُحْمَان إذا طبخت بماء واحد ، وأنشد :

قد رُوِيَ إِلَّا دُعِيدِهِنَا أُبَيْكِرَاتٍ وَأُبَيْكِرِينَا

وما أدرانا أن هذا الجمع بالواو والتَّوْن كان هو الأصل في العربية القديمة  
والمعرفة في القدم ، ثم جرى التطور فيها في صيغته ، فتعددت صوره على النحو  
المعروف ، وبقيت هذه الألفاظ شواهد على ذلك الأصل القديم الذي لم يميز  
بين تذكير وتأنث ، ولا بين عاقل وغير عاقل !

٣ - تَوْهْمُ التَّغْيِير :

ذكر أحمد بن عبد النور المالكِي في « رصف المباني » من هذا النوع ثلاثة  
ألفاظ ، قال : إنها « غَيِّرَتْ ( تَوْهْمًا ) ، وَجُمِعَتْ جمع مذكر سالماً للدلالة  
على هذا التغيير » .

وهي : إَوْزُون ، وإِخْرُون ، وَخُرُون .

أَمَّا ( إَوْزُون ) ، فقد وردت في قول النابغة الذبياني يصف امرأة بدوية  
قد تَحَضَّرَتْ ، وهو في « لسان العرب » ( و/ز/ز ) :

تَلَقَّى الْإِوْزَيْنِ فِي أَكْصَافِ دَارَتِهَا قَوْصَى ، وَبَيْنَ يَدَيْهَا التِّينُ مَثْوُورٌ<sup>(١)</sup>

قال في تفسيره : إن هذه المرأة تَحَضَّرَتْ ، فالإَوْزُ في دارتها تأكل التين ،  
وإنما جعل ذلك دلالة على التحضُّر ، لأن التين إنما يكون في الأرياف ، وهناك  
تأكله الإَوْزُ .

وأَمَّا ( إِخْرُون ) ، فقد وردت في قول زيد بن عثامية التميمي :

لَا خُمْسَ إِلَّا جُنْدَلُ (الْأَخْرَيْنِ) وَالْخُمْسُ قَدْ أَجْشَمَكَ (الْأَمْرَيْنِ)

جَمْرًا إِلَى الْكَوْفَةِ مِنْ قُنْشَرَيْنِ

وأَمَّا ( خُرُون ) ، فقد وردت في رجز غير منسوب ، وهو<sup>(٢)</sup> :

لَكِنْ خَبِيًّا نَزَلُوا بِسَدِي بَيْنَ فَمَا حَوَتْ «تَقْدَةُ» ذَاتَ (جَرَيْنِ)

أَوْ ذَاتَ الْجَرَيْنِ .

قال المالكِي في ( رصف المباني ) : « هذه الألفاظ غَيِّرَتْ ( تَوْهْمًا ) ،  
فدلت الواو على ذلك . . . وكان الأصل : إَوْزَرَة ، وإِخْرَرَة ، وَخَرَرَة في معنى  
أَجَرَة ، فحرت مجراها . فلما نُقِلَتْ حركة الرَّاي الأولى ، والرَّاء الأولى إلى الواو  
والحاء ، لاجتماع المثلين ، سَكَنَّا ، فاندغمنا فيما بعدهما ، فجعل الجمع بالواو  
والتَّوْن عوضاً عن التغيير المذكور ، ولا يقاس على شيء منها غيرها ، وإنما عُلِّلَ  
من ذلك ما عُلِّلَ بعد السماع ، لأنه ليس بأبْيُنَى عليه » .

وأقول : إن تعليل المالكِي جمع هذه الألفاظ بالواو والتَّوْن بأنه عوض  
عن تغييرها المتوهم ، فاسد ؛ لأنه غير معقول ، ومتناقض أيضاً ؛ لأنه يجمع  
بين التَّوْهْم والدراية .

وقد عللها غيره بما عللها به ، ولم يذكروا هذا ( التَّوْهْم ) ، فقالوا في تعليل

جمع ( الإَوْزَرَة ) : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع إَوْزَرَة : ( إَوْزُون ) بالواو  
والتَّوْن ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو : ظَبَّةٌ وَظَبُونٌ وَبُئْبَةٌ وَبُيُونٌ ،

وليست إوزة مما حذف شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة ( أرض ) في أنه بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في : إوزة ، إوززة ، إفعلة ؛ ثم إنهم كرهوا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فأسكتوا الأول منهما ، ونقلوا حركته إلى ما قبله ، وأدغموه في الذي بعده . فلما دخل الكلمة هذا الإعلال والتوهين ، عوضوها منه بالواو والتون ، فقالوا : إوزون .

وفي ( إخرين ) و ( خرين ) ، قال سيبويه : « زعم يونس أنهم يقولون : خرة وخرون ، جمعوا بالواو ، يشبهونه بقولهم : أرض وأرضون ، لأنها مؤنثة مثلها » ، قال : « وزعم يونس أيضاً أنهم يقولون : خرة وإخرون ، يعني الجرار ، كأنه جمع إخرة ، ولكن لا يتكلم بها » .

وقال بعض النحاة : « إن قال قائل : ما بالهم قالوا في جمع خرة وإخرة : خرون وإخرون ، وإنما يفعل ذلك في المحذوف ، نحو ظبة وظيون وثبة وثيون . وليست خرة ولا إخرة مما حذف منه شيء من أصوله ، ولا هو بمنزلة ( أرض ) في أنه مؤنث بغير هاء ؟ فالجواب : أن الأصل في إخرة : إخرزة ، وهي إفعلة . إلى آخر ما تقدم مثله في إوزة . قال : ولما فعلوا ذلك في إخرة ، أجروا عليها خرة فقالوا : خرون ، وإن لم يكن لحقها تغيير ولا حذف ، لأنها أخت إخرة من لفظها ومعناها . قال : وإن شئت ، قلت : إنهم قد أدغموا عين خرة في لامها ، وذلك ضرب من الإعلال لحقها » .

وقال ثعلب : « إنما هو » الآخرين « ، جاء به على » آخر « وكأنه أراد هذا الموضع الآخر ، أي الذي هو آخر من غيره ، فصوره كالأكرمين والأرحمين » . قلت : عني ثعلب أنه أنزل منزلة العقلاء ، فجعم جمع مذكر سالماً .

فالقول بـ ( توهم التغيير ) في هذه الألفاظ ، وتعميضة عند الجمع بالواو والتون ، بحسب زعم المالك ، لم يرد في كلام الأوائل . وما قاله ثعلب هو المقبول السائغ . على أن هذه الجموع ربما كانت من بقايا صيغة الجمع في العربية القديمة قبل تطورها ، وحدوث تعدد صورته كما قلت من قبل .

#### ٤ - توهّم زيادة الحرف الأصلي :

القول بتوهم زيادة الحرف الأصلي ، قول حديث . توهمه صديقنا العلامة عبد القادر المغربي ، عليه رحمة الله ، فطلق يلهمج به ، ويذنيه في بحوثه ، محاولاً أن يتخذ قاعدة جديدة في العربية يعمل بها ويقاس عليها . وقد تكلف لها طلب الشواهد ، فلم يظفر - بعد جهد ومعاينة بحث - بغير سبعة ألفاظ ، رآها تُسجّفه في تقرير ما يريد تقريره من هذه القاعدة الجديدة ، وتُسجّفه في تخريجها وتكلف ما شاء ، وليس في شيء منها غناء .

هذه الألفاظ السبعة ، هي :

- ١ - أشياء .
- ٢ - بُراء ، جمع بُريء .
- ٣ - أملاك جمع ملك .
- ٤ - منائر ، جمع منارة .
- ٥ - طحّان ، مُسمّى به
- ٦ - قينان .
- ٧ - نَعَلَمْتُ لُغَاتاً .

وقد ذهب إلى أن في كل لفظ من هذه الألفاظ حرفاً أصلياً ( توهّمته ) العرب زائداً ، وقال : إنه يؤسس قاعدته هذه : « قاعدة توهّم الحرف الأصلي زائداً » على تعليل الكسائي « منع صرف ( أشياء ) أن العرب ( اشتبه ) عليهم أمر همز هذه الكلمة ، لوقوعها بعد الألف ، فظنوها زائدة كهمزة : حمراء ، مع أنها أصلية كهمزة : أفياء ، ومنعوها من الصّرف ، بناء على هذا ( الاشتباه ) ، بل هذا ( التوهّم ) » .

هكذا عزا هذا التعليل بألفاظه إلى الكسائي .

والكسائي ، فيما علّل به منع صرف ( أشياء ) ، لم ينسب إلى العرب ( الاشتباه ) ، ولا ( التوهّم ) في أمر همز هذه الكلمة ، وإنما ذكر ( التشبيه ) ، والتشبيه هو غير الاشتباه والتوهّم بداهة . وعبارته ، في « لسان العرب » . وقد وردت فيه في صورتين ، خلّصنا من « الاشتباه » و « التوهّم » .

أما الصورة الأولى ، فقد نقلها عنه أبو إسحاق الزجاج ، قال - وهو يسرد أقوال أهل اللغة في تعليل منع (أشياء) من الضَرْف - :  
« وقال الكسائي : » (أشياء) آخرها آخر حمراء ، وكثر استعمالهم لها ، فلم تُضَرْف » .

وأما الصورة الثانية في « لسان العرب » ، فهي :  
« وقال الكسائي : » (أشياء) ، أفعال ، مثل : فَرَحَ وَأَخ ، وإنما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم لها ؛ لأنها (شَبَّهَتْ) بفعلاء » .  
فأين (الاشتباه) و (التوهم) في كلام الكسائي ؟  
على أن الزجاج قد قرر أن البصريين وأكثر الكوفيين ، أجمعوا على أن قول

الكسائي خطأ في هذا ، والزموه أن لا يصرف (أبناء) و (أسماء) .  
وقال مؤسس النحو الحقيقي (الخليل بن أحمد الفراهيدي) ، رَجَمَهُ الله :  
« إن (أشياء) اسم للجمع ، كان أصله فعلاء ، شَبَّهَتْ ، فاستثقل الهمزتان ، فقلبا الهمزة الأولى إلى أول الكلمة ، فجعلت لفعاء ، كما قبلوا أنوقاً ، فقالوا : أَيْنَقاً ؛ وكما قبلوا قووساً فقالوا : قَيْبياً » .

قالوا : « وتصدق قول الخليل ، جمعهم أشياء : أشاؤن وأشاياء » .  
قالوا : « وقول الخليل ، هو مذهب سيبويه والمازني وجميع البصريين ، إلا الزيادي منهم »<sup>(١٠)</sup> .

فما أسسه عليه العلامة المغربي من هذه القاعدة ، إنما أسسه على شفا جُزْف هَارٍ ، ولم يسلم له الدليل الذي استعان به ، لا لأنه تصرف في عبارة الكسائي فصيّر (التشبيه) : (اشتباهاً) ، خَسِبَ ، بل لأن الكسائي لم يُصَبِّح في تعليقه منع صرف (أشياء) ، شاكلة الضواب أيضاً .

وأما شاهدته الثاني ، وهو (براء) - على وزن غراب - في جمع بريء ، الذي منع صرفه ، فقد قال فيه : « إن قوماً منعه من الضَرْف ، مع أن همزته أصلية لا زائدة » . ثم ساق ما علل النحاة به منعه من الضَرْف ، ولم يَرْتَضِبه ،

وَرَعَمَهُ تَعَسُفاً وَفَرَطَ تَكْلَفَ ، وقال : « والأولى أن نخرجه تخريج الكسائي لمنع الضَرْف في (أشياء) ، استناداً إلى (قاعدة توهم الزيادة) ! » .

قال ، وأضاف (التوهم) إلى نفسه وإلى من ظنه معه : « فإننا (توهمنا) زيادة همزة (براء) ، مع أنها أصلية ، ومستندنا في هذا (التوهم) رأي الكسائي في تخريج منع صرف (أشياء) ، وأنها مُنِعَتْ (لمشابهتها) لحمراء ! » . وهذا ، أعني قوله (لمشابهتها) ، هو لفظ الكسائي جاء به هنا مطابقاً لأصله ، وهو يطل (الاشتباه) أو (التوهم) الذي نسبته قبل إلى الكسائي مرةً ، وإلى نفسه مرةً .  
على أن (براء) ، بوزن (غراب) ، لا يعدو أن يكون تسهيل (براء) ، رُوِيَ أصله فأبقي ممنوعاً من الصرف . قال ابن جني : « يجمع بريء على أربعة من الجموع . . . ورابعها : بريء وبراء ، مثل ما جاء من الجموع على فُعَال ، نحو : تَوَامَ وَوَبَاب ، في جمع : تَوَامَ دُرٍّ » - فهذا هو ، واللغة نقل وسماع ، وليست زَغَبَات وأهواء .

وأما شاهدته الثالث (أملاك جمع مَلَك) ، فقد قال : إنه « ليس في هذا الشاهد منع صرف ، وإنما فيه جمع (مَلَك) على (أملاك) . ووجه الغرابة والشذوذ في هذا أن (مَلَك) (؟) أحد ملائكة السماء ، مشتق من الألوكة ، وهي الرسالة . . . » .

وتكلم على أصل هذه الكلمة ، وتصرف العرب فيها ، ثم قال : « وسواء أقلنا : إن أصل مَلَك : مَأْلَك ، أو مَلَأَك ، أو مَلَأَك ، فإن همزته أصلية لا زائدة . وإذا كانت الجموع تُرَدُّ الأشياء إلى أصولها ، فيكون جمع مَلَك ، إنما هو : مَلَاتِك ، وملائكة بالهمزة الأصلية . لكننا سَمِعْنَاهُمْ يجمعونها أيضاً على أملاك ، كأفراس جمعاً لفرس . وقد أشبهت أملاك التي هي جمع مَلَك السماء ، أملاك التي هي جمع لملك المكسور اللام : أحد ملوك الأرض ، فهما : أملاك وأملاك ، جمعان مُتَّفِقَان لفظان ، مختلفان معنىً وتخریباً » .

وانتهى من هذا إلى أن اللغويين يُعَدُّون ذلك شاذاً ، وبراء (هو) مُخَرَّجاً



على (قاعدة تَوْهَم الزيادة) ! « أي زيادة الهمزة في : مَلَك ومَلَاك ، مع أنها أصلية .. غير أن العرب — على حد قوله — (تَوْهَمُوا) الهمزة في مَلَك ومَلَاك زائدة ، وأن وزن ملك المخفف منها هو قَعْل ، بالتحريك ، وقَعْلُ يجمع على أفعال ، فقالوا ، بناءً على هذا (التَّوْهَم) : أملاك ، كما قالوا : ملائكة ، على الأصل » .

هذا ما قرَّره ، ولم أجد أحداً غيره قاله .

والذي في دواوين اللغة ، هو : أن أملاكاً جمع مَلِك ، بكسر اللام ، أحد ملوك الأرض ، ليس غير . أما المَلَك ، بفتح اللام ، فجمعه فيها ملائكة وملائكة ، ولا ثالث لهما .

ففي « لسان العرب » وغيره ، واللفظ له في (م/ل/ك) :

« والمَلَك ، والمَلِك ، والمَلِك ، والمالك : ذو الملك . ومَلَك ، ومَلِك ، ومَلِك ، مثال : فخذ ، وفخذ ، كأن المَلَك مخفف من ملك ، والملك مقصور من مالك أو من مليك ، وجمع المَلَك ملوك ، وجمع المَلِك أملاك ، وجمع المليك مَلَكاء ، وجمع المالك مَلَك ومَلَاك . والأمْلوك اسم للجمع . ورجل ملك ، وثلاثة أملاك إلى العشرة ، والكثير ملوك » .

وفي (أ/ل/ك) :

« والمَلَك ، مشتق منه [ أي من : ألك ] .. والجمع ملائكة ، دخلت فيها الهاء ، لا لِيُجَمَّعَ ولا لِنَسَبٍ ، ولكن على حد دخولها في القشاجمة والصباغة ، وقد قالوا : الملائك » . ولم يزد .

وفي (ل/أ/ك) :

« والمَلَاك : المَلَك ، لأنه يُلَغُّ الرسالة عن الله ، غَزَّ وجَلَّ ، فحُذِفَتِ الهمزة ، وألقيت حركتها على الساكن قبلها ، والجمع ملائكة ، جمعه مُمَلَّماً ، وزادوا الهاء للتأنيث .. » .  
وبهذا سقط شاهده الثالث أيضاً .

- ١٢٦ -

وأما شاهده الرابع ، وهو (منائر) بالهمزة في جمع منارة ، فقد قال فيه : « إن ألف منارة أصلية ، لا زائدة .. لكنهم (تَوْهَمُوا) زائدة . وقد ظهر أثر هذا (التَّوْهَم) في الجمع ، فقالوا : منائر ، بالهمزة ، والقياس : منابر ، بالياء ، إذ القاعدة في ذلك أن الواو والياء ، إذا وقعتا في فعائل جمعاً بعد ألف تُهَمَزَان إذا كانتا زائدتين ، كياء « قَصِيَّة » الزائدة ، يقال فيها : فضائل : وتَبَيَّان على حالتيهما إذا كانتا أصليتين ، كواو منارة ومغارة ، يقال في جمعهما : مناور ومغاوير ، لكنهم في مناور قالوا : منائر ، بالهمزة ، ولا يمنع أن يقال فيه : مناور ، بالواو أيضاً كما هو القياس » .

وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه تطوُّر جديد للكلمة ، فلا يخضع للتَّوْهَم . والجواب الصحيح : أنه لغة من لغات العرب ، جرى أهلها في أمثال هذا على همزة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ ﴾ « سورة الأعراف ١٠/٧ » في بعض القراءات المَرْوِيَّة في الآية ، فلا تَوْهَم في ذلك ، ولا تَطَوُّر ! وأما شاهده الخامس ، وهو (طَحَنان) عَلَمًا لِرَجُلٍ ، فقد قرَّر أن العرب (تَوْهَمُوا) كسكران ، فأجروه مُجَرَّاه ، ومنعوه من الضرف .

أما علماء العربية ، فقد ذهبوا في هذا وأشباهه مذهباً آخر غير (التَّوْهَم) ، وقرَّروا أن العرب (يشبهون) النون الأصلية في (طَحَنان) مثلاً بالنون الزائدة في مثل (سكران) ، فيمنعونه من الضرف ، وذلك إذا سَمَّوْا به .

قال الفراء : « وهذا عند أهل الكوفة أسوأ منه عند البصريين » .

ولأنه لرأى سديد للكوفيين والبصريين ، على الاختلاف اليسير بينهما ، يضيف إلى ما اشترطوه في منع الكلمة من الضرف ، إذا زيد في آخرها الألف والنون ، ما يشبهها في ذلك ، وإن كان أحد هذين الحرفين أصلياً ، ويَجْرُونَهُ مُجَرَّاه إذا كان عَلَمًا ، طَرْدًا للباب ، وتوحيداً للنظائر . وفي هذا توسعه لقاعدة الموانع من الضرف ، وتخفيف لبعض القيود .

وقد اهتمنى الأستاذ المغربي إلى هذا النص في « كتاب عبث الوليد »

لا يبي العلاء المَعْرِي ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرْتَضِهِ ، وَأَبَى إِلَّا مَخَالَفَتَهُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَطْبِقَ عَلَيْهِ نُحَاةَ الْمُضَرِّينَ ، وَهُمْ بُنَاةُ النُّحُو الْعَرَبِي ، وَأَصَرَّ عَلَى الْقَوْلِ بِنِشَاءِ ذَلِكَ عَلَى ( التَّوَهُّم ) ! ، لِيَسْتَقِيمَ لَهُ مَا يُرِيدُهُ ، وَهِيَاهُ !

وَأَمَّا شَاهِدُهُ السَّادِسُ ( فَيِّنَان ) ، فَإِنَّهُ نَقَلَ فِيهِ قَوْلَ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِي فِي « عَيْثُ الْوَلِيد » شَارِحاً بَيْتَ الْبُحْتَرِيِّ :

أَنْتَ بَرَكَاثُ الْأَرْضِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَأَصْبَحَ غُصْنُ الْعَيْشِ ( فَيِّنَان ) أَخْضَرَا  
قَالَ أَبُو الْعَلَاءِ : « شَعْرُ فَيِّنَان ، وَغُصْنُ فَيِّنَان : مِنْ الْفَنَنِ ، فَوَزَنَهُ فَيِّعَالٌ »  
لَكِنْ يَتْرَكَ صَرْفَهُ ، كَأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ .

قَالَ الْمَغْرِبِيُّ : « وَإِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَانٍ ، كَانَتْ نُونُهُ زَائِدَةً ، كَنُونِ ( سَكْرَان ) ، فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ . نَقُولُ الْمَعْرِي : « لَكِنْ يَتْرَكَ صَرْفَ ( فَيِّنَان ) كَأَنَّهُ عَلَى وَزْنِ « فَعْلَان » ، لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا كَوْنُ وَزْنِهِ عَلَى فَعْلَانِ الزَّائِدِ النَّوْنِ أَمْرًا مَفْرُوضًا فَرْضًا ، أَوْ مَعْتَبَرًا عِتَابًا ، أَوْ ( مُتَوَهُّمًا تَوَهُّمًا ) ، وَهُوَ التَّعْبِيرُ الصَّحِيحُ الشَّائِعُ عَلَى أَلْسِنَةِ اللُّغَوِيِّينَ » .

وَأَقُولُ : إِنْ مَا قَرَّرَهُ الْمَعْرِي فِي هَذَا اللَّفْظِ ، هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي سَنَّهُ النُّحَاةُ وَاللُّغَوِيُّونَ قَبْلَهُ بِأَزْمَانٍ مُتَطَاوِلَةٍ ، تَبَدُّلاً بِأَوَائِلِ الْعَهْدِ بَنَضِجِ النَّحْوِ عَلَى يَدِ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ وَسِيبَوِيهِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَثْمَةِ . وَهُمْ قَدْ بَنَوْا رَأْيَهُمْ فِي أَمْثَالِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَى اللَّفْظِ وَمَادَّتِهِ الْأَشْتِقَاقِيَّةِ ، فَادَّارُوا الْكَلَامَ عَلَيْهِمَا وَفَاقًا لِمَنْطِقِ اللَّفْظِ وَالْأَشْتِقَاقِ وَالْمَعْنَى لَيْسَ غَيْرُ . وَهَذَا هُوَ السَّبِيلُ ، وَلَا مَنَاصَ مِنْ سُلُوكِهِ . وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ « أَمْرٌ مَفْرُوضٌ فَرْضًا ، أَوْ مَعْتَبَرٌ عِتَابًا ، أَوْ ( مُتَوَهُّمٌ تَوَهُّمًا ) » ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهَا قَرَرُهُ مِنْ ذَلِكَ هَذَا ( التَّوَهُّمُ ) الَّذِي حَلَا لِلْأُسْتَاذِ الْمَغْرِبِيِّ تَرْدِيدُهُ ، وَلَيْسَ هُوَ بِ« التَّعْبِيرِ الصَّحِيحِ » ، وَلَا هُوَ بِ« الشَّائِعِ عَلَى أَلْسِنَةِ اللُّغَوِيِّينَ » عَلَى النَّحْوِ الَّذِي تَحْكِيهِ ، أَوْ تَقَمَّدَ تَحْكِيهِ !

وَأَمَّا الصَّحِيحُ هُوَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ ، الَّذِي تَابِعَهُمُ الْمَعْرِي عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَنْطِقُ الْمَعْنَى وَالْأَشْتِقَاقِ ، وَقَدْ قَالَ هُوَلَاءُ فِي لَفْظِ ( الْفَيِّنَان ) نَفْسَهُ ، وَلَا حَظُوا

فِي مَا قَالُوهُ مَادَّةُ الْأَشْتِقَاقِيَّةِ وَمَعْنَاهُ ، مَا أَرُوهُ بِحُرُوفِهِ .

وَأَبْدَأُ بِسِيبَوِيهِ . قَالَ : « شَعْرُ فَيِّنَان : مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ فُنُونًا كَفُنُونِ الشَّجَرِ ، وَلِذَلِكَ صُرِفَ ، وَرَجُلٌ فَيِّنَانٌ وَامْرَأَةٌ فَيِّنَانَةٌ » ؛ قَالَ ابْنُ سَيِّدَةَ : « وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، لِأَنَّ الْمَذْكَرَ فَيِّنَانٌ مَصْرُوفٌ مُشْتَقٌّ مِنْ أَفْنَانَ الشَّجَرِ » .

وَقَالَ أَبُو مَنْصُورٍ : « فَيِّنَانٌ ، فَيِّعَالٌ ، مِنْ الْفَنَنِ ، وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ » .

وَفِي التَّهْذِيبِ : « وَإِنْ أَخَذْتَ قَوْلَهُمْ « شَعْرُ فَيِّنَان » مِنْ الْفَنَنِ وَهُوَ الْغُصْنُ ، صَرْفَتُهُ فِي حَالِي النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ الْفَيِّنَةِ وَهُوَ الْوَقْتُ مِنَ الزَّمَانِ ، أَلْحَقْتَهُ بِبَابِ فَعْلَانٍ وَفَعْلَانَةٍ ، فَصَرْفَتُهُ فِي النُّكْرَةِ ، وَلَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ »<sup>(١)</sup> .

وَهَكَذَا يَقُولُونَ فِي أَمْثَالِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ ( حَسَّان ) اسْمُ رَجُلٍ ، قَالُوا : « إِنْ جَعَلْتَهُ فَعْلَانًا مِنَ الْحُسْنِ أَجْرِيته ، أَيْ صَرْفَتَهُ ، لِأَنَّ النَّوْنَ حِينَئِذٍ أَصْلِيَّةٌ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ فَعْلَانًا مِنَ الْحَسَنِ وَهُوَ الْقَتْلُ ، أَوْ الْجَسَ بَالِشْيَاءِ ، لَمْ تُجْرِهِ »<sup>(٢)</sup> .

فَالصَّرْفُ وَالْمَنْعُ عِنْدَهُمْ تَابِعَانِ لِلْأَشْتِقَاقِ وَالْمَعْنَى لَيْسَ غَيْرُ ، وَلَا وَجُودُ ( لِّلْتَوَهُّمِ ) فِي الْمَسْأَلَةِ .

وَأَمَّا شَاهِدُهُ السَّابِعُ ، وَهُوَ بِاعْتِرَافِهِ عَائِزٌ بَيْنَ تَوَهُّمِ الْأَصَالَةِ وَتَوَهُّمِ الزِّيَادَةِ ! ، فَقَدْ قَالَ : « إِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّوَهُّمِ غَرِيبٌ : لَا هُوَ مِنْ تَوَهُّمِ الْأَصَالَةِ ، وَلَا هُوَ مِنْ تَوَهُّمِ الزِّيَادَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَوَهُّمِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ حَرْفًا زَائِدًا آخَرَ ! » وَذَكَرَ مِثَالَهُ فَقَالَ : « مِثَالُهُ لُغَاتُ جَمْعِ لُغَةٍ ، فَإِنَّهُ جَمْعُ مُؤَنَّثٍ يَنْصَبُ بِالْكَسْرِ ، تَقُولُ : سَمِعْتُ لُغَاتِ الْعَرَبِ ، لَكِنْ حَكَى الْجَوْهَرِيُّ فِي « صَحَاحِهِ » : أَنَّ الْعَرَبَ ( يَتَوَهُّمُونَ ) تَاءَ جَمْعِ التَّأْنِيثِ زَائِدَةً ، كَالْتَاءِ الَّتِي يُوقَفُ عَلَيْهَا هَاءُ فِي نَحْوِ : قُضَاةٌ وَرُؤَاةٌ ، فَكَمَا يَقُولُونَ : رَأَيْتُ قُضَاةَ الْبَلَدِ ، يَفْتَحُ تَاءَ قُضَاةٍ ، يَقُولُونَ : سَمِعْتُ لُغَاتِ الْعَرَبِ ، يَفْتَحُ تَاءَ التَّأْنِيثِ » .

ثُمَّ اسْتَدْرَكَ أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ عَبَّرَ عَنْ هَذَا ( التَّوَهُّمِ ) بِـ ( التَّشْبِيهِ ) ، فَقَالَ : « إِنَّهُمْ ( شَبَّهُوا ) تَاءَ لُغَاتِ بَنَاءِ قُضَاةٍ » ، وَحَكَى عِبَارَتَهُ ، وَنَصَّهَا : « وَجَمَعَهَا ، أَيْ جَمْعَ لُغَةٍ : لُغَتِي وَلُغَاتُ آيْضًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ ، يَفْتَحُ التَّاءَ ،

فأين الشاهد على ( التَّوْهْم ) في تعليل الجوهرى فتح تاء جمع المؤنث السالم ، وهو لم يذكر غير ( التشبيه ) ؟ فهل عرف من معاني ( التشبيه ) في كلام العرب : ( التَّوْهْم ) ، ليصح الاحتجاج به ؟

على أنني أرفض تعليل الجوهرى ، إذ لا أرى للتشبيه الذي يذكره وجهاً . فإن فتح تاء جمع المؤنث السالم إنما هولعة قوم بعينهم من العرب ، انفردوا بها ، وجروا عليها قياساً متبعاً في كلامهم . ولو كان ما يقوله الجوهرى في لغة قبيلة واحدة ، لجاز حمل شيء منها على شيء آخر . ولكن الأمر ليس كذلك . وفتح تاء جمع المؤنث السالم ، هو لغة بني عدي كما يؤخذ من رواية راويها عنهم . و « بنو عدي » يطلق على بطون كثيرة من القحطانيين ومن العدنانيين أيضاً . والراوي لهذه اللغة عنهم هو واحد منهم ، وهو أبو خيرة نَهْشَل بن زيد الغدوي ، ولم يذكر من آتهم هو ؟ وهو أعرابي بدوي ، دخل الحاضرة ، وأفاد ، وأخذ الناس اللغة عنه ، وصنّف في الغريب كتاباً ، منها : كتاب « الحشرات » . وقد روي عنه هذا الخبر ، وفيه « لغاتهم » مرة ، و « إراتهم » و « عرقاتهم » مرة أخرى ، وكلتا الروايتين يرويها ثعلب أحمد بن يحيى اللغوي المشهور في مسائل بعينها ، هي فتح تاء جمع المؤنث السالم .

قال : « قال أبو عمرو بن العلاء لأبي خيرة : كيف تقول : حَفَرْتُ إِرَاتَكَ<sup>(١)</sup> ؟ فقال : حَفَرْتُ إِرَاتَكَ ، قال : فكيف تقول : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ<sup>(٢)</sup> ؟ فقال أبو خيرة : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، فلم يعرفها أبو عمرو ، وقال : لأن جَلْدَكَ<sup>(٣)</sup> يا أبا خيرة ! يقول : أخطأت » .

لكن تعليلاً آخر أبا خيرة على ما قال ، واعتذر عن أبي عمرو بأنه لم تبلغه هذه اللغة .

وقال ابن جني : « سأل أبو عمرو أبا خيرة عن قولهم : استأصل الله عِرْقَاتِهِمْ ، فنصب أبو خيرة التاء من عِرْقَاتِهِمْ ، فقال له أبو عمرو : هيها ، أبا خيرة ، لأن جَلْدَكَ ! وذلك أن أبا عمرو استضعف النصب ، بعدما كان سميعه

منه ( ٢ ) بالجذر ، قال : ثم رواها أبو عمرو فيما بعد بالجذر والنصب ، فلما أن يكون سَمِعَ النصب من غير أبي خيرة يَمُنُّ تَرْضَى عربيته ، وإما أن يكون قد قوي في نفسه ما سمعته من أبي خيرة بالنصب . ويجوز أيضاً أن يكون أقام الضعف في نفسه ، فحكى النصب على اعتقاده ضعفه ، قال : وذلك لأن الأعرابي ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى في نفسه منها . » .

وليس يعنيني من كلام ابن جني إلا ما يذكره من رواية أبي عمرو ابن العلاء ، فيما بعد ، الفتح والجذر في نصب جمع المؤنث السالم ، والوجه الأول الذي عللها به ، وهو سماعه الفتح من غير أبي خيرة ممن تَرْضَى عربيته ، وهو أقوى الوجه الثلاثة التي ذكرها .

#### ه - تَوْهْمُ أصالة الحرف الْمُتَحَوَّل :

وعني القائلون بهذا التَّوْهْمُ الناحية الخاصة بالواو والياء ، وهي باب عظيم في العربية ، تدخل فيه صور شتى من كلام العرب ، ولكل صورة منها نظام مُطَرِّد تخضع له .

ومن هذه الصور ، إشار بعض القبائل الياء على الواو ، وإثارة غيرهم العكس . ويحسب الذين لا يلتفتون ذلك تحوُّلاً من حرف إلى حرف ، ويزعمون ذلك ( تَوْهْمًا ) . ولو كان ذلك صادراً من قبيلة واحدة ، لجاز هذا الحكم .

فأهل الحجاز ، يؤثرون الياء ، فيقولون مثلاً : صَيَام ، وَقِيَام ، وصَيَاغ . وغيرهم يقولون : صَوَام ، وَقَوَام ، وصَوَاغ .

والقائلون بتَّوْهْمِ أصالة الْمُتَحَوَّل ، يجعلون الأصل في ذلك الواو . وما جاء على الياء من الألفاظ مخالفاً للأصل الواوي الذي أصلوه ، يعدونه مبنياً على ( التَّوْهْم ) ، وليس الأمر ما يذهبون إليه .

ومن هذه الصور أيضاً ، ما حَوَّلَتْ واؤه ياءً ، لأثر لغوي يقتضي تحويل صيغته ، فتبدل الواو ياءً ، وذلك في مثل : غصن مَرِيح ، وماء مَشِيْب . وقد بُيِّنَا على : مَرِيح ، ومَشِيْب . ونظام اسم المفعول في مَنَطِقِ العربية إنما يتبع الفعل

المبني للمجهول ، لا الاسم . ويأبى مَنْ يقول بالتَّوْهُم إِلَّا تخريج مثل هذا على ( التَّوْهُم ) .

ومن هذه الصور أيضاً ، ما اقتضى التَّطَوُّر الاجتماعي وغيره استحداثه في اللغة من أصل واري ، فنقلوه إلى الياء ، وألزموه إيَّاهَا ، وجعلوه أصلاً ثانياً ، وتصرفوا في الاشتقاق منه ، للدلالة على المعاني المستحدثة .

وذلك مثل ( العبد ) . فَإِنَّ أصل يائه الواو لا جَرَمَ ، وصيغة هذا الأصل : العُودُ ، فلما سَكَنَت الواو وكسر ما قبلها ، صارت ياء . أو نقول : قلبوا الواو ياءً ، ليفرقوا بين الاسم الحقيقي والاسم المصدرى ، وألزموا الياء في الواحد ، فصار أصلاً جديداً في بناء مادته ، وجمعوه على ( أعياد ) ليفرقوا بذلك بينها وبين ( أعواد ) الخشب ، كما قالوا في تصغيره : ( عُيَيْد ) ليفرقوا بينه وبين ( العُويْد ) تصغير ( العود ) .

وأما هذا اللفظ ، كثير في العربية يَنْتَه العَرَب على هذا التأصيل ، لإداء معاني جديدة في صيغ جديدة اقتضاهما التَّطَوُّر ، واستجابت له مرونة اللغة وطواعيتها من غير تَمَحُّل ولا تَكَلُّف ولا اقتصار ، وجرى فيها من ذلك ما جرى عن وعي وإرادة وقصد ، لا عن غفلة وتَوْهُم . وَمَنْ ذهبوا غير هذا المذهب ، وقالوا بالتَّوْهُم ، فقد أعربوا عن غفلة عن طبيعة هذه اللغة وقوانينها الدقيقة المعجبة .

٦ - تَوْهُمُ أَصَالَةِ الحرف الزَّائِد :

وفي العربية نظام آخر في التَّأْصِيل مَرْن ودقيق ، يَأْذُن في حدود منطقها ببناء تأصيل لاجتي على تأصيل سابق ، وذلك بإعطاء الحروف المزيدة حكم الحروف الأصلية ؛ لأنها إِنَّمَا زِيدت لزيادة المعاني ، فلا بُدَّ أن ترعى حرمة الزَّائِد في الكلمة ، ويجري الاشتقاق منه لإفادة المعاني المستحدثة التي تفرضها سُنَّة التطُّور ودواعي الحياة المتجددة .

وقد فِطِنَ قَدَامَى اللغويين والسُّحَاة لهذا النظام في العربية ، ولما أُسْتَطِيعَ

أَنْ أُسَمِّيَهُ التَّأْصِيل الثَّانِي ، وعقلوا ما أَرَادَتِ العرب من زيادة الحروف على الأصول ، وما يجري في كلامهم من الاشتقاق من المزيد ورعاية حرمة الحرف الزَّائِد ، تنوعاً لصور الألفاظ بِحَسَبِ الدَّلَالَات ، ومبدأ لأديم اللغة من جُنْس مُنْطَقِهَا وأصولها . فَأَقْرُوهُ قَانُوناً من قوانين العربية ، ونَبِّهُوا على آثاره ودلالاته كما سأوضحه .

ولَكِنْ جِهَلُ السُّحَاة الخالفون ، أَوْ قِلَّةٌ منهم ، هذا القانون ، فقرروا الاشتقاق من الحروف الأصول وَحْدَهَا ، ومنعوا الاشتقاق من الزَّوَائِد ، وحكموا على كل ما وقعوا عليه من الألفاظ وردت عن فصحاء العرب مشتقة من " الزَّوَائِد بالتَّوْهُم والخروج عن القياس .

وهذا النوع من الألفاظ في العربية كثير ، وأكثره يبدأ بالميم ، فلم يعرض لهم شيء منها حيث يعرض إِلَّا وصفوه بالتَّوْهُم ، لأنه يخالف قاعدتهم في تأصيل الحروف الأصلية والاشتقاق منها وحدها .

وقد تأثر صديقنا العلامة المغربي ، طَيْبُ الله ذَكَرَاه ، بهذا المذهب ، وآمَنَ إيماناً عميقاً بالقول بـ ( تَوْهُم ) أَصَالَةِ الحرف الزَّائِد ، وأَبْدَأَ فيه وأَعَا . ما شاء داعياً إلى اتِّخَاذِهِ قاعدة مقررَة مَقِيَّسَة ، ونقل دعوته إلى هذا المجمع الموقر ، حتى انعكست آثارها على مقرراته في شيء من « التحفظ » . فقـد جـاء في « كتاب : في أصول اللغة » ( ص ٤٤ ) :

« ٧ - تَوْهُمُ الحرف الزَّائِد أصلياً : رأت اللجنة في ضوء ما أثير عن اللغويين أَنَّ تَوْهُمُ أَصَالَةِ الحروف الزَّائِد ، أَو المُنْحَوَّل ، لم يبلغ درجة القاعدة العامة . غَيْرَ أَنَّ هذا التَّوْهُمَ ضرب من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون ، ولهذا ترى اللجنة أَنَّ في وسع المجمع أَنْ يقبل نظائر الأمثلة الواردة على ( تَوْهُمُ أَصَالَةِ الحرف الزَّائِد أَو المُنْحَوَّل ) مما يستعمله المَحْدَثُونَ ، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة » .

وجاء في الحاشية :

أ - « صدر القرار في ج ٨ مؤتمر ٣١ د سنة ١٩٦٥ ».

ب - « في ج ١١ دورة ١٤ ( المؤتمر ) عرض الشيخ عبدالقادر المغربي على المؤتمر بحثاً له بعنوان ( بين اللغة والنحو ) ، أشار فيه إلى موضوعين : تَوْهْمُ أصالة الحرف الزائد ، وتَوْهْمُ زيادة الحرف الأصلي . وبعد المناقشة فيه ، وافق المؤتمر على ( تَوْهْمُ أصالة الحرف ) في بعض الكلمات ، وجاء في تلخيص أعمال المؤتمر : ( الموافقة على جواز تَوْهْمُ أصالة الحروف في بعض الكلمات العربية ) .  
ولست أرى الشأن في المسألة كذلك .

فإن ما فطن له المتقدمون من هذه الظاهرة اللغوية ، هو غير هذا الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع . ذلك هو ( حرمة الزائد في الكلمة ، وإقراره إقراراً الأصول على سبيل القصد والإرادة والتأصيل ، لا على سبيل الغفلة والتَّوَهْمُ والاعتباط ) . وهو في جملة يقوم على التفريق بين الأسماء ، وملاحظة اختلاف المُسمَّيات في الصفات . وهذا المذهب هو الأشبه بطبيعة عقيدة العربية وقانونها العام .

ومن أمثلته الموضحة :

تنطق وتمنطق ، وتُدْرَع وتُمدِّع ، وأسلم وتمسلم ، وتَوَلَّى وتمَوَّلَى ، وترَفَّق وترَفَّقَ ، وتَكَحَّل وتمكحل ، وتسكَّن وتمسكَّن . . . ونحو ذلك من هذه الألفاظ المبدوءة بالميم ، وهي أكثر ما يجيء في هذا الباب .

فإن كل لفظ من هذه الألفاظ ، ما اشتق منها من الحروف الأصلية وما اشتق من الحروف الزوائد التي اتخذت أصلاً ثانياً للاشتقاق ، له دلالة خاصة غير دلالة صاحبه :

فتمنطق ، أو انتطق : ليس أو اتخذ النطق ، وتمنطق ، ليس أو اتخذ البتطة . ولكل من هذين اللفظين : النطاق والبتطة ، صفة عند العرب ، تلحظها وتراعيها ، فتخالف بينهما فيما تشتق لهما من الأفعال .

وَأَقْرَعَ ، وتَدْرَع : اشتقنا من الدُّرْع ، ليس الحرب المعروف ، وقميص المرأة ، والثوب الصغير تَلْبَسُه الجارية الصغيرة في بيتها . وتَمْدَرَع : اشتق من المَدْرَعَة ، وهي ضرب آخر من القمصان ، ولا تكون إلا من الصوف خاصة . ففرقوا بين الدُّرْع والمَدْرَعَة ، لاختلافهما في الصفة واللفظ .  
وأسلم : دخل في الإسلام مؤمناً به ، وتمسلم : تسمى « مسلماً » ، وحكى الرُّؤاسي : كان فلان يسمى « محمداً » ثم تمسلم ، أي : تسمى « مسلماً » .  
وتَوَلَّاهُ : اتخذهُ وَلِيّاً ، وتمولى : تشبَّه بالموالي ، وفي فلان مَوْلِيَّةٌ : إذا كان شبيهاً بالمولى ، وهو يتمولى علينا : أي يتشبه بالموالي ، وما كنت بمولى وقد تموليت .

وترَفَّقَ : توكَّأ على المِرْفَقَة ، وترَفَّقَ : إذا أخذ مِرْفَقَهُ .

وتَكَحَّلَ : وضع الكحل في عينه ، وتمكحل : أخذ مَكْحَلَهُ .

وتسكَّنَ : اشتق من السُّكُون ، وتمسكَّن : اشتق من المسكين على معنى التشبيه به في زَيْهِ وحاله ، وتمسكَّنَ الله : تَضَرَّعَ لله ، وفي الحديث عن النبي ﷺ : « تَبَّاسٌ وَتَمَسَكُنْ وتَقْنَع يدك » .

وهكذا ما لم أذكره ، وهو كثير .

فحال الاشتقاق من الزوائد ، هو كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية في عرف العربية ، وكل منهما يراود لدلالته الخاصة ، ويقصد إليه قصداً للتفريق بين دلالة ودلالة أخرى ، فلا تَوْهْمُ في شيء من ذلك . وإنما التَّوَهْمُ قائم في أنفس القائلين به .

وقد قلت إن قدامى اللغويين والنحاة قد فطنوا لهذه الظاهرة اللغوية ، فَدَّ ( رَغَوْا حرمة الزوائد ، وَفَرَّروا الاشتقاق منها ) ، وهو أمر يقتضيه نظام الكلام ، ويُفَرِّضُهُ تنوُّع المعاني والصفات ، والتفريق بين الشيء والشيء الآخر .  
وإذ قد بلغت بالمسألة هذه الغاية من الإبانة عما أردته ، فلاذكرُ كلام إمام النحاة الأوائل فيها ، الإمام العبريِّ العربيِّ المفكِّر (الخليل بن أحمد

والله يُصار ويحكم في قضايا اللغة ، أصولها وفروعها ، وبه تتعين السلامة كما يتعين الوهم الذي يتورط فيه الخاطئون والواهمون .  
 وفقنا الله للصواب ، وجنبنا الزلل والوهم ، وأعانتنا على السمو بهذه العربية العروبية : لسان الوحي والفرقان ، ولغة العلم والحضارة والعُمران ، إلى مقامها الكريم ، وأوجها الرفيع .

الفرايدي ( ) ، رحمه الله ، و « كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا » .  
 وقد ألغيت نصّه في « لسان العرب » غير معزّو إليه ، كأنه من كلام مؤلفه ابن منظور . لكنّ دَلَّ عليه العلامة السَّيِّد مُحَمَّد مُرْتَضَى الرُّيْدِيّ في « تاج العروس » ، فَرَزَّ حقه إليه . ولعزّو الأقوال إلى أربابها شأن خطير في الدِّراسات ، يَهْدِي إلى مناشيء الآراء وتطوُّرها ، ويحدّد زمن ظهور الرّأي ، فنوضع القضايا في نصّها الصّحيحة ، وتجنب الرُّيغ والفساد .

قال ( الرُّيْدِيّ ) ، رَحِمَهُ اللهُ ، في « تاج العروس » ( د/ر/ع ) :  
 « وقال ( الخليل ) : فرّقوا بين أسماء الدُّرْع ، والدُّرَاعَة ، والمِدرَعَة ، لاختلافها في الصِّفَة ، إرادة الإيجاز في المنطق . وتدلُّع مِدرَعَتَه ، وأدرَعَهَا وتمدرَعَهَا ، تحمّلوا ما في تقيّة الزَّائد مع الأصل في حال الاشتقاق ، توفيةً للمعنى ، وحداثة له ، ودلالة عليه . ألا ترى أنهم إذا قالوا : تَمْدَرَعُ ، وإن كانت أقوى اللغتين ، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أَمِنَ الدُّرْع هو ، أم من المِدرَعَة ؟

وهذا دليل على حرمة الزَّائد في الكلمة عندهم ، حتى أقروه إقراراً الأصول ، ومثله : تَمَسَّكَنْ ، وتمسلم . « وقطعت ( جَهِيْرَة ) قولَ كُلِّ خطيب » .  
 هذا هو قانون العربية في ( حُرْمَة الزَّائد في الكلمة والاشتقاق منه عن وعي وقصد وإرادة ) اهتدى إليه إمام النُّحاة ( الخليل ) بغطته وزكاته وفقهه وذكائه النافذ ، وإليه يجب . أن يُصار في تحرير جملة ما توصم به العربية العبقريّة العظيمة من هذه الروصمة الشُّنْعاء : روصمة البناء على التَّوَهُّم ، وتبرئتها منها جملة وتفصيلاً ، وذلك ما قصدت إليه في تدوين هذا البحث .

فالعربية إنما تجري سليفتها على قانونها النَّبِيّ الذي يحكمها ، ومنه تستمدُّ صورها الاشتقاقية المراداً لا توقّف فيه ، وعلى نَسَقٍ متعين قويم ، على ما قررت في صدر البحث .

وهذا القانون النَّفْسِيّ يظلُّ دائماً هو المرجع المعترف بأصالته وسلامته ،

رفيع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## كيف تستدرك الفصاح في المعاجم الحديثة

- (١) هذه رواية «تهذيب اللغة»، نقلها «لسان العرب» و«تاج العروس». ورواية ديوان الشاعر : بسوحشية : أَمَا ضَوَا حِي مُتَوِيهَا قَمَلَتْ ، وَأَمَا غَلَقَهَا فَتَلِيَتْ فلا شاهد فيه .
- (٢) هو أبو مهدية الأعرجي . رجل من «باجلة» دخل الحواضر ، واستفاد الناس منه اللغة . وكان به عارض من سنن . وترجمته في : فهرست محمد بن اسحاق التميمي ، وطبقات التحويز واللغويين للزبيدي ، وإتياء الرواة للقفطي .
- (٣) طبعه مجمع اللغة العربية بدمشق (المجمع العلمي العربي - سابقاً) ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، وقد حققه أحمد محمد الخراط .
- (٤) يعني قول العرب : «مُتَوِيٌّ فِي جَمْعِ بَنَةٍ ، وَتَوِيٌّ فِي جَمْعِ قُبَّةٍ ، وَطَوِيٌّ فِي جَمْعِ قُبَّةٍ .. إلخ» . وروايته في الديوان (ص ٩٤) :
- تَلَمَّحِي الْإِزْزِينَ فِي أَكْشَافِ دَارَتِهَا بَيْتُهَا ، وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّيْنُ مَنَشُورُ  
كَذَا رَسَمَ فِيهِ (التين) بِالْيَاءِ الْمَوْحَدَةِ !
- (٦) ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ، وياقوت في «حرة نقدة» من معجم البلدان ، واقتصر المالم على الثاني . ونقطة ، ببناء المشنة الفوقية ، وتزوي : نقدة ، بالنون : موضع .
- (٧) يرى أحد الفضلاء الباحثين المعاصرين ، وهو / د . رمضان عبدالقواب ، غير هذه الآراء في المسألة ، إذ يقول (في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ١١٩/٣٣) :
- «ولعل المسؤول عن منع كلمة (أشياء) من الصرف ، وقوعها في القرآن الكريم ، في سياق تنوّل في الأمثال لو صرفت ، في قوله تعالى ( لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) » سورة المائدة ١٠١/٥ ، إذ لو صرفت لقل : (عن أشياء إن) ، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع : (إن) . وليست العربية بدعاً في سلوك طريق الحذف ، للتخلص من تنوّل الأمثال » .
- (٨) قال المغربي : «أي فتكون نونه أصلية ، لا زائدة ، فلا يمنع من الصرف» .
- (٩) لسان العرب (ف/ن/ن) .
- (١٠) الصحاح ، ولسان العرب (ح/س/س) و(ح/س/ن) .
- (١١) الإرات : جمع الإرة ، وهي الحفرة التي توقد فيها النار .
- (١٢) العرقات : جمع عرق وعريقة ، وعرق الشيء أصله وأرومته .
- (١٣) وفي رواية : «يا أبا خيرة ، أريد أكتف منك جلدأ ، جلدك قد رق» يعني أنه لا يس الحضارة وعاشر أهلها ، ففسدت لفته .

في هذا البحث الذي أنشُرْتُ بإسماعكم إياه ، عرضتُ لألفاظ معدودة من فصاح اللغة ضيقت بالاستعمال ، فعُدِلَ بدلالاتها عن جهتها ، أو داخلها التحريفُ ، أو انفرد بها راوٍ متأخّرُ زمنه عن زمن الرواية ، ولم يُستأن في أمرها ، فأجذت على علائها .

وإنما اقتصرْتُ على هذه الألفاظ المعدودة ، لأنني تناولتها على نحو من النقد والتوجيه ، اصطنعتُ فيه الاستقراء والتمثيل له ، بقدر الطاقة وإسعاف الفكر ، ليستبين فيها وجه الرأي ، ويستندَ البحث إلى سناد ، فامتدَّ نفسُ الكلام عليها ، والمقام لا يتسعُ طرفه لأكثرَ منه . على أنني لم أردْها لذواتها بقدر ما أردتُ ما يترتبُ على بحثها من نتائج ، رفضاً لها ولأمثالها مما يجري منها بسبيل يقضي بنفيها من المعجم الحديث ، أو قبولاً لها ولأمثالها بأذن بإقرارها وإدخالها في المعجم الحديث بعد درسٍ مُستأن ، يشارك فيه الرأي الجميع ، ولا يستبدُّ به الرأي الفاذ .

واصطنعُ مذهبَ ( البَحْرِي ) في اقتضابه ، فأقتحمُ الكلام على هذه الألفاظ وثباً ، لإخْلَصَ إلى النتيجة التي أبغيها ، وإني بآرائكم لشديدُ الاعتزاز .

( ١ )

أولُ هذه الألفاظ ( أنجب ) اللازم ، واستعماله على سبيل الغلط متعدياً ، وتحويله بذلك عن دلالة ومعناه ، وليس بأحد حاجة إلى هذا التصرفِ المفسد لمقاصد الكلام العربيِّ الأصيل مع وجود الألفاظ الخاصة بالمعنى الذي يريدونه ، مثل : وَلَدَهُ ، وَنَجَلَهُ ، وَنَسَلَهُ .

وهذا الفعل الرباعيُّ اللازم ، يدخل ، في طوائف من الأفعال جاءت على ( أفعل ) ، تحت ( باب ما همزة يُفيد معنى الإتيان بالشيء ) . وكلُّ هذه الأفعال قد لَزِمَتْ الفاعلُ ، لم يَشُدَّ شيء منها عن ذلك . فإذا عُدِّيَتْ أفادت معنى آخر .

وما جاء في كلام العرب من هذا ، كثير جداً ، أذكرُ منه ما يحضرُني الآن :

تقول العرب : أنجبَ الرَّجُلُ والمرأة ، إذا جاء بولد نجيب ، أي كريم فاضل في نفسه . وتقول وأنخبا ، بالخاء المعجمة : جاء بولدٍ منخوبٍ جبان . وأضوى الرَّجُلُ : أتى بولد أو نسل ضاويٍّ ، ومنه الحديث الشريف « اغتربوا ، لا تُضْضُوا » . وأشنعَ الرَّجُلُ : جاء بأولاد جسان طوال . وأذكرتُ المرأة : ولدت ذكراً ، وفي الحديث الشريف : « إذا غلب ماء الرَّجُلِ ماءُ المرأةِ أذكرا » ، أي : ولداً ذكراً . وأنثتِ الحامل : وَلَدَتْ أنثى . والأمُّ الرَّجُلُ : وَلَدَتْ أولاداً لثاماً . وأدَّمَ : وَلَدَ له ولد مغموم . وأخبت : وَلَدَتْ له أولاد غيباء . وأكرم : أتى بأولاد كرام . وأحولت المرأة ، أو الناقة : وَلَدَتْ ذكراً على أثر أنثى ، أو أنثى على أثر ذكر . وأجزأت : إذا وَلَدَتْ الإناثُ دونَ الذكور . وأنامت : إذا وَلَدَتْ ولدين في بطن . وأرجلت : وَلَدَتْ ولداً ذكراً . وأشهب الفحل : وَلَدَ له الشَّهْبُ . وأصهب : ولد له الشَّهْبُ . وأبلق : ولد له وَلَدٌ أبلق . وأكشفت الناقة : تابعت بين التَّساجين . وأصاف الرَّجُلُ : ولد له في الكبر ، وولده صَبِيحُونَ . وأزْبَعَ : وَلَدَ له في شبابه ، وولده رُبْعِيُونَ ، قال الرَّاجِزُ :

إِنَّ بَنِي صَبِيئَةَ صَبِيحُونَ أَفْلَحَ مَنْ كَانَ لَهُ رُبْعِيُونَ

وأحمق : وَلَدَ له ولد أحمق . وأحمر : وَلَدَ له وَلَدٌ أَحْمَرُ . وأشود وأساد : وَلَدَ له ولد أسود . وأكاس : وَلَدَ له أولاد أكياس . وأسقبت الناقة : ولدت ولداً ذكراً . وأخلبَ الرَّجُلُ : وَلَدَتْ إبله إنثاءً . وأجلب : وَلَدَتْ له ذكوراً ، ومن كلامهم : أأجلبت أم أجلبت ؟ وأركت السحابة : جاءت بالرك ، وهو المطر الضعيف القليل . وأودقت : جاءت بالودق ، وهو المطر . وأطشت : أتت بالطشيش ، أي المطر الضعيف : وهو فوق الرِّدَاذ . وأفلق الشاعر : أتى بالعجيب في شعره . وأحسن : أتى بفعل حسن . وأملح : جاء بكلمة مليحة . وأفج : أتى بفعل قبيح . وأفجر : جاء بالغدر والفُجور . وأذنب : أتى بالذنب . وغير هذا كثير . وما عُدِّيَ من هذه الأفعال ، خرج إلى معنى جديد غير معنى الإتيان بالشيء ، ومنه : أنجب من الشجر قضيباً : قطعهُ . وأخبث الرَّجُلُ الرَّجُلَ : علّمه



القصيرة ، والقصيرة تُلد الطويل ، وإياكم والمُذَكِّرة فإنها لا تُنجِب .<sup>(١)</sup> وامرأة مُذَكِّرة : تُشَبِّه في شمائلها الرجال ، لا في خلقها .

وجاء في شعر العباس بن مرداس السُّلَيْمِيّ ، يذكرُ فرسيه ( صوية )

و ( الصموت ) :

أعددت (صَوْنَةً) و(الصُّمُوتَ) ومَارِنًا وَمُفَاضَةً لِلرُّوْعِ كَالسُّخْلِ  
فُسرَطَ الجنائِزَ ، كَسَانُ ملجمها في رأس نابتة من السُّخْلِ  
بين السَّخَالَةِ والقَرْيَطِ ، لقد أنجبت من أم ومن فُخْلِ<sup>(٢)</sup>

وفي قول شاعر آخر في ( شقيق ) فارس ( مياس ) ، وهو في كتاب أنساب الخيل ، ولم يعز إلى قائله :

غرائين من عبد بن غنم ، أبوهُم هيجان ، تَسَامَى في الهجان ، وأنجبا<sup>(٣)</sup>

وفي تاريخ ابن الأثير : « قال إسحاق بن إبراهيم المُصَنِّعِيّ ، وهو يُحاوِر

المعتصم ، وقد قال له : إنه نظر إلى أخيه المأمون ، وقد اصطنع أربعة فأنلحوا ،

واصطنعت أربعة فلم يفلح أحد منهم . فقلت : أجيب على أمان من غضبك ؟

قال : نعم . قلت : يا أمير المؤمنين ، نظر أخوك إلى الأصول فاستعملها

فأنجبت ، واستعمل أمير المؤمنين فروعاً فلم تُنجِب ، إذ لا أصول لها . فقال :

يا إسحاق : لمُفَاضَةً ما مَرَّي طَوْلَ هذه المدة أهونُ عليّ من هذا الجواب !<sup>(٤)</sup> .

وسبيل من هذا الاستعمال الصحيح لهذا الفعل ، قول الدَّهْلَوِيِّ في ( قيل

الجبَر ) في مفيد الدولة نجم الدين اسماعيل بن إبراهيم بن الخباز ، المتوفى سنة

٧٠٣ هـ : « كتب عَمْرُو دَبَّ وَدَرَجَ ، وَجَسَّعَ ، وَكَبَّ الكثيرَ ، ولم يُنجِب » ،

أي : لم يتقن ما جمع وكتب . وقد نقل محقق الكتاب من شذرات الذهب

( ٨ / ٦ ) : « أنه كان له ولد ، يقال له أبو عبدالله محمد ، وكان مُسَيِّدَ وقته »<sup>(٥)</sup> .

ومنه أيضاً قول شاعر العصر الحديث « أحمد شوقي » في قصيدة ( صبية

المكتب ) الرائعة :

وكم مُنْجِبٍ في تَلْفِي الدروس تَلْفَى الحياة فلم يُنجِبِ

الْحُبِّ ، وهو غير آخيت إذا وُلِدَ له ولد خبيث في نفسه ، وأكاسه : أخذ بناصيته ، وهو غير أكاس إذا وُلِدَ له أولاد أكياس . وأحسن الصنيع : جَوْنُهُ ، وهو غير أحسن إذا أتى بفعل حسن ، ومن الأول قوله تعالى : ﴿ صُورَكُمْ فَأَحْسِنْ صُورَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَحْسَنَكُمْ أَحْسَنُمْ لَأَنْفُسِكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> .

هذا هو التاصيل اللغوي لهذا الباب ، عُيِّنَتْ به لإرْدَ إليه مناقشة الغلط في هذا اللفظ الذي وقَّ في بعض الكلام .

ومن الحق أن أذَّ أن هذا الفعل ، فعلٌ ( أذَّ ) ، قد ورد موصولاً به الباء وضميره ، وله شاهد قديم في شعر عَزَّيَّي إلى الأعشى جينا ، وروي غُفْلًا من العزو حيناً آخر ، وهو قوله :

( أنجب ) آسَامَ والداه ( به ) إِذْ ( نَجَلَهُ ) فَيَنْمَ ما ( نَجَلًا )

واستعمال الشاعر : ( نَجَلَهُ ) أي وَلَداه ، مع ( أنجب به ) ، نَصَّ قاطِعٌ

في تصحيح دلالة ( أنجب ) التي انحرف بها مَنْ لا تحقيقَ عندهم إلى وجهة أخرى .

و ( أنجب به ) قليل في الاستعمال ، ويحضرني من ذلك ما جاء في ترجمة

العباس بن عبدالمطلب — وهو في نكت الهميان ١٧٥ — قال : « أُمُّهُ ( نثلة ) ..

( ولدت ) العباس لعبدالمطلب ، ( فأنجبت به ) » وتلاحظ هنا دلالة ( أنجبت

به ) مع قوله ( ولدت العباس ) ، كما تقدَّم مثله في بيت الأعشى ، لتعرف الصورة الأصلية في استعماله .

وأما ( أنجب ) من غير الباء ومجرورها ، فاستقصاؤه يطول ، لكنَّه . ومنه

قول العرب : « رَبُّ حَمَقَةٍ مُنْجِبَةٌ » ، وقيل : « أربعة مؤنَّى : كلاب بن ربيعة

ابن عامر بن صعصعة ، وعجل بن لجيم ، ومالك بن زيد بن مناة بن تميم ،

وأوس بن ثعلبة . وكلهم قد أنجب ! » ، أي : وُلِدَ لهم أولاد نجباء فضلاء

في أنفسهم ، وأباؤهم مؤنَّى حَمَقَاء !!

وقال ابن الزبير : « لا يمتنعكم من تزوج امرأةٍ قُصْرُها ، فإن الطويلة تلد

وأكتفي بهذا القدر من الاستعمال الصحيح لهذا الفعل ، وانتقل إلى ما ورد منه في بعض الكلام مخالفاً لقاعدة الباب وأمثله ، ومنه ما يوهم أنه استعمال صحيح لا مانع يمنع منه لوروده في بعض المعاجم ، أذكر ذلك استكمالاً للتحقيق الذي أردته ، وذرءاً للشبهات التي اكتفتها منها .

وقد عثرت في بعض الشعر القديم على نصين ، ورد فيهما هذا الفعل متعدياً ، أحدهما لشاعر جاهلي ، هو طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ وَصَافُ الْخَيْلِ المشهور ، والآخر لراجز من مخزومي الذولتين : الْأُمَوِيَّةُ وَالْعَبَّاسِيَّةُ ، يقال له « حفص الأموي مولاهم » .

فأما نص طُفَيْلِ الْغَنَوِيِّ — وهو في تاج العروس — فهو قوله في (ك/ت/م) يصف بعض أفراس العرب :

يَفَاقُ كَأَمْثَالِ الشَّوْاجِنِ ضُمُرُ دَخَائِرُ مَا أَبْقَى الْغُرَابُ وَمُذْهَبُ أَبُوهُنْ مَكْتُومٌ وَأَعْسُجُ ، أَنْجِبَا وَرَادَا وَحَسُوا لَيْسَ فِيهِنَّ مُغْرِبُ<sup>(١)</sup>

وفي هذين البيتين تحريفان ، ( فالشواجن ) في البيت الأول هي تحريف السَّراجين أي الذئاب ، والعرب يشبهون الأفراس بها في ضموها وعدوها ، ولا معنى للشواجن في سياق البيت ، وروايته في ديوان طفيل :

وخيّل كأَمْثَالِ السَّراجِ مَصُونَةٌ دَخَائِرُ مَا أَبْقَى الْغُرَابُ وَمُذْهَبُ وَالسَّراجِ وَالسَّراجين ، كلاهما جمع السَّراجان .

و ( أنجبا ) في البيت الثاني ، هي في الرواية الصحيحة ( تفتلى ) — أي تفصل من أماتها — كما جاء في ديوان طفيل ، وهو محقق على أصول معتمدة . وقد حققه كرنكو ، وطبعه في سنة ١٩٢٧م في ليدن في سلسلة جيب التذكارية ، وأعاد تحقيقه محمد عبدالقادر أحمد معتمداً على أصليين : تحقيق كرنكو ، ونسخة صحيحة من الديوان في مكتبة الآثار القديمة ببغداد من رواية أبي حاتم السجستاني عن الأضمعي ، وطبعه في بيروت سنة ١٩٦٨م .

ومما يستأنس به في تصويب هذا التحقيق شعر آخر لطفيل الغنوي

في ديوانه ، وهو قوله :

جلينا من (الأعراف) أعراف غَمَرَةٍ وأعراف لبني الخيل ، يا بُعْدَ مُجَلِّبٍ<sup>(٢)</sup>  
بنات الغريب والسَّرجيه ولاحقي وأعسج تنمي نسبة المُنْتَسِبِ  
وراداً وخسراً منشرفاً خجباتها بنات حصانٍ قد تُعَوِّلُ (مُنْجِبِ)  
وكُنْشاً مُذْمَاةً ، كأنَّ مُثُونَهَا جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذْهَبِ  
وأما نص الراجز حفص الأموي مولاهم ، فهو قوله في أرجوزة ارتجزها ارتجاءً :

إِنَّ الْجَوَادَ السَّابِقَ ، الْإِمَامَ خَلِيفَةُ اللَّهِ الرَّضَى الْهَمَامُ  
أَنْجِبَهُ السَّوَابِقُ الْكِرَامُ مِنْ مُنْجِبَاتِ مَالَهُنَّ<sup>(٣)</sup> ذَامُ

وهذا الرجز ، ذكره ياقوت في ترجمة حفص هذا في معجم الأدباء<sup>(٤)</sup> ، في خبر يتحدث فيه راويه ، ويقوت ناقل عنه ، عن خَلْبَةَ رُعَمٍ أَنَّ هِشَامَ ابْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ أَجْرَى فِيهَا بَيْنَ يَدَيْهِ أَرْبَعَةَ آلَافِ فَرَسٍ ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا تَدُورُ ، وَبَيْنَهَا فَرَسٌ لَهُ ، وَجَعَلَ النَّاسُ يَرَاءُونَهَا ، حَتَّى أَقْبَلَ فَرَسَهُ كَأَنَّهُ رِيحٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ شَيْءٌ ، حَتَّى دَخَلَ سَابِقاً ، وَأَخَذَ الْقَصْبَةَ ، ثُمَّ جَاءَتْ الْخَيْلُ بَعْدَهُ أَفْذَاداً وَأَفْوَاجاً ، فَوُتِبَ الرُّجُزُ يَرْتَجِزُونَ مِنْ قُوَرِهِمْ ، بَعْضُهُمْ يَرْتَجِزُ فِي مَدْحِ الْخَلِيفَةِ وَقَرَسِهِ كَمَا فَعَلَ حَفْصٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَرْتَجِزُ فِي مَدْحِ غَيْرِهِ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ . وَهُوَ فِي جَمَلَتِهِ وَتَفْصِيلِهِ مُصْنُوعٌ مُفْتَعَلٌ ، وَفِيهِ إِحَالَةٌ ظَاهِرَةٌ ، فَإِنْ أَجْرَاءُ أَرْبَعَةَ آلَافِ فَرَسٍ أَمْرٌ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَهِيَ تَتَّبِعُ لَهَا الطَّرِيقَ وَالْمِيدَانَ ، فَكَيْفَ تَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَحْطِطَ بَعْضُهَا بَعْضاً ؟ وَهِيَ تَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَحْطِطَ بَعْضُهَا بَعْضاً ، فَكَيْفَ اسْتَبَيَّنَ قَرَسُ الْخَلِيفَةِ مِنْ بَيْنِهَا فِي عَجَاجَتِهَا ؟ وَلِمَ كَانَ وَحْدَهُ مِنْ بَيْنِ أَرْبَعَةِ آلَافِ فَرَسٍ الرِّيْحَ ، لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ شَيْءٌ ؟ فَهَلْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَفْرَاسُ كَوَادِنَ ، وَكَانَ هُوَ وَحْدَهُ الْجَوَادُ ؟ ثُمَّ بَعْدَ هَذَا كَيْفَ يَعْقِلُ أَنْ يَتَجَاوَزَ الرُّجُزُ ( غَيْرَ حَفْصِ ) الْخَلِيفَةَ بِالْمَدْحِ ، وَفَرَسَهُ هُوَ السَّابِقُ ، وَهُوَ ، أَعْنِي الْخَلِيفَةَ ، مَوْضِعَ رَجَائِهِمْ فِي نَيْلِ جَوَائِزِهِ ؟

أقول هذا ومعني المنطق المعقول، لِأُخْلَصَ إلى زَفَص هذا الرَجَز من حيث هو مصنوع وموضوع. على أنني أدعُ هذا النقد الداخلي كُلَّهُ ، وأقرر أن هذا الرجز مسوق في قصص في كتاب أخبار وتراجم ، وليس في كتاب لغة محقق معتمد ، ومثله يحتمل وضع كلمة فيه موضع أخرى ، فلم لا تكون ( أنجبه ) هذه في الأصل ( نَجَلَه ) ، فبدلها الزاوية أو الناقل أو الناسخ ، والوزن قابل لها ؟ وحفص الأموي راجز معروف عند علماء اللغة. يستظهرون برجزه في دواوينهم الكبار ، وفي « لسان العرب » وغيره أشياء من رجزه استشهد بها في مواد ( دخ ) و ( جليخ ) و ( طليخ ) و ( لئخ ) و ( أخ ) ، وغيرها مما لم يُسَعَفني الوقت لتقصيه ، فلا جرم أنهم ما كانوا ليغفلوا عن هذا الرجز الذي فيه ( أنجبه ) لو صحت عندهم روايته ، ليؤكدوا به وجهاً جديداً لاستعماله. وهذا الأمر ، أعني وضع كلمة موضع أخرى ، كثير. وفي هذا الخبر في « معجم الأدباء » حرف اسم فرس الخليفة ، واسمه ( الذائد ) فُضِيرَ ( الزايد ) في موضعين منه ، في نثره وفي رجزه ، وليس في خيل العرب فرس اسمه ( الزايد ) على وجه التحقيق. فهذا مثل ذلك.

والحق بهذين النصين كلاماً قرأته في كتاب أنساب الخيل لابن الكلبي في كلامه على ( الصنعا ) أو ( الصنفا ) - كذا ولم يحرق فيه - وهو فرس مجاشع ابن مسعود السُلَوي ، وقد جاء فيه : ان عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، اشترى هذه الفرس<sup>(١١)</sup> بعشرة آلاف درهم ، ثم غزا مجاشع ، فقال عمر : تحبس منه بالمدينة ، وصاحبها في نحر العدو ، وهو إليها أحوج ؟ فردّها إليه ، ( فأنجبت عنده ولده ) ، حتى بعث الحجاج بن يوسف ، فأخذها بعينها - كذا. وهذا خبر غريب في نفسه ، لاستحالة أن يشتري عمر فرساً بهذا المال الكثير ليرتبطها ، ولإستحالة أخرى أبلغ في البطلان ، وهي أن يعيش الفرس ويعيش ولدها إلى زمن الحجاج بن يوسف !

ولندعُ هذا ، ونقف عند عبارة : ( أنجبت عنده ولده ) ، فإن احتمال زيادة ( ولده ) فيه من النَّسَخ ، غير بعيد ، وورودها على هذا النحو ، مُجَافٍ لِمَذْرُك

الباب وأمثله : أعني ( باب همزة الإتيان ) ، ولا يمكن أن تتبرج إليه السليقة العربية الموروثة في العصور الأولى .

بعد هذا التحقيق ، أسوق أمثلة مما انزلق إليه بعض المؤلّدين وبعض المعاصرين في نقل هذا الفعل عن جهة صوابه ، ليكون الدارس على بينة مما يراه. ويحضّرني من كلام المؤلّدين مثلاً ، أحدهما كتب به شبل الدولة مقاتل<sup>(١٢)</sup> بن عطية الله البكري من شعراء ( خريدة القصر )<sup>(١٣)</sup> ، أي المئة السادسة الهجرية ، وهو في وفيات الأعيان<sup>(١٤)</sup> وإنباء الرواة<sup>(١٥)</sup> أيضاً - إلى جوار الله الزمخشري ، قال :

هَذَا أَدِيبٌ كَامِلٌ      مِثْلُ الدَّرَارِيِّ دُرَّةٌ  
زَخْخَرِيٌّ فَاضِلٌ      (أَنْجَبُهُ) زَمَخْشَرَةُ  
كَالْبَحْرِ : إِنَّ لَمْ أَزْهْ ،      فَقَدْ أَتَانِي خَبَرُهُ

والمثال الآخر ، أصبته في شرح نهج البلاغة لأبي الحديّد<sup>(١٦)</sup> قال : « واحتذيت أنا حذو أبي نصر بن نباتة ، فقلت لأبي المظفر هبة الله بن موسى الموسوي :

أَمَك الدرة التي (أُنْجِبَتْ) من      جوهر المجد راضياً مَرَضِيّاً  
ومن كلام المعاصرين قول الأمير شبيب أرسلان في « أناتول فرنس »<sup>(١٧)</sup> :  
« إن هذا الهازل العظيم كلما تَوَعَّلَ في حُبِّ الطَّيْبَةِ وعَشَقَ الْإِنْسَانِيَّةَ ، تَقَرَّبَ إلى المسائل الاجتماعية . ( أنجبه الشَّعْبُ ) ، فأراد أن يبقى من الشَّعْب » ، وقوله فيه أيضاً<sup>(١٨)</sup> : « فهو عندي أعظم عبقرى ( أنجبه فرنسة ) » ، وقال في ملحق الجزء الأول من تاريخ ابن خلدون : « (أُنْجِبَتْ أفریقیة الإسلامية اجتماعياً) من الطبقة الأولى في شخص ابن خلدون » . وقال في ( أحمد شوقي )<sup>(١٩)</sup> :  
« وجدير بالشاعر الذي ( أنجبه هذا الوادي ) أن يكون له منه خطاب شهير » .

وهذا كله مُجَافٍ للصواب .

ومما جاء منه في شعر المعاصرين ، قول معروف الرصافي في بعض شعره

الاستهزائي في إبان شبابه ، وهو يخاطب بغداد :  
أراك عقميت لا تلدين حُرّاً فهَلّا (تَنْجِبِينَ فَتَنِي أَعْرّاً)  
وكنست لمثله أركى وُلُود  
أراد : فهَلّا تلدين ؟ ولو قال : « تنجلين ، أو : تسلين » ، لحالقه التوفيق ،  
ولزم السليقة الأصلية .

## ( ٢ )

اللفظ الثاني فعل هَرَبَ ومصادره .

من معاجم اللغة ما أورد مصدراً واحداً له ، ليس غير ، وهو الهَرَبُ .  
ففي تهذيب اللغة : « وأهرب فلان فلاناً إذا اضطره إلى الهرب » ليس فيه أكثر  
من هذا . وفي الصحاح : « الهَرَبُ : الفرار » ، وفي لسان العرب : « الهرب :  
الفرار . هرب يهرب هَرَباً : قَرَّ . يكون ذلك للإنسان وغيره من أنواع الحيوان » .  
ومنها ما أورد مصدرين له : الهَرَبُ والمهرب ، كما في أساس البلاغة ،  
ولفظه : « جَدَّ به الهَرَبُ ، والمَهَرَبُ » .

ومنها ما أورد ثلاثة مصادره : الهرب ، والمهرب ، والهَرَبان  
— كما في تكملة الصَّغاني ، والقاموس المحيط ، وقال الزبيدي في تاج  
العروس : « وهذا أي الهربان عن الصَّغاني » ، وعَلَّلَ ورودها على فَعْلان بما فيه  
من الجَوْلان والاضطراب .

والهرب والمهرب ، ، كثيران في كلام العرب ، ولكن الهَرَبان قليل ،  
بل غريب ، لا أحفظ له شاهداً يوثق به ، وأغلب الظن أن الصَّغاني لم يذكره  
اعتباطاً ، وأن المجد قد تابعه عليه . وتعليل الزبيدي للهَرَبان بما فيه من الجَوْلان  
والاضطراب ، كالزَّوْغَانِ والحَسَلَانِ والفَزْوَازِ ، سليم منطقياً ، ولكن  
العبارة في اللغة بالشاهد لا بالتعليل .

وانفرد ابن القطاع في كتاب الأفعال ، فذكر ( الهَرُوبَ ) مع الهَرَبِ ،  
وأهمل المَهَرَبَ والهَرَبان ، ولم يوثق ( الهَرُوبَ ) بالشاهد . وفي نفسي

من ابن القطاع شيء ، بسبب انفراده بأشياء غيره أيضاً . وجاء الهروب عَرَضاً  
في الزَّمن الأخير في نموذج ( المعجم الكبير ) لسنة ١٩٥٦ الذي ألفي ، وذلك  
في مادة ( أبق ) ، قال : « وقال الأزهري : الأَبَقُ : هُرُوبُ العبد من سيده » ،  
والنَّصُّ في لسان العرب « الأبق : هَرَبُ العبد من سيده » . وكذلك فعل ( المعجم  
الوسيط ) ، فذكر الهَرَبَ والهَرُوبَ والهَرَبانَ مجتمعات . ثم أفرد المَهَرَبَ بالذكر  
بعد كلام على معاني الهَرَبِ وعلى مزیده الرباعي ، فلم أثبت الحكمة في ذلك .  
ولست أشك في أن المعجم الوسيط قد أخذ ( الهروب ) ، من أفعال  
ابن القطاع ، ورواية ابن القطاع ( وليس هو من عصر الرواية ) هي من قبيل الأحاد  
في الأحاديث ، ولا بُدَّ للعمل بالأحاد من تقويتها بما يعضدها ويعززها .  
وقد سرى هذا ( الهروب ) إلى بعض شعري قديماً ، وبدا لي فأذكت العين  
في طلب الشاهد له ، والنمسته في الفتيحة بعد الفتيحة ، فلم أقع عليه إلا في كتيب  
حديث يقصّ سيرة عبقري العرب الخليل بن أحمد ، رحمه الله . . ساق قصته  
مع ولده عبدالرحمن ، وكان فيما ذكروا أحقّق متخلفاً لا يفهم ، وعنيداً  
لا يستكين ، وقد جاء الخليل شاعر يزوره ، وجلس عنده ، وكان عبدالرحمن  
حاضراً ، وعرضت حاجة للخليل ، فقال لابنه : قُمْ وأحضرها . فقال ابنه :  
لا أقوم ، فقال : إذا لم تَقُمْ فاقعد . قال : لا أقعد ، قال : فأبى شيء تصنع ؟  
قال : فأبى شيء أصنع ؟ وضحك الشاعر ، وقال للخليل : إنَّ لك أن تتعزّى ،  
فإنك ليس وحيداً في ذلك . . إن لي امرأة تُشابهه ، وقد قلت فيها شعراً .  
ثم أنشده الشعر ، فضحك الاثنان ، وضَمَّ عبدالرحمن شَفَتَهُ السُّفلى إلى العليا  
وأبرزهما إلى الإمام احتجاجاً وأنفة .

وشعر هذا الشاعر الَّذي فيه شاهد ( الهروب ) هو قوله :  
سَكْتُ ، فقالت : لِمَ سَكْتُ عن الحَقِّ ؟ وقلت ، فقالت : ما دعاك إلى النُّطق ؟  
فأومأت : هل من حالة بينَ ذا وذا ؟ فقالت : وذا الايماء أيضاً من الحُمق ؟  
فلم أرَ لي إذ خَلَّتِ الغرب راحةً من الشَّرِّ إلا في ( الهروب ) إلى الشَّرِّ

فلما أتيت الشَّرْقَ أَلْفَيْتُهَا بِـ وقد قَعَدْتُ لي منه في ضَيْقِ الطَّرِيقِ  
ولم أَسْتَرَحْ لهذا الشعر ، لِأَنَّ قَاتِلَهُ مَجْهُولٌ ، والكَتِيبُ الَّذِي سَاقَهُ لَيْسَ  
من كُتُبِ اللُّغَةِ المَعْتَمَدَةِ ، وَلَعَلَّهُ أَيْضاً قَدْ دَاخَلَ التَّحْرِيفَ أَوْ التَّبْدِيلَ ، واللُّغَةُ  
كَمَا نَعْلَمُ جَمِيعاً لَا تَقْمَشُ قَمِشاً مِنْ هُنَا وَهُنَا ، وَإِنَّمَا تَوَجَّدُ مِنْ مَوَارِدِهَا الْأَصِيلَةِ  
الْمَحْرُورَةِ.

ولقد صَحَّ ظَنِّي في مداخلَةِ التَّبْدِيلِ لهذا الشعر ، بَلْ (لِلْهَرُوبِ) نَفْسَهُ  
فِي الْبَيْتِ الثَّالِثِ ، إِذْ أَصْبَتَهُ بَعْدَ لَآيٍ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِمَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ  
مَنْ تَأَلَّفَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْقَيْسِيُّ الشَّرِيفِيُّ ، وَقَدْ سَاقَ الْخَبَرَ  
وَالشَّعْرَ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً فِي ٢/٢٤٨ وَفِيهَا رَوَايَةُ الْبَيْتِ ، بَيْتِ الْهَرُوبِ ، عَلَى النُّحُو  
الْمَتَقَدِّمِ مَعَ إِغْفَالِ اسْمِ الشَّاعِرِ أَيْضاً ، وَمَرَّةً فِي ٢/٣٩٠ ، وَقَدْ نَسَبَ الشَّعْرَ فِيهَا  
إِلَى أَعْرَابِيِّ لَمْ يُسَمِّهِ ، وَلَيْسَ هَذَا الشَّعْرُ مِنْ نَمَطِ شُعْرِ الْأَعْرَابِ فِي شَيْءٍ ،  
وَالْبَيْتُ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ قَدْ وَضَعَ فِيهِ (الْمَسِيرُ) فِي مَوْضِعِ (الْهَرُوبِ) كَمَا وَضِعَتْ  
كَلِمَاتُ غَيْرِهَا بِدَلِّ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فِي الْمَقْطُوعَةِ . وَهَكَذَا تَعَارَضَتِ الرُّوَايَتَانِ  
فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ ، فَسَقَطَتِ الْحُجَّةُ ، وَيَبُلُّ الْأَسْتِدْلَالَ ، هَذَا مَعَ التَّسَاهُلِ فِي قَبُولِ  
الْمَجَاهِيلِ.

### ( ٣ )

اللفظ الثالث : صمد ، ومعناه ، ومصدره .

جَرَى فِي الْأَسْتِعْمَالِ الْحَدِيثُ ( الصُّمُودُ ) مُصْدَرُاً لِلْفِعْلِ ( صَمَدٌ ) :  
وَأُعْطِيَ غَيْرَ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَرَبِ .

وَالضَّادُ وَالْمِيمُ وَالذَّالُ - كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ فَارَسٍ فِي ( الْمَقَالِيسِ ) -  
أَصْلَانِ : أَحَدُهُمَا الْقَصْدُ ، وَالْآخَرُ الصَّلَابَةُ . فَالْأَوَّلُ الصُّمْدُ : الْقَصْدُ ، يُقَالُ :  
صَمَدْتُهُ صُمْداً ، وَفُلَانٌ مُصْمَدٌ : إِذَا كَانَ سَيِّداً يَقْضِدُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ ، وَصَمَا  
أَيْضاً ، وَاللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ الصُّمْدُ ، وَهُوَ كُلُّ مَكَانٍ صُلْبٍ .  
وَعَلَى هَذَيْنِ الْمَضْمُونَيْنِ جَرَتْ الْأُمُوهَاتُ الْمَتَدَاوِلَةُ : تَهْذِيبُ اللُّغَةِ .

وَالصُّحَّاحُ ، وَأَسَاسُ الْبِلَاغَةِ ، وَالْقَامُوسُ الْمَحِيطُ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ ، وَتَاجُ  
الْعُرُوسِ ، وَالنِّهَايَةُ ، وَمِفْرَدَاتُ الرَّاعِبِ .

وَكُلُّهَا قَدْ ذَكَرْتُ ( الصُّمْدُ ) وَحَدُّهُ مُصْدَرُاً لـ ( صَمَدٌ ) ، وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْءٌ مِنْهَا  
( الصُّمُودُ ) ، كَمَا أَنَّهَا كُلُّهَا ذَكَرَتْ مِنْ مَعَانِي هَذِهِ الْمَادَّةِ مَا لَا يَخْرُجُ عَنْ تَأْصِيلِ  
( الْمَقَالِيسِ ) لِأَصْلِهَا : الْقَصْدُ وَالصَّلَابَةُ ، مَا خِلَا زِيَادَاتٍ عَلَيْهِ فِي بَيَانِ وَجْهِهِ  
اِسْتِعْمَالِ فِعْلِهِ مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِالْهَمْزَةِ ، أَوْ بِالتَّضْعِيفِ . وَأَذْكَرُ مِنْهَا مَا يَعْنِينِي ،  
وَهُوَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وَتَاجِ الْعُرُوسِ ، فَفِيهِمَا : « صَمْدُهُ ، يَصْمَدُهُ ، صَمْدُ ،  
وَصَمَدٌ إِلَيْهِ : كَلَاهِمَا قَصْدُهُ . وَصَمَدٌ صَمْدٌ هَذَا الْأَمْرُ : قَصَدَ قَصْدَهُ وَاعْتَمَدَهُ ،  
وَنَصَمَدَ لَهُ بِالْعَصَا : قَصَدَ . وَفِي حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ  
- وَلِيْلَاظِ أَنْهُ مَسُوقٌ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْقَصْدِ - : « قَصَدْتُهُ لَهْ حَتَّى أَمَكَّنْتَنِي مِنْهُ  
غَرَّةً » ، أَيْ : وَثَبْتُ لَهُ وَقَصَدْتُهُ .

وَقَدْ حَرَفَ الشُّسَاخُ أَوْ الْمَطْبِيعَةُ ( وَثَبْتُ لَهُ ) إِلَى ( ثَبْتُ لَهُ ) فِي ( النِّهَايَةِ  
فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ) طَبِيعَةُ الْمَطْبِيعَةِ الْخَبِيرَةِ ، وَمَخْتَصَرُهَا ( الْمَسْمِيُّ بِالْدَّرِ النَّثِيرِ )  
الْقَابِعِ فِي أَسْفَلِ ( النِّهَايَةِ ) ، فَصَرَفَ بِذَلِكَ عَنْ مَعْنَاهُ خِلَافاً لِنُصْبِ اللِّسَانِ  
وَالنَّتَاجِ . وَالَّذِي يَنْسَبُ الْقَصْدُ إِنَّمَا هُوَ الْوُثُوبُ لَا الثِّبَاتُ ، وَلَيْسَ لِلثِّبَاتِ صَلَةٌ مَا  
بِالسِّيَاقِ وَبِالْأَصْلِ الْمُؤَصَّلِ لِلضَّادِ وَالْمِيمِ وَالذَّالِ ، فَهُوَ مَبِينٌ لَهُ بِلَا زَيْعٍ .

وَقَدْ شَاعَ فِي الْأَيَّامِ الْآخِرَةِ ( الصُّمُودُ ) مُصْدَرُاً لِيَصْمَدَ ، وَاسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى  
الثِّبَاتِ ، فَقَالُوا : صَامِدٌ وَصَامِدُونَ ، أَيْ ثَابِتٌ وَثَابِتُونَ .

فَأَمَّا ( الصُّمُودُ ) مُصْدَرُاً لِيَصْمَدَ ، فَقَدْ أَغْفَلَتْهُ الْأُمُوهَاتُ ، وَلَمْ تَذْكُرْ لَهُ  
غَيْرَ مُصْدَرٍ وَاحِدٍ هُوَ ( الصُّمْدُ ) كَمَا قَدَّمْتُ . وَانْفَرَدَ ابْنُ الْقُطَّاعِ بِذِكْرِهِ  
مَعَ ( الصُّمْدِ ) فِي كِتَابِ الْأَفْعَالِ كَمَا انْفَرَدَ بِالْهَرُوبِ وَبِغَيْرِهِ أَيْضاً ، فَقَالَ :  
« صَمَدْتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَمْداً وَصُمُوداً ، وَأَصَمَدْتُ : لَجَأْتُ . وَصَمَدْتُ لِلشَّيْءِ  
صَمْداً ، وَصَمَدْتُهُ : قَصَدْتُهُ » . وَلِيْلَاظِ ، إِذْ ذَكَرَ الصُّمُودَ ، أَنَّ خُصَّهُ بِمَعْنَى  
الْجَوءِ ، لَيْسَ غَيْرِ . وَاللَّجُوءُ فِيهِ مَعْنَى الْقَصْدِ ، وَكَلَاهِمَا بَعِيدٌ عَنِ الثِّبَاتِ .

وجاء في خبر ذهاب شبيب نحو الكوفة ومحاربه الحجاج وإخافته ، قوله - وهو في شرح نهج البلاغة : « دُيَا دُبِيًّا تَحْتَ تَرَاكُم ، حَتَّى إِذَا سَارَتْ أَسَـةُ أَصْحَابِ الْحَجَّاجِ فَوْقَهَا ، (فَادْلَوْهَا صَمْدًا) ، وَادْخَلُوا نَحْتَهَا ، وَاضْرِبُوا سَوْفَهُمْ وَأَقْدَامَهُمْ ، وَهِيَ الْهَزِيمَةُ بِإِذْنِ اللَّهِ » ، فَأَقْبَلُوا يَذِبُونَ دُبِيًّا تَحْتَ الْحَنْفِ (صَمْدًا صَمْدًا) نَحْوَ أَصْحَابِ الْحَجَّاجِ (٣٣)

وأغلب الظنّ عندي أن (السُّمُودَ) الشائع الذي تجري به الأقلام وتنطقه الألسنة ، مُحَرَّفٌ من السُّمُودِ ، وإن كاتباً من الكتّاب قد استعمله مُتَفَاضِحاً وَمُتَقَبِّلاً مذهب البلغاء في انتقاء الألفاظ ، فتلقظه منه المتلقفون ، ثم أبدلوا سينه صاداً على سبيل التوهم . والسمود تشترك فيه عدّة معاني ، ومن هذه المعاني : الثبات في الأرض والدوام عليه ، ومنها رفع الرجل رأسه تكبراً ، والسَّامِدُ : المنتصب إذا كان رافعاً رأسه ، ناصباً صدره . وفي حديث علي ، رضي الله عنه ، وقد خرج إلى المسجد والنَّاسُ ينتظرونه للصلاة قياماً ، فقال : مالي أراكم سايدين ؟ قال الشارح : أنكر عليهم قيامهم قبل أن يروا إمامهم .

( ३ )

أردت من محاكمة هذه الألفاظ إلى أصولها اللغوية الأصلية، وأنصبتها الحقيقية - وغيرها كثير - أن استبين المذهب الذي ينبغي أن يُستقن في تدوين المعجم الحديث، وما يدور فيه من ألفاظ صالحة استنداً على المعاجم الأصول، وما نرفضُ إبداعه فيه من الألفاظ التي تحفها الرُّعب أو التحريف أو التصحيف، ونظنُّ المتعجلَ سلامتها من ذلك، كما يقرُّص الحفاظ على أصالة اللغة أن نفع. وهي بعد من وفرة الألفاظ ومن الاتساع الطَّوعية والمؤاتة بحيث لا تحتاج إطلاقاً إلى إدخال الفاسد عليها، المنحرف عن معانيها ومقاصدها.

آناء الليل وأطراف النهار.  
أقول هذا ، وأنتم جميعاً أفقه مني له ، وأبعد عمقاً في فهمه ، وأكمل إليكم  
نقده وتمحيصه ، والله ولي التوفيق .

- (١) سورة غافر - في الآية ٦٤ ، وسورة التغابن - في الآية ٣ .
- (٢) سورة الاسراء - في الآية ٧ .
- (٣) عيون الأخبار ٣/٤ .
- (٤) أنساب الخيل ، لابن الكلبي ٨٣ .
- (٥) أنساب الخيل ٨٣ .
- (٦) الكامل ١٩٥/٦ .
- (٧) ذيل العبر ، طبعة وزارة الثقافة الكويتية ، بتحقيق الأستاذ رشاد عبدالمطلب .
- (٨) الغراب ، ومذهب ، ومكتوم ، وأعوج : من فحول خيل العرب قبل الإسلام . والمغرب الذي  
ايفضت مشافره ومحاجره ويطنه .
- (٩) قال ياقوت : « قال أبو زياد : في بلاد العرب بلدان كثيرة تسمى الأعراف ، منها أعراف لبني ،  
وأعراف عمرة ، واستشهد بشعر لطفيل هذا .
- (١٠) كذا في في معجم الأدباء ، والظاهر : ما بهن .
- (١١) معجم الأدباء ٢٠٩/١٠ - ٢١٤ ط . أحمد فريد رفاعي .
- (١٢) العرب تقول : هذه القرس .
- (١٣) في الجزء الرابع من قسم شعراء العراق ، مخطوط (تحقيقي) [نشر من بعد] .
- (١٤) في إنباه الرواة : « مقل ، وهو تحريف .
- (١٥) ج ١١٤/٢ ط . الميمنة بمصر ١٣١٠ هـ .
- (١٦) في ترجمة الزمخشري ٢٧١/٣ .
- (١٧) ٣٧٤/١ .
- (١٨) كتاب أناتول فرانس في مبادئه ٣٨ .
- (١٩) ص ١٥٨ .
- (٢٠) كتاب شوقي أو صداقة أربعين سنة ، ص ٣٣٤ .
- (٢١) شرح نهج البلاغة ، ابن أبي الحديد : ٤٧٩/١ .
- (٢٢) شرح نهج البلاغة ٤٢٢/١ - والحجف : جمع حيفة ، وهي النرس من جلود وليس فيه خشب  
ولا غقب .
- (٢٣) في شرح النهج ، يتجلي « بالنون .

الاستدراك على المعاجم الأصول سهل ميسور حيناً ، وصعب بل عسير  
حيناً آخر . سهل ميسور حين يتصل الأمر بالموكّد والمُعَرَّب ونحوهما - دون  
العامي المتبدّل - مما لم يدون في المعاجم الأصول ، ويظفر به في كتب  
غيرها ، ويجمع من مظانّه المعتمدة ويدون في المعجم الحديث . وهو صعب  
بل عسير غاية العسر حين يتصل الأمر بالفصاح ، يُظنُّ أنّها فاتت الأوائل ،  
وتحسب حين يظفر بها في كتاب من غير كتب اللغة ضيِّداً أَقَلَّتْ من شبّاك  
القنّاص ، فيسارع إلى قيدها ، وتقبل قبل أن يتبين مصدرها وموردها ، وقبل  
أن تمحص وتعارض على الأصول المحررة بتدقيق بالغ . ونحن نعلم أن هذه  
الكتب قد اعتورها من التحريف والتصحيف والنقص والزيادة ما يتجاوز حدود  
التصور . وقبل أن يحرر العلماء الأثبات هذه الكتب تحريراً علمياً أصيلاً وعميقاً ،  
يُثَلِّ إلى علم وفهم وتثبت ، لا يجوز في نظري الأخذ منها والاحتجاج بها لصحة  
شيء أو استدراكه .

والأمثلة التي عرضتها صور ، مثل في وجوها العور والنشوية والمسخ ،  
وغيرها كثير جداً ، ولعلها تسمح لمثل نظرتي إليها وإلى أمثالها أن نقف منها موقف  
الحذر ، ولا نقبل شيئاً منها ، إلا بعد تحقيقه كما يفرض وفاء الذمم للعتنا الكريمة  
الغالية .

وأنا إذ أعرض هذه الألفاظ المنقودة ، لا أقف دونها موقف « حامي الهدف »  
في « لعبة الكرة » ، وإن كان الأمر في جملته وتفصيله جدّاً بالغ الخطورة في حياة  
اللغة . وإنما أرجو أن تكون دولة بينكم في مناقشة منهجها ، وتبين ما فيه من خطأ  
ومن صواب .

إن هذه اللغة ليست ملكاً لفرد ، ولا لأهل إقليم بعينه ، وإنما هي ملك الأمة  
العربية جمعاء ، ملك أبنائها الحاضرين والمقبلين ، بل ملك الأمة الإسلامية  
ما بين مشرق الشمس ومغرب ، في حاضر وفي مستقبل . هي لسان القرآن ، وهو  
لسان الذين الذين تدين به ، وتنطق به شهادتها ، وترفع أذانها ، وتتلوه في صلواتها

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

**الفاظ الحضارية ودلالاتها وأمثلة منها**



أجمع أهل العلم على أن لغة العرب هي من السَّعة بحيث لا يستطيع أن يحيط بها أحد، وإن عَمَرَ عُمَرُ «كَيْد» ، وتداولوا بينهم قديماً قولهم : «كلام العرب لا يحيط به إلا نبي» . وهذا كلام خَرئ أن يكون صحيحاً كما قال أحمد ابن فارس . وأصل هذا القول للإمام العظيم محمد بن إدريس الشافعي القُرشيّ ، رضوان الله عليه ، في أوائل كتابه «الرسالة» ، وهو إمام حجة في لسان العرب كما هو حجة في فقه الشريعة ، قال : «... لسان العرب أوسع اللسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً ، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي» .

كذلك أجمع أهل العلم على أن لغة العرب لم تنته إلينا كلها، وأن الذي جاء عن العرب قليل من كثير ، وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهب أهله . ولا ريب في أن أئمة اللغة والرُواة الأوائل قد أبلغوا في الجهد في تحصيل هذه اللغة العظيمة بمشاهدة العرب العاربة بها في ديارهم بالبادية ، فأتقنوها رواية ودراية ، ولم يألوا في ذلك نصْحاً ، ولا أذخروا وسعاً ، والتزموا في تدوينها الأمانة والصدق كما يفرضهما الدين ، وأودعوا فيما ألفوه من كتب ورسائل ما صَحَّ عندهم ، وتَحَرَّوا ضَبْطَهُ وإتقانه ، واتخذوا من ذلك مذهباً لا يَعدُّونه . وكان جهدهم مُنصباً على فصاح اللغة ، ولَمَّا أبْهَوُا لِلدَّخِيل ، الذي انتقل إلى العرب من الأمم الأعجمية المجاورة أو من النازلة فيهم في قديم الزَّمان . ويظهرُ هذا واضحاً كلَّ الوضوح في كتب الرُّعيل الأوَّل من طبقة الخليل بن أحمد ، والأصمعيّ ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي عُبيد ، وأضرابهم . ولكن هذا الأمر لم يَدُم طويلاً ، فما لبثت الحال أن تبدلت حين اتَّسع العرب في المعارف الإنسانية ، واستبحروا في المُمران والتَّمسُّد ، ودخلت اللغة ألفاظ حضارية وعلمية وفنية وفلسفية . وتطوَّر اللغويون تبعاً لذلك ، فلبوا دواعي الحياة الجديدة ، واستجابوا لما ابتغى الناس معرفته من هذه الألفاظ الجديدة الطَّازجة ، فوسعوا لها فيما استجدوا من صياغة المعاجم . مكاناً إلى جانب الفصاح الأصلية . ولكنه

لم يكن واسعاً في أوَّل الأمر ، ثم اتَّسع شيئاً فشيئاً ، وكثر إيراد الدخيل في المعاجم الجديدة ، وأفرد لها بعض أهل اللغة كتباً خاصّة أوعيت قدراً كبيراً من هذه الألفاظ مما كان يدخل في علمهم ، وظلَّت أشياء كثيرة خارج ما أَلْفَوْه لم تَنَلَّ منهم عناية ، ولم يَنَقِّصوها ، لأنَّ تَقْصِيها في مواردها هو من وراء القدرة لِإنتشارها ، ومنها ما يَصِل بلغات شرقية ، وأخرى غربية لم يكونوا على صلة بها فيبحثوا ألفاظها . والباحث المتعمِّق إذ يصل أسبابه بثرات القدماء لِيُغْنِي من كنوزه ، يرى فيه من هذه الألفاظ الحضارية والعلمية الشيء الكثير ، ولا يرى لها في هذه المعاجم وجوداً ، وهي ألفاظ مهمّة لها دلالات تاريخية ترشد إلى أشياء ذات شأن في علاقتنا الماضية بالأُمم وعلائق الأُمم بنا ، سكنت عنها التاريخ أو كاذ ، وأفصحت عنها هذه الألفاظ . ولكن كتبنا اللغوية لم تأبَ لها ، أو هي أبْهَتْ لشيء منها . ولكنّها ساقَت الكلام عليها غامضاً ، وربما ضامتها بالتحريف أو بالتصحيف أو بالتغيير ، فعُدَّت صورها ، فتعدَّر تمييز الصحيح من السقيم ، وأطلقت القول في كثير منها بأنّه معرب ، ولم تنصّ على أصله ما هو ؟ وهو أمر ذوبال في دراسة الصَّلَات اللغوية ، وصيبت تعريفاتها بصيغة لعموم ، واقتضيتها اقتضاباً مُجْخلاً ، فلا بدَّ من استئناف الكتابة في ذلك على نحو من التحقيق والتوضيح ، وردَّ الأشياء إلى أصولها ردّاً يَصوِّر دلالاتها التاريخية . وأسوق في حديثي الآن أمثلة من هذه الألفاظ التي ضيقت في كتب اللغة أو أهملت فيها ، تكون فيها منبِّهٌ لِمَا أريد ، وأمل أن يستأنف المجمع الموقر تحرير هذا الفن الخطير ، كما أمل أن تكون لي فيه مشاركة جادة فيما أستقبل من أيامي إن شاء الله .

- ١ -

#### القرسطون أ « القارسطون »

نقرأ في « كتاب طبقات النحويين واللغويين » قول مؤلفه الرُّبَيْدِي الأندلسيّ ، وهو يترجم للطلّاء المنجم إسماعيل بن يوسُف : « كان أهل العلم

بصناعة اللّلاء بالعراق يَصْنَعُون بصناعتهم . وكان إسماعيل بن يُوْسُف قد لازمهم وخدمهم ، فكانوا يُخْرِجُونَ إليه وإلى أصحابه من التّلاميد العقاقير للذّوق المختلطة . فتَحَيَّلَ إسماعيل بن يُوْسُف للمبيت في خزانة العقاقير ، وأَعَدَّ ( فرسطوناً ) صغيراً ، فبات ليلته تلك يَزِنُ كُلَّ عَقِيرٍ هنالك . فلمّا كان الغد ، أخرجت إليهم العقاقير للذّوق والطّلاء ، واستعملوا ذلك . ثم رجع إسماعيل بن يُوْسُف من اللّيلة القابلة ، فعاوَدَ وزن عقاقير الخزانة ، فعرف ما نقص كلَّ عَقِيرٍ منها ، فعلم أنّه المأخوذ للاستعمال في ذلك ، فكتب ذلك كله ، ثم استعمله ، فقامت له الصناعة .

ففي هذا النّص الطّريف ، يستوفينا لفظ غريب غير معروف عندنا ، ونجد محقّق الكتاب قد مر به مرور الكرام فلم يُلْقِ إليه بالاً ، وهو قد شغل بما هو أهون منه شأنًا من هذه الألفاظ العامة في الكتاب ، فيشغلنا البحث عن الاستمتاع بقصّة هذا الباقعة وثقوب ذهنه وسعة حيلته ودقة تصوّره ، وكيف اهتدى إلى السّر ، وقامت له الصّناعة .

هذا اللفظ الغريب ، هو ( الفرسطون ) ، بقاف وراء وسين وطاء وواو ونون . نبحت عنه في موارد ، فنجدته في لسان العرب بلفظ ( الفرّسطون ) بالصاد ، وقد ضبط فيه ضبط حركات بفتح القاف والراء ، وذكر في تعريفه ، والنص من طبعة دار صادر ببيروت أنّه : « الفقار . أعجمي ، لأنّ فعلولاً وفعلولاً ليسا من أبيتهنّ . » فما نفهم من هذا التفسير ؟ وما الفقار ؟ وما هذا الأعجمي ؟ ومن أيّ البرّساء هو ؟ ونفزع إلى ( القفار ) في مادته من لسان العرب ، فلا نحلّ منه بظائل ، فننتقل من مجهول إلى مجهول ، وندور بين هذا وذاك في حلقة مفرغة ، فنطوي الكتاب على غره ، ونولّي وجوهنا شطر « الصحاح » و « القاموس المحيط » وكتب المعربات ، فلا نجد فيه ، فنطلب « تاج العروس » وإذا به ينقل نصّ لسان العرب ، ولكنّه يذكره صحيحاً ( الفرّسطون ) بالسّين وفقاً لطبقات النحويين واللغويين ، وإن كان السّين والصاد يتعاقبان

في اللغة العربيّة ، كالقسطاس والقسطاس ، والسّراط والصّراط ، ويجلي عن ( القفار ) التحريف فإذا هو ( القبان ) ، على أنّه أتى بليس ، وهي « ليسا » للمثنّى<sup>(١)</sup> . ولكن هل ( القبان ) مرادف ( للفرّسطون ) ؟ وهل هما يتعاقبان على مُسمّى واحد بعينه من أشكال هذه الموازين ؟ ثم ما اللغة التي نقل منها ( الفرّسطون ) إلى العربيّة ؟ إن النّص على أنّه أعجمي ، وتعليل عجمته بأنّ فعلولاً وفعلولاً ليسا من أبنية العرب ، لا قيمة له على الإطلاق ، ولا يفيدنا معرفة نافعة في الاهتداء إلى العلائق اللغوية ودلالاتها التاريخية .

فأمّا فيما يتعلّق بالشّان الأوّل ، فأقرر فساد تفسير ( الفرّسطون ) بـ ( القبان ) ، وأقول : إن الفرّسطون شيء ، والقبان شيء آخر ، وإن كان كلاهما من الموازين . مُؤرّد ( الفرّسطون ) في عبارة « طبقات النحويين واللغويين » يدلّ دلالة قاطعة على أنّه ميزان يوزن به العقار ، فلا جرم أنّه صغير الحجم . أمّا القبان ، ولا يزال مستعملاً عندنا في العراق ، فهو ميزان توزن به الأشياء الثّقيلة ، وقد عرّفه « المعجم الوسيط » فأحسن تعريفه ورسم إلى جانبه شكله على حقيقته المعروفة في بلادنا وفقاً لتعريفه ، وفيه : « القبان : الميزان ذو الذراع الطويلة المقسّمة أقساماً ، ينقل عليها جسم ثَقِيل يسمى الرّمانة ، لتعين على وزن ما يُوزَن . » ، وأزيد عليه أنّه في الفارسيّة ( كان ) ، وفي اللاتينية ( كامبانا ) ( Campana ) ، ومن النّاس من يراه انتقل إليها من الفارسيّة .

وأما فيما يتعلّق بالشّان الثّاني ، وهو جدُّم الكلمة ، فأقول : هو يوناني ، ولفظه في اللغة اليونانية Kharistiyon Xaplo Tiwy ، وهو يفيد ضبط راء ( الفرّسطون ) بالكسر ، كما يفيد كتابتها بزيادة الألف بعد القاف ( قارسطون ) . وهو مفسر عند اليونانيين بأنّه ميزان توزن به الدراهم ، اخترعه ( أرخميدس ) العالم المتوفّي سنة ٢١٢ قبل الميلاد . . ويبدو من نصّ طبقات النّحويين واللغويين أنّ العرب استعملوا ( الفرّسطون ) في وزن العقاقير ، وهي أدقّ من الدّراهم ، فهل طوّروا ( الفرّسطون ) ؟ أو هم أبقوه على حاله ، وقصّروه

على وزن العقاقير به ؟

ومن الحق علي أن أشير إلى أن « محيط المحيط » قد عرّف هذه اللفظة فذكرها بزيادة ألف بعد القاف ، ومثله ورد في « شرح الشريشي على مقامات الحريري » كما سيأتي . وفّسرها « محيط المحيط » بأنها ميزان الدراهم ، ووَصّفها بأنها « أعجمية » ، فلم يخصصها بلغة بعينها ، وهذا قصور بالغ .

هَذَا ، وقد ذكر في « الْمُعَرَّب » للجَوَالِيْقِي ، وفي « شفاء الغليل » للخفاجي : ( الْقِسْطَار ) بضم أوله وكسره ، وفّسّر فيها بالميزان ، ولم يوضح نوعه . وذكره كذلك « لسان العرب » و « تاج العروس » ، وأوردا له معاني عديدة ، ليس بينها الميزان ، وَخَصَّاهُ بِالصُّبْرِي . ويظهر أن ( الْقِسْطَار ) الَّذِي فَسَّرَهُ « الْمُعَرَّب » بالميزان ، وتابعه عليه « شفاء الغليل » هو تحريف ( الْقِسْطَاس ) الَّذِي فَسَّرَ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ تَارَةً بِالْمِيزَان ، وَفُسِّرَ تَارَةً أُخْرَى بِأَنَّهُ مِيزَان الْعَدَلِ أَيْ مِيزَان كَانَ .

وفي العربية لفظ يقابل فيما أرى ( الْقَرَسْطُون ) ، يمكن أن نخصّه بالموازين الصَّغِيرَةِ الدَّقِيقَةِ جَدًّا ، كَالَّتِي يَسْتَعْمَلُهَا الصُّبْدَلَانِيُونَ وصَاغَةُ الذَّهَبِ ، ذَلِكَ هُوَ ( التَّرِيص ) من قولهم : تَرَصَّ الشَّيْءُ ، يَتَرَصُّ تَرَاصَةً ، إِذَا أَحْكَمَ وَضِيطَ ، فَهُوَ تَارِصٌ وَتَرِيصٌ ، وَيُقَالُ : مِيزَانُ تَرِيصٍ ، وَفِي الْحَدِيثِ : « لَوْ وُزِنَ رَجَاءُ الْمُؤْمِنِ وَخَوْفُهُ بِمِيزَانِ تَرِيصٍ ، مَا زَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ » ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ نَقْلِهِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الْأَسْمِيَّةِ ، وَهُوَ شَائِعٌ فِي اسْتِعْمَالَاتِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ إِيرَادَةِ التَّوَسُّعِ .

وقد عُرِفَ فِي الْعَهْدِ الْعَبَّاسِيِّ نَوْعٌ مِنَ الْمَوَازِينِ الدَّقِيقَةِ بِاسْمِ ( الطُّيَّار ) ، وَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ ، أَطْلَقَ يَوْمئِذٍ عَلَى الْمِيزَانِ الْخَسَّاسِ ، وَعَلَى ضَرْبٍ مِنَ الزُّوَارِقِ الْخَفِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ شَائِعَةً بِبَغْدَادَ . وَقَدْ أَهْمَلْتُ الْمَعَايِمَ الْأَوَّلَ ، وَأَثْبَتْتُ الثَّانِي . وَفِي ( الطُّيَّار ) الَّذِي هُوَ الْمِيزَانُ الْخَسَّاسُ ، أَلْفَزَ « الْحَرِيرِي » فِي « الْمَقَامَةِ النُّجْرَانِيَّةِ » فَقَالَ :

وَذِي طَيْئَةٍ شَيْقُهُ مَائِلٌ      وَمَا عَابَهُ بِهَمَا عَاقِلٌ  
يُرَى أَبْدَأُ فَوْقَ عَيْلَةٍ      كَمَا يَغْتَلِي الْمَلِكُ الْعَادِلُ  
تَسَاوَى لَذِيهِ الْحَصَى وَالنُّضَارُ      وَمَا يَسْتَوِي الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ  
وَأَعْجَبُ أَوْصَافِهِ إِنْ نَظَرْتُ      كَمَا يَنْظُرُ الْكَيْسُ الْعَاقِلُ  
تَرَاضِي الْخُصُومَ بِهِ حَاكِمًا      وَقَدْ عَرَفُوا أَنَّهُ مَائِلُ

قَالَ الشُّرَيْشِيُّ : « الطُّيَّار : مِيزَانٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ ، يَرْتَجِحُهُ أَيْسَرُ شَيْءٍ ، فَلَخَفْتُهُ سَمِي الطَّيَار » ، قَالَ : وَقِيلَ : « الطُّيَّارُ مِيزَانُ الدَّرَاهِمِ الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ بِالْفَارِسْطُونِ » . ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْفَنَجْدِيهِ : « الطُّيَّار : لِسَانُ الْمِيزَانِ » . قُلْتُ : وَيُطْلَقُ قَوْلُ الْفَنَجْدِيهِ هَذَا تَعْرِيفُ الْحَرِيرِيِّ لَهُ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ صِفَتِهِ وَكَوْنِهِ يَتَرَاضَى بِهِ الْخُصُومَ حَاكِمًا ، وَكَوْنُهُ يَرَى أَبْدَأُ فَوْقَ عَيْلَةٍ ، وَقَدْ أَلْفَزَ بِالْعِلَّةِ عَنِ الْيَدِ الَّتِي يَمْسِكُ عَلَيْهَا الْمِيزَانَ .

وَأَحْسَنَ مِنْ هَذَا تَفْسِيرُ الْمُطَرِّزِيِّ لَهُ فِي شَرْحِ الْمَقَامَاتِ الْمَسْمُومَةِ « الْإِيضَاحِ » قَالَ : « الطُّيَّار : مِيزَانُ الذَّهَبِ ، لِأَنَّهُ عَلَى شَكْلِ طَائِرٍ » . ثُمَّ قَالَ : « وَقِيلَ : هُوَ مِيزَانٌ لَا لِسَانَ لَهُ » . وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُهِمٌّ جَدًّا ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُنَا بِأَنَّ هَذَا النَّوعَ الَّذِي لَا لِسَانَ لَهُ مِنَ الْمَوَازِينِ الْمُسْتَعْمَلَةِ الْآنَ ، وَيُظَنُّ النَّاسُ أَنَّهُ مِنْ مَخْتَرَعَاتِ « أُورُبَةٍ » ، قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ الْحَضَارَةُ الْعَرَبِيَّةُ ، وَتَدَاوَلَتْ اسْتِعْمَالُهُ قَبْلَ أُورُبَةٍ بَعْضُورٍ .

## — ٢ — البرفرا

ومن هذا النوع ( البرفرا ) .  
نقرأ في شعر « النُّوَابِي » قَوْلُهُ مَتَغَزَّلَا ( الدِّيَوَان : جَمْعُ حِمَازَةِ بَنِ الْحَسَنِ ، ٤٢٣ - ٤٢٤ ، ط : الْمَطْبَعَةُ الْحَمِيدِيَّةُ / مِصْرَ ، ١٣٢٢هـ ) :  
الْحُبُّ فِي الْأَحْشَاءِ قَدْ عَنَكَرَا      وَالذُّمُّعُ فِي خَلْدِي قَدْ أَتَرَا

ونوم عيني في النجى ضائع  
لوجهه شمس الضحى أشقرت  
وقاعد «هاروت» في طرفة  
بدا من «الخلد» لنا غدوة  
في موكب نجيبه نضيانه  
فجلت أن الشمس لما بدا  
فما البرفرا ؟

النواصي ، إذ يتحدث في شعره هذا عن صورة هذا الرثيا الأخير الذي  
فته ، ويشير إلى أنه أمير من أبناء البيت العباسي ، يتحدث أيضاً عن زييه ولباسه ،  
وأنه قصب من صنع «الإسكندر» ، يعني الإسكندر بن فيلبس الملقب باليوناني  
المشهور ، وإنما أضاف صنعة القصب إليه ليرمز إلى أن ثوب هذا الأمير من نسيج  
يوناني ، وأنه قصب مُمَرَّج باللذهب. كما يفهم من البيت الخامس :  
بدا من «الخلد» لنا غدوة في قصب من صنع «إسكندرا»

ومن البيت الأخير :  
فجلت أن الشمس لما بدا لابسة عقديته والبرفرا  
وواضح من هذا السياق أن (البرفرا) ، وأحسب النواصي قد تفرّد  
بين الشعراء بإدخاله في الشعر ، هو إما لون ، وإما غلالة مصبوغة بهذا اللون.  
وقد تفرّدت عن هذا اللفظ في المعاجم القديمة وفي كتب المعرب  
والدخيل ، فلم أصبه في شيء منها ، ثم أصبته بعد لأي في معجم حديث ، هو  
«محيط المحيط» ، فإذا هو يذكره بصيغتين ليس في آخرهما ألف : «البرفير»  
بزيادة ياء مثناة بعد الفاء ، و«الفرفير» ، بفاءين ، ويقول في تفسيره : «ضرب  
من الألوان مركّب من الأحمر والأزرق ، والثوب صيغ به ، ويعرف بالارجوان  
فارسي» .  
وسياق شعر النواصي ، يشير إلى هذين المعنيين جميعاً ، ويشير أيضاً

إلى أصل هذا اللفظ إشارة تمنع أن يكون إلا يونانياً مُخَصَّصاً ، لا فارسياً ، ونطقه  
باليونانية كما يستظهره العارفون «برفيرا» : «porfira» Kopy'upa ، فعرابه  
النواصي «البرفرا» . وعلى هذا تضم يائه وتسكن راؤه وتكسر فائه ، وتكون الألف  
في آخره أصلية وليست حرف إطلاق . وقد فسروه بأنه يقابل «الأرجوان»  
في العربية . والأرجوان الأحمر ، ورد في الشعر الجاهلي ، وعليه بيت  
عُمرُو بن كُلثُوم في مَعْلَقَتِهِ :

كَأَنَّ نِيَابِنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ خُضْبَنَ بَأَرْجُوَانٍ أَوْ طَلِينَا  
والعرب يقولون : أحمر أرجوان ، أي قانيء . وفي «الصحاح» و«أساس  
البلاغة» : لطفة حمراء أرجوان . وقال ابن الأثير : الأكثر في كلامهم إضافة  
الثوب أو القُطِيفَةِ إلى الأرجوان .

### - ٣ - المُمرَّج

وقد ذكرت في أثناء الكلام على (البرفرا) لفظ (المُمرَّج) . وهو لفظ  
عربي خالص ، من هذه الألفاظ الحضارية ، دار في كتب التاريخ ، وفي كتب  
التعمّد الإسلامي ، وفي الشعر ، وأغفلته المعاجم . وربما نجده يَعرَّضُ لمحقّق  
من محققي هذا التراث العربي ، فلا يدري ما هو ، فيهمله ، وقد يشكّ  
في صحته .

أذكر من هذا ما تراه في بعض مَقَالٍ استعملاته ، مثل «كتاب النخائر  
والتخف» ، فلنأخذ نقرأ فيه هذه العبارة :

«وحمل طغرل بك إلى ملك الروم في سنة ٤٤٨ هـ . . . صدورة لؤلؤ ، فيها  
خاتم سليمان . . . ومئة ثوب ملا (كذا) ممرّج ، ومتي (كذا) ثوب  
سقلاطون . . .» .

ونرى محقّق الكتاب الفاضل يَقيفُ عند (المُمرَّج) وَفَقَةَ الشَّاكِّ ،  
أو المنكر ، إذ يَضَعُ بجانبها قوله «كذا» ، وهو بأن يفعل هذا حليق ، ذلك

بأن مراجعته اللغوية قد أهملت هذا اللفظ ، فلم يُظَفَّر به فيها ، فهل يخرجها بالحنس ، أو يُثَبِّت على حاله ويشير إلى شكِّه فيه ؟ لا ريب أن ما فعله هو التهجّح الصحيح في التحقيق ، فليس من حقِّ أحد أن ينزع في مثل هذا الى التخريجات . ومن هنا أهمله أيضاً في فهرست الألفاظ الحضارية الذي صنعه للكتاب ، على حين أورد في هذا الفهرست لفظ « ملا » المذكور في النص قبل ( مُمَرَّج ) ، وفسَّره بـ « ثوب » ، وأرى صحة « ملا » ( مُلَاء ) بالمد ، جمع المَلَاءَة ، وهو من الألفاظ العامة التي نجدناها في هذه المعاجم كبيرها وصغيرها ، قديمها وحديثها ، وما زالت تحيا في استعمالات الناس في بلاد الشام وغيرها ، فإننا نسمع الشاميين يقولون ملاية وملايات . وما إلى هذا أقصد ، ولكن جرت إليه المجاورة ، فلزِم التنبيه على صحته .

ويحضرني من استعمالات ( المُمَرَّج ) في الشعر العباسي شعر صَبُوحِي للكامل أبي عبدالله الحسين بن أبي الفوارس ( شاعر بغدادى من شعراء المثة السادسة الهجرية ) قال فيه :

صبا إلى اللهو في هُبوب صبا وقال: قُمْ ، فالصَّبُوح قد وَجبا  
ها أنتم الصَّبَح من مخافتها يميل إلى الغرب تطلُّب الهزبا  
وأدهم الليل كَلَمَّا حاول الـ حَظْوَة من أشهب الصَّباح كبا  
والدُّيك قد قام في (مُمَرَّجة) شَمَّر أذبالها ، وشَدَّ قِبا  
يصيح إنا على السُّجى أسفا منه ، وإنا على الضُّحى طربا»  
وشعر آخر لأبي بكر الفصَّار البغدادي المتوفى في ثامن المحرم سنة ٥١٤ هـ ، يصف فيه ديكا أيضاً ، وقد وضع فيه ( الممزوجة ) في موضع ( المُمَرَّجة ) خلافاً للشائع الدائع في كتب التاريخ والأدب ، قال :  
ومُشَمَّر الأذبال في (مُمَرَّوجة) متسَّوج تاجاً من العقيقان  
للجائيرية ظلُّ يَهْتَفُ سُخْرَةً ويصيح من طَرَب إلى التَّدمان  
هَبُوا إلى شرب السُّمُول ، فإنما لَصَّبُوحِكُم لا للصَّبُوح أذاني

يا طيب لَذَّة هذه دنياكُم لو أنها بَقِيَتْ على إنسان  
طلعت شمسُ الرِّاح في أيديهم وعَرَبَنَ ، حين عَرَبَنَ في الأبدان  
و ( المُمَرَّج ) في كل هذا نسيج حرير مُوشَّى بغزل الذهب ، ومن ذلك جاءته هذه التسمية<sup>(١)</sup> . وهي اسم مفعول من مَرَّجَهُ بالتشديد ، وصف به هذا النسيج ، ثم نقل إلى الاسمِية ، فصار عَلَمًا على نسيج بغينه من نوع « السَّقْلَطُون » . ولكن ( المُمَرَّج ) عربي الاشتقاق ، وهذا دخيل مُمَرَّب من اليونانية ، وهو فيها سِجْلَاطُس ( Sigillatus ) ، ويقال : سِجْلَاط ، وكان هذان السَّيجان يُصَنَّعان ببغداد إبان العهد العباسي ، ويروان في الأخبار مقترنين ، فلا يذكر ( السَّقْلَطُون ) إلا ويذكر ( المُمَرَّج ) معه . وقد جاء في أحداث سنة ٥١٢ هـ من تاريخ ابن الأثير ( ٣٨٢/١ ) : أن الخليفة المسترشد بالله أطلق ضَمان غَزَل الدُّقْب . وكان صناع ( السَّقْلَطُون ) و ( المُمَرَّج ) وغيرهم ممَّن يعمل منه ، يُلقَوْنَ شِدَّة من العُمال عليها وأذى عظيماً .

- ٤ -

#### الكنكلة

ونقرأ في الأغاني ( ١٧٢/١٧ ط . ساسي ) ، في أخبار الشاعر العباسي المطبوع والمغني المحسن المشهور في عصره بجودة صناعته : عبدالله ابن العباس الربيعي ، حفيد الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين :  
« حدثني جُحْظَة ، قال : حدثني أحمد بن الطَّيِّب ، قال : حدثني حَمَّاد بن اسحاق ، قال : سمعت عبدالله بن العباس الربيعي يقول : أنا أول من غنى بـ ( الكنكلة ) في الإسلام ، ووضعت هذا الصوت :  
أنساني يؤامرني في الصُّبُو حَ لَيْلًا ، فقلت له : غادها »  
وفيه أيضاً ( ١٧٢/١٧ - ١٣٥ ) :

حدثني الصُّولي ، قال : حدثني الحسين بن يحيى ، قال : قلت لعبدالله بن العباس : لك خبر مع الرشيد أول ما شهرت بالغناء ، فحدثني به .

قال : نعم ، صوت صنعته :

أَتَسَانِي يُؤَابِرُنِي فِي الصُّبُو ح لِيلاً ، فقلتُ له : غادها  
فلما تَأَتَى لي ، وضربتُ عليه ب ( الكنكلة ) ، عرضته على جارية يقال لها  
« راحة » ، فاستحسنته ، وأخذته عني . . . » .

ونجد هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ فِي « نَهَايَةِ الْأَرْبِ » ( ٢٢/٥ و ٢٦ ) ، وقد نقلهما  
التُّوَيَّرِيُّ من « الْأَغَانِي » ، وفيهما ( الكنكلة ) هَذِهِ . فما هي ؟ أَنْعَمَةُ ، أم آلَةُ ؟  
فإِنَّ كَانَتْ آلَةُ ، فما نَعْمَتُها ، وما أَصْلُهَا ؟ أعْرَبِي ، أم غَيْرُ عَرَبِي ؟ وَلَفْظُهَا - وهو  
يَحْتَمِلُ تِسْعَ قِرَاءَاتٍ - كَيْفَ يَنْطَقُ ؟

هَذَا كُلُّهُ اسْتَوْفَقْنِي ، فَطَلَبْتُ مَعْنَاهُ وَأَصْلَهُ وَضَبَّطُهُ فِي هَذَيْنِ الْكُتَابَيْنِ ،  
وَلَا سِيَّمَا « الْأَغَانِي » ، فَإِنَّ أَبَا الْفَرَجِ يَجُودُ أحياناً بِتَفْسِيرِ الْغَرِيبِ ، فَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ  
فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا ، وَمَدَدْتُ بِصُرِّي إِلَى التَّعْلِيقَاتِ فِي حَوَاشِي « الْأَغَانِي »  
وَلَا سِيَّمَا طَبْعَةَ دَارِ الْفَنَاءِ الْبَيْروُتِيَّةِ ، وَفِي حَوَاشِي « نَهَايَةِ الْأَرْبِ » الَّتِي تَزَخَّرُ  
بِالشُّرُوحِ ، فَانْقَلَبَ الْبَصَرُ عَنْهَا خَاسِئاً<sup>(١)</sup> وَهُوَ حَسِيرٌ ، فِيمَتِ شَطْرَ الْمَعَاجِمِ وَكُتُبِ  
الْمُعَرَّبِ وَالِدَخِيلِ مِنْ قَدِيمٍ وَمِنْ حَدِيثٍ ، فَمَا رَأَيْتُني إِلَّا كَطَالِبِ الْمَاءِ  
مِنَ الشَّرَابِ . فَمَدَدْتُ يَدِي إِلَى « الْمَوْسُوعَةِ التِّيمُورِيَّةِ » ، وَصَاحِبِهَا رَحِمَهُ اللَّهُ  
مَنْ نَعْرِفُ عِلْماً وَإِحَاطَةً وَتَحْقِيقاً ، فَالْتَمِيتُ فِي الصَّفْحَةِ ٢١٤ مِنْهَا مَا يَأْتِي ،  
أَوْرَدَهُ بِحَرْوْفِهِ ، قَالَ :

« الْكَنْكَلَةُ : فِي الْأَغَانِي ( ج ١٧ ص ١٢٢ ) : « عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَبَّاسِ الرَّبِيعِيُّ  
أَوَّلُ مَنْ غَنَّى بِالْكَنْكَلَةِ » ، فَلَعَلَّهَا نَغْمَةٌ مِنْ نَغْمَاتِ الْمَوْسِيقِيِّ ، أَوْ آلَةٌ مِنْ آلَاتِ  
الطَّرْبِ . وَفِي نَهَايَةِ الْأَرْبِ لِلتُّوَيَّرِيِّ ( ج ٥ ص ٢٢ س ٦ ) : « الْكَنْكَلَةُ وَالغَنَاءُ بَهَا  
الْبَحْ » ، وَفِي ( ص ٢٦ مِنْهُ س ١ ) : الْغَنَاءُ بِالْكَنْكَلَةِ . »

وَنَتَبَّهِنُ مِنْ هَذَا أَنَّ « الْمَوْسُوعَةَ التِّيمُورِيَّةَ » قَدْ وَقَفَتْ عِنْدَ النَّصِّ الْأَوَّلِ  
مِنْ نَصِّي « الْأَغَانِي » ، فَاسْتَنْتَجَتْ مِنْهُ مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ لِلْكَنْكَلَةِ عَلَى وَجْهِ  
الشُّكِّ ، نَغْمَةٌ أَوْ آلَةٌ ، وَهُوَ يَحْتَمِلُهُمَا مَعاً ، وَلَكِنْ التَّأَمَّلُ فِي النَّصِّ الثَّانِي ،

وَقَدْ تَجَاوَزَتْهُ الْمَوْسُوعَةُ ، يَدْفَعُ الشُّكَّ بِالْيَقِينِ إِذْ يَقَرُّرُ أَنَّ الْكَنْكَلَةَ آلَةٌ يَضْرِبُ  
عَلَيْهَا ، وَلَيْسَتْ نَغْمَةٌ ، أَلَا نَرَى إِلَى الْفَنَى الرَّبِيعِي يَقُولُ : « . . . صَوْتُ صَنْعَتِهِ . . .  
فَلَمَّا تَأَتَى ضَرَبْتُ عَلَيْهِ بِالْكَنْكَلَةِ » ؟ فَلَا جَزَمَ أَنَّ مَا يُضْرَبُ بِهِ آلَةٌ ، وَلَيْسَ نَغْمَةٌ  
مِنْ نَغْمَاتِ الْمَوْسِيقِيِّ . وَإِذَنْ ، فَالْكَنْكَلَةُ اسْمُ آلَةٍ مِنْ آلَاتِ الطَّرْبِ عَرَفَهَا  
الْعَبَّاسِيُّونَ وَاسْتَعْمَلُوهَا فِي أَوَاخِرِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ لِلْهَجْرَةِ . وَلَكِنْ مَا أَصْلُهَا ؟ هَلْ هِيَ  
مِنْ مَخْتَرَعَاتِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ ؟ أَوْ هِيَ مَنْقُولَةٌ مُسَمَّيَةً وَأَسْمَاءُ مِنْ بَعْضِ هَذِهِ  
الْأُمَمِ الَّتِي اتَّصَلُوا بِحَضَارَاتِهَا ؟ ثُمَّ مَا شَكْلُهَا ؟ وَكَيْفَ تَنْتَعُ ؟

لَقَدْ أَذْكَيْتُ عَيْنِي فِي طَلَبِ ذَلِكَ فِي هَذَا التَّرَاثِ الْقَدِيمِ زَمناً ، وَلَمْ يُرْغِنِي  
ذَاتَ يَوْمٍ إِلَّا أَبُو عِثْمَانَ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ الْجَاحِظُ ، وَهُوَ يُوَافِقُنِي عَلَى حِينَ غِرَّةٍ  
بِمَا أَلْتَمِسُهُ غَنِيمَةً بَارِدَةً . . . وَلَكِنْ بَعْدَ قِرْعِ الطَّنَائِبِ وَكَثْرَةِ الطَّرَافِ ، وَإِذَا مَا أُرِيدُهُ  
يُجْمَلُهُ أَبُو عِثْمَانَ فِي عِبَارَةٍ بَلِيغَةٍ وَجِيزَةٍ يَجْلِسُهَا الْفُرْقُصَاءُ بَيْنَ سُودَانِهِ وَبَيْضَانِهِ  
- أَعْنِي كِتَابَهُ « فَخْرُ السُّودَانِ عَلَى الْبَيْضَانِ » - ، وَإِذَا الْكَنْكَلَةُ آلَةٌ طَرَبٍ هَنْدِيَّةٍ ،  
وَإِذَا هِيَ وَتَرٌ وَاحِدٌ يُمَدُّ عَلَى قَرْعَةٍ فَيَقُومُ مَقَامَ أَوْتَارِ الْعُودِ . أَمَّا نَظْمُهَا فَلَنْظْمُهَا مِنْ أَحَدِ  
الْهِنْدُؤِ الثَّقَاتِ ، أَوْ مِنْ مَعْجَمٍ مِنْ مَعْجَمِهِمْ ، وَجَزَى اللَّهُ أَبَا عِثْمَانَ خَيْراً .

- ٥ -

#### الجَفَانَةُ

وَأَذْكُرُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الْحَضَارِيَّةِ الَّتِي طَرَأَتْ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَصَابَهَا الضَّمِيمُ  
وَالدَّوَاهِي مَنْذُ أَوْرَدَهَا « الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ » ، وَلَعَلَّهُ أَوَّلُ مَعْجَمٍ عَرَبِيٍّ احْتَضَنَهَا ،  
إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا - لَفْظَةُ ( الْجَفَانَةُ ) اسْمُ آلَةٍ مِنْ آلَاتِ الطَّرْبِ ، شَاعَتْ  
فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْمِئَةِ السَّادَةِ وَالسَّابِعَةِ الْهَجْرِيَّتَيْنِ عَلَى مَا أَحْسَبُ .  
فَقَدْ أَحْصَيْتُ لَهَا فِي كُتُبِ اللَّغَةِ وَفِي كُتُبِ التَّارِيخِ وَفِي الشُّعْرِ خَمْسَ صِيَغٍ ،

هِيَ : جَفَانَةٌ ، وَجَفَانَةٌ ، وَجَفْنَةٌ ، وَصَفَانَةٌ ، وَصَفَانَةٌ .

وَالْأَوَّلَى ، أَيْ « الْجَفَانَةُ » ، هِيَ صِيغَتُهَا الْأَصْلِيَّةُ فِي اللَّغَةِ الْمَنْقُولَةِ مِنْهَا  
بِإِبْدَالِ جِيمِهَا الْأَعْجَمِيَّةِ الَّذِي يَقَابِلُ « ch » فِي الْإِنْكِلِيزِيَّةِ جِيمًا عَرَبِيَّةً ، وَهِيَ

التي تَرَدُّ في كتب التاريخ والأدب وفي الشعر ، فجاء مجد الدين فابيدل الجيم صاداً ، ووضع اللفظة في حرف الصاد في معجمه « القاموس المحيط » ، وتابعه مؤلفو المعاجم ، فأضاعوا هذا الضنيع ، وغرَّ على مَنْ يقرؤها في كتب التاريخ والأدب وفي الشعر « جفانة » أن يجدها في الجيم ، وأن يتصور أنها مذكورة في الصاد . وأذكر من الآثار السيئة لهذا أن باحثاً لغوياً معاصراً مرَّ بهذه اللفظة في كتاب من كتب التاريخ بحقه ، ففسرها بالحدس والاستنتاج من سياق النص ، وقال : « الظاهر أنها ( أي الجفانة ) من آلات الموسيقى . ذلك بأنه حين مرَّ بها ، وهو لا يدري ما هي ، هرع إليها في حرفها في المعاجم ، فلم يجدها ، ولم يخطر بباله أنها في الصاد ، فلجأ إلى التفسير بالحدس .

والدأية الثانية أصابت عُيُنَهَا فَصِيرُهَا فاءً ، فإذا هي « جَفَانَة » . وورد ذلك في النسخة المعتمدة للقاموس المحيط ، ونُصِّه : « الصَّغَانَة : كسَخاية ، من الملاهي ، مُعَرَّبٌ جَفَانَة » . هكذا بالفاء في « جَفَانَة » ، كما تشاهد في طبعة المطبعة الميمنية بمصر لهذا الكتاب ، وهي مُصَحَّحة على نسخة الشيخ محمد بن محمود الشَّيْبِي ، وقد قابلها على نسخة المؤلف الصلاحية الرُّسُولِيَّة التي قُرئت على المؤلف في ١١٢ مجلساً في سنة ٨١٤ هـ ، ومصحَّح هذه الطبعة هو محمد الزَّهْرِي الغُمرَاوِي من علماء مصر . ثم جاء شارحه العلامة الزَّيْدِي فأبقى هذه اللفظة كما وردت في هذه النسخة مُصَحَّحة فاءً ، وزاد أنها « بالجيم الفارسية » . ولا ريب في أن « الجَفَانَة » هي تصحيف « الجفانة » ، بآية إيقائهما على هذه العَيْن في « الصَّغَانَة » ، فقد قالوا : « الصَّغَانَة » ، ولم يقولوا « الصَّفَانَة » .

وأما « جفنة » من غير ألف ، فقد وردت في كتاب اسمه « الدرر المنتخبات المشورة » ، ونقلت عنه « الموسوعة التيمورية » ، ولفظه ( ص ١٣٠ ) : « جفنة : وأنَّ العرب قالت فيها صغانة » . ونلاحظ على قولها « قالت العرب فيها » خطأ هذا التعبير في هذا المقام ، ذلك أنَّ هذا التعبير « قالت العرب » ، حين يطلق ينصرف

الدَّهْن إلى قدماء العرب من غير تَرَدُّ ، وقدماء العرب لم يعرفوا هذه الآلة ، وإنما عرفها متأخروهم في العصور التالية ، وسَمَّوها كما سَمَّاهَا أصحابها « جفانة » كما سأورد أمثلة من استعمالاتهم لها كذلك .

وأما « صغانة » بالصاد المعجمة ، فهذه وردت في « الجاسوس على القاموس » . ومؤلف هذا الكتاب - وهو أحمد فارس الشَّدياق - ، قد تعقب « القاموس المحيط » كما يتعقب الشَّيْبِي اللَّصُّ أو القاتل ، وأمسك بتلابيبه ، وأنصَّى نفسه في تجريحه ، وطبع كتابه على مطبعته الخاصة ، وصحَّحه بنفسه ، وهو لغوي حاذق لا نزاع في مكانته اللغوية وفي حدة ذكائه وثقوب ذهنه واهتمامه إلى كثير من الصواب في نقد هذا الكتاب الضخم العظيم ، ولكنه حين انتهى إلى هذه « الجفانة » في ( ص ٢٦٢ ) من كتابه أتى بالطمِّ والرَّم ، فصَحَّفَ صاد إلى « الصَّغَانَة » ضاداً معجمة ، ثم شكَّ في تعريف « القاموس المحيط » لها أنها « من الملاهي » . لا ، لأنَّ عنده علماً جديداً من أمرها ، بل لأنَّ « صحاح الجوهري » لم يذكرها ، ولست أدري كيف يصح أن يطلب من الجوهري أن يذكر في كتابه لفظاً لم يعرف إلا بعد زمانه بمئتين من السنين ! ثم زعم أنها هنا « اسم آلة ، من اللازم » . ولست أعلم ولا المنجم يعلم ما شأن الاشتقاق وال لزوم والتعدي في هذه اللفظة الفارسية المعربة الجامدة ؟ إن هذا من أغرب ما تورط فيه هذا الباقعة العجيب الذكاء من مزلق متلاحقة في موضع واحد !

ونخلص من هذا التحرير لِلْفَقْطَةِ إلى النَّصِّ على أصلها وصيغتها الصحيحة واستعمالاتها القديمة في كتب التاريخ والأدب وفي الشعر .

فأما أصلها ففارسي . وأما صيغتها في الفارسية فهي « جفانه » بالجيم الفارسية التي تقابل « ch » في الإنكليزية ، وبهاء في آخرها . وبهذه الصيغة أيضاً يُنطقها الترك . ولما عرفها العرب ، أبدلوا حرفها الأول ، ووضعوا له حرفاً قريباً منه ، فقالوا « جفانه » ليس غير ، وعدولُ « القاموس المحيط » ومقلدته عن الجيم إلى الصَّاد تنطع ، لا مُسَوِّغٌ له . وهي حيث وردت في كتب التاريخ

والأدب وفي الشعر قبل عصر صاحب «القاموس المحيط» وردت بلفظ «الجفانة»، ولم يقل أحد من الناس «صفانة». جاء في وفيات الأعيان ١٤٠/٢ في ترجمة أبي الفتح موسى بن الملك العادل الأيوبي المُنَوِّف سنة ٦٣٥هـ، في سياق خبر عن إنشاء «جامع التوبة» بظاهر «دمشق»: «كان الجمال البستي - في صباه يلعب بشيء من السلاهي، وهي التي تُسمى (الجفانة)، ثم ساق المؤلف في خبر هذا الجامع شعراً للجمال عبدالرحيم المعروف بأبن زويتية الرحيبي على لسان «جامع التوبة»، رفعه إلى صاحب دمشق الصالح عمادالدين إسماعيل بن الملك العادل... وردت فيه (الجفانة)، قال:

يا ملىكاً، أوضَحَ الحُدَّ حَقَّ لَدَيْنَا وإِيَانَهُ  
«جامعُ التَّوْبَةِ» قد قُلِّدَ بَدَنِي مِنْهُ أَمَانَهُ  
قال: قُلِّدَ لِلْمَلِكِ (الصَّاحِبِ)، أَعْلَى اللُّهُ شَانَهُ:  
يا (عمادالدين)، يا مَنْ حَبِذَ النَّاسَ زَمَانَهُ  
كم إلى كم أنا في ضَرْبٍ رَّؤُوسٍ وَإِهَانَهُ  
لي خَطِيبٍ وَابِطِيطٍ يَعْشَقُ الشُّرْبَ وَإِيَانَهُ  
والذي قد كان من قَبْلِ، يُغَيِّبِي بِ(جَفَانَهُ)  
فكمانحنُ، فما زِلْنا، ولا أَبْرَحُ حَانَهُ  
رُؤْيِي لِنُحْمِطِ الْأَوَّلَ، وَاسْتَبَقِي ضَمَانَهُ

ونمطه الأول، كان حاناً يجمع أسباب المَلَادَ، وَيَجْرِي فِيهِ مِنَ الْفَسَقِ وَالْفُجُورِ ما لا يَحْدُ ولا يوصف. فبلغ خبره الملك العادل، فهدمه، وعمر في موضعه مسجداً جامعاً، غرم عليه جملة مستكثرة، وسمى النَّاسَ المسجد «جامع التَّوْبَةِ».

وجاء في «تلخيص مجمع الآداب» لأبن الفوطي، في ترجمة غرس الدين يَحْيَى بن أحمد الدَّقُوقِي المُنَوِّف سنة ٦٨٠هـ أنه «كان حاذقاً بضرب

(الجَفَانَةُ)». وفي ترجمة عزالدين محمد بن علي التتاجي التركماني الصُّوفِي المُنَوِّف سنة ٧٦٤هـ: «كان أوحَدَ وَقْتِهِ فِي ضَرْبِ (الجَفَانَةِ)، ثُمَّ إِنَّهُ تَابَ وَتَزَهَّدَ».

وهؤلاء كانوا قبل عصر مؤلف «القاموس المحيط». ولعل في هذا الكفاية لتوثيق هذه اللفظة بهذه الصيغة والحروف.

أما تفسيرها في هذه الكتب اللغوية، فقد تعددت ألفاظه، فهو في «القاموس المحيط»: «من الملاهي»، وفي «الموسوعة التيمورية»: «آلة طرب»، وفي «الألفاظ الفارسية المعربة»: «القيثار»، وفي غرائب اللغة: «نوع قيثار»، وفي التعليقات على «تلخيص مجمع الآداب»: «الظاهر أنها من آلات الموسيقى!!»

وليس في شيء من هذه التجميعات العامة ما يخص مفهومها، ويصِفُ صورة. ومن العيب كلُّ العيب أن نطلُبَ مثل هذا في الكتب العربية المتداولة، وإنما يطلب في المعاجم الفارسية والمعاجم التركية. وهي «تعرف» الجفانة «تعريفاً يجسّدُ شَكْلَهَا، ويجعلها شيئاً مفهوماً وتقول: هي آلة طرب، تُصنع من الخشب على هيئة مَضْرَبِ النَّدَفِ، وهو الذي تضرب به الجنْدَقَةُ أو الجنْدَفُ - ويكون لها مَقْبِضٌ فيه فرجة، وتزِينٌ بحراشف مُعْلِيَّةٌ. وتخص هذه المعاجم اللعب بها بالمحارِبِينَ، وتذكر أنهم يمسكونها بأصول فيضربون بها ويرقصون عليها».

(١) أي متى السنين والصاد.

(٢) طبعته وزارة الثقافة والإرشاد في دولة «الكويت».

(٣) كذا، ولعله «صورة».

(٤) أخذ الشاعر من عبادة بن المعتمر.

(٥) وقد ذكرت هذا في التعليقات على غريدة القصر - قسم شعراء بغداد (١٨٤/٢).

(٦) غناً البصر: كلُّ.



رفيع  
عبد الرحمن النعمري  
أسكنه الله الفردوس

الى خط سير جديد  
في تدوين تاريخ الادب العربي

السيد الرئيس ،

السادة الزملاء الأجلاء.

كتاب الدعوة إلى مؤتمر جميعكم مجمع الخالدين ، تضمن عبارة لطيفة توميء ولا تُصْرَح ، وتشير ولا تحكّم ، في صورة جميلة من السلوكيّة الدّوقية المهدّبة . وأقول « السلوكيّة » ولا أقول « الدّبلوماسيّة » أنفأ من استعمال الدّخيل في لغة أغناها الله . وقد عودتُنا هذه « السلوكيّة المهدّبة » التي طُبِعَ عليها مزاج السيد الزميل الكبير العليم<sup>(١)</sup> « إبراهيم مذكُور » وأدبه — أن نفهم من إيماءاتها معاني الطّلب ، ومن إشاراتها دلالات الحُكم . وما أحبّ هذا وذاك إلى قلوبنا ، ولا سيما إذا وُضِعْنَا في تقديرنا أن من مقاصد هذا الحُكم أو ذلك الطّلب ، الإحسان إلينا بدعوتنا إلى واجب مقدّس تفرضه علينا قوميّتنا وديّتنا وطبيعة وجودنا المستقلّ . فلا مندوحة لنا من أن نتلقى هذه الإيماءات المكسوة بمطارف الدّوق الأنيق ، بمعناها الضّمينيّ ، فنتمثل ، ونسارع بداراً إلى ما يُريد ، وإن كنا خليقين أن نبادر من ذات أنفسنا ودوافعنا الشّعوريّة لأداء هذا الواجب القوميّ كما نوّدي فروض العبادة في أوقاتها من غير أن نتنظر تجلّد وحي السّماء بها يوماً بعد يوم ووقفاً بعد وقت .

ولقد بادرت فاغتنمت الرّغبة ، وقُدّمت عنوان موضوعي كما ترونه في جدول الأعمال : « صُور من المُذكرات اللغويّة والأدب والنّقد إبان عصر الولاة المماليك في بغداد » . والمفروض في هذه الصّور — وقد تولّدت في آخر المُنحذر من العصور التركيّة التي سمّاهم مؤرّخو الأدب العربيّ المُحدّثون « العصر المُظلم » ، وانبثت في مصر أرض كقسيّة نامت على الخمول ، وأوت زلي الضّعف في أحضان تلك الأيام — أن تكون شبيهة بزمنها هذا ، كما تخيله لنا أقلام هؤلاء المؤرّخين المُحدّثين ، وطبعوا عليها طابعه ، ووسموها بما شاؤوا لها من ميايسم الثّغاة والرّكاكة والضّعف . ولكنّ الواقع أن هذه الصّور تمثّل في جُمْلتها القوّة التي اقترنت بها عُصور

القوّة . ولا غرابة في هذا ، ذلك أن روح الأمة العربيّة الذي لا يُقهر ، لم ينهزم أمام الغزو المغوليّ الذي دَمَّر حضارة هذه الحضارة العربيّة العظمى ، وأعني ( بغداد ) ، وأنّ هذا الروح القويّ ما لبث أن استردّ إيمانه بنفسه ، ففرض قوّته على الغالب حتى صيّر مغلوباً له ، وجعل من الدّول المتتابعة خراساً للغة القرآن يَحْمُونُ جِماها بحكم دخولهم في الإسلام . .

وحين تأملت هذا المعنى — وأنا أستعرض هذا العصر في ( العراق ) وغيره من بقاع الوطن العربيّ والإسلامي ، وأرى العربيّة ، وهي عاملة ناصبة وماضية إلى غايتها — بدا لي أن هذه الصّور لا بدّ لها من مقدّمات تفسّر عوامل هذه القوّة فيها ، وتفتّد مزاعم مؤرّخي الأدب المُحدّثين فيما صوّروا به عصرها .

ولمّا كان توضيح هذا من وراء الإمكان الآن ، رأيت العدول عنه ، وأنا في ( القاهرة ) ، إلى أن أرسم خطّ سير جديد لتدوين تاريخ الأدب العربيّ ، يعتمد هذا الرّوح ، ويؤدي إلى تغيير كثير من معالم هذه الصّور التي رسمت لأدبنا ولغتنا في تلك العصور التركيّة خاصّة .

ويُسّرني ، إذ أعرض الرّأي في هذه القضية الخطيرة ، أن أجد من زملائي الأكرمين ما يستحقّه من نقاش جادّ كما عوّدونا ، يحملني على أحد ثلاثة أمور : الإبقاء ، أو التعديل ، أو الأطراح والتّرك .

\*\*\*

لَمّا بدأ العرب التدوين في المئة الأولى للهجرة ، جروا فيما دونوا من شيء مع الفطرة ، بعيدين عن التكلّف والتعمّل والتعقيد ، وعُتوا في كتابة أدبيهم ، بإثبات الرواية — وهي مصدره الأوّل الأصيل — في أمانة بالغة . . . تَزَمَّنُوا فيها تزمناً شديداً ، التزاماً للصدّق ، وتقديراً لِمَا في اعتناهم من هذه الأمانة ، وما يجب عليهم من أدائها سالمّة إلى الأجيال . ذلك شأن تَفَرَّدُوا به بين الأمم قاطبة ، ولم يَرَوْا لنا التاريخ ضريباً لهم فيه .

وتحت سلطان هذه النزعة ، الأمانة الصّادقة المتنبّية ، على نفوسهم

وأفلامهم ، حَرَّوْا نصوص الروايات والأثار ، معارضة وضبطاً وتفسيراً ، ثُمَّ حَفَلُوا بأخبارٍ مَنْ صدرت عنهم هذه النصوص والأثار ، من شعراء وأدباء ، فدَوَّنوها في إيجاز تارة وإطناب تارة ، وقَصَّصُوا السَّيْرَ ، وأَحْصَوْا ما أُنتج في كُلِّ فَنٍّ من فنون الأدب ، وكلُّ لون من ألوان الثقافات ، سالكين في ذلك مسالك مختلفة وإن تقاربت في الغايات ، على ما هو مشاهد مُحَسَّن فيما خَلَقُوا من تراث زاخر عظيم على توالي العصور ، ثُمَّ ما بَرَحَ الخَلْفُ يتابع السَّلف على نهجه ، والجيل يقفو أثر الجيل ، ويتَوَقَّر على تدوين الأثار القِيَمَة مِمَّا يَجِدُ من أدب وعلم ، في أزمانه وأقاليمه ، ما دنا منها وما بُعَدَ ، على قدر ما يَتَسَّع له الذَّرْعُ ، ويتوافر من مادة التَّأليف . وما فاتهم حين استبحروا في الحضارة والعُمران ، وأتسعت معارفهم ، أن يستجدُّوا الطَّرِيفَ الممتنع الجُضِبَ من مذاهب النُّقد وطرائق الموازنة ، فيلَوَّنوا بها التَّأليفَ بالألوان الجديدة تُكَيِّبُهُ القوَّة ، وتخلعُ عليه غَلَائِلُ الجِدَّة ومُطَارِفُ الحُسْن والرَّواء .

وهكذا كان تدوينهم نتاج الأفكار والعقول والضمائر ، تدويناً طبيعياً حراً ، طليقاً من القيود الثقال ، تسجيلاً ووصفاً وإحصاءً ونقداً وموازنة ، لم يخرجوا به في معظم أحواله عن الفطرة والطبع ، ولم يقلسوه ، ولم يربطوا تاريخه بالأحداث ، وإنما تركوا لِمَنْ شاء أن يفهم ممَّا يقع له من آثاره ما يشاء ، وأن يستنبط منها ما يستطيعه بالقدر الذي يسمو إليه إدراكه ، أو تحاولُهُ إرادته ، فيقف عندما استنبط راضياً به أو ساخطاً عليه ، أو يتجاوزه فيستزيد منه ، ويسعى وراءه في الآفاق القاصية من محيطاته وعُبيهِ العميقة أبلغ العمق ، والواسعة سعةً ينقلب عنها البصر خاسئاً وهو خبير . ذلك بأن امتداداً تاريخهم ، واختلافَ تقلباته ، وانسباط رُقعة الأوطان التي انتشروا على أديمها ما بين المشرق والمغرب ، قد تَنَوَّعت طِبائِعُها وأمزجَتُها ، وتباينت فيها وجوه المؤثرات ، ثُمَّ كثرة ما أنتجوا في الجُفِّ الطَّوَال من ولائد الأفكار ، وتعدَّد صورهِ ، وتنوَّع ألوانه : كُلُّ هذا وغير هذا ، لم يَأْذُنْ بتدوين أدبهم على غير المُنْحَى الذي ذَكَرْتُ . وهو إذا

أُذِنَ به ، يَسْتَبْدِي طاقَاتِ قوَّة خارقة : تُجِن على تقصِّي آثاره ، واستحضار مضامين هذه الأثار ، وما اختلف منها وما تشابه ، وتَسَنَّق ذلك كُلُّه تنسيقاً علمياً ، وتدرسه دراسة جَماعِيَّة ، مُتَأَمِّلَة مُسْتَأْنِيَّة ، نِقاشاً وتحقيقاً يَخْلُصان بها إلى نتائج تصدق على هذا الأدب في جملة وتفصيله . ولم يتوافر شيء من هذا ، ولا أحسبه سيتوافر بعد زمن طويل أيضاً ، فليس حدوث مثله بالمطلب السَّهْل الميسور . وهذا باب واسع يُنْقَدُ منه إلى آفاق بعيدة ، وليس يعني من هاهنا غير اللمحة الدالة مما يقال فيه .

ولمَّا كان هذا العصر الحديث ، وحدث الاتصال فيه بأوربة ، وَجَدَتْ آداب الفرنجة مدوَّنة ومؤرَّخة بأسلوب مغاير لهذا الأسلوب العربي . وهو في جملة منطلق بنطاق التاريخ السِّيَاسِي عندهم ، وموصول به ، ومقسوم إلى عصور متميَّزة ، جعلت لكل عصر منها مُعَالِم من الأحداث الكبرى تفصيل بينها ، ووَصِلَ فيه أَفَقُ الفكر وإنتاجه بأفُق السِّيَاسة والاجتماع والاقتصاد ، قصداً إلى تبيين المؤثرات في الأثار ، وتعرُّف الظَّلال والألوان التي تتخالف فيها من عصر إلى عصر تَبَعاً لذلك .

ولقد ذهب بريقُ هذا المذهب في تدوين تاريخ الأدب بأبصار كُتَّاب العرب المُحَدِّثِينَ منذ أَوَّلِ الاتِّصال بأوربة ، وبفرنسة خاصة ، كما يكون الشَّأن عادةً عند الالتقاء بشيء جديد ، فيأدروا إلى اصطناعه قِبَل أن يفحصوه ، ويتممَّقوا في درسه ، ويلاحظوا الفروق بين طبيعة أدب أمةٍ وأخرى ، ويتدبروا القياس كما ينبغي أن يكون التَّدَبُّر لقانونٍ مَّا يُراد تطبيقه ، وجروا وراءه سِراعاً مُهْطِعِينَ ، يَقُولُونَ أفلامهم على آثار ما رسمه الأوربيون ، فيما حاكمهم به من كتابة موجزات في تاريخ الأدب العربي ، غالبها تعليمي ، أو مُفَصَّلَات غلبت عليها طبيعة الفهرسة وقلَّت حظوظها من التقصي والغوص إلى الأعماق ، ولم يكتبوا فيه — في حقيقة الأمر — إلا بَقْدَرٍ ما يَحْسُو العُصْفُورُ بمنقاره من نُعْب من البحر المحيط . وقَسَمُوا الأدب العربي فيما كتبوا من ذلك وفقاً لهذه الطَّرِيقَة الأوربيَّة

إلى عصور تاريخية ، أخضعوا جملة نتائج العقل العربي فيها لعوامل السياسة خاصة ، طائنين - وظننت فطنهم في مطلع الشباب - أن هذا المذهب يصلح أن يكون في جملته وتفصيله مذهباً عاماً ، ويحسن تطبيقه على الأدب العربي وتدوين تاريخه كما يؤذن التاريخ العام ، تدويناً يجسد أطواره من عصر إلى عصر ، ويغطي من الأحكام الجامعة والنتائج المرضية معطيات قيمة تطابق الحقيقة والواقع من أمره !

ولا ريب عندي في أن هذا المذهب في حد نفسه - يقطع النظر عن إمكان الانتفاع بتطبيقه في كتابة تاريخنا الأدبي ، بأبعاده وأغواره وأزماته - هو مذهب موفور الحظ من مسحة التفكير والتنظيم ، وعليه طابع الأصالة المنهجية التي تحدث في البحث أشياء من جمال التوبيع والتنسيق ، وتجمع الظواهر والأشياء ، وتوضح الأقدار المشتركة بينها توضيحاً ما ، لا شك في غنايه وجدواه عند إرادة إدراك علاقة الآثار بالمؤثرات ، فيما يمكن حصراً والسيطرة على أبعاده من شيء ، وحين تستن الإحاطة الشاملة بوسائله ، وتيسر القدرة التي تستطيع الغوص والاستنباط والخلق .

ثم هو مذهب توائم طبيعته طبيعة الأدب الأوروبية عامة ، بوحداتها المتعددة والصغيرة ، وانفصال كل وحدة منها عن الأخرى انفصلاً سياسياً وتاريخياً ، وانفصالاً لغوياً وأدبياً من حيث استقلال كل منها بلغتها الخاصة ، وأدبها الخاص ضيق حدودها الضيقة ، ونحو ذلك من أشياء يسهل معها تشخيص السمات وتبين المميزات .

ولكن هل كان الأدب العربي في مناشئه وطبيعته كذلك ؟ ومتى ؟ وأين ؟ فنخضع تدوين تاريخه العام لهذا المذهب على هذا النحو بحيث نبلغ به النتائج الصحيحة التي تصدق عليه ؟ جواب هذا السؤال عندي ، ولست أتعجل به من غير تدبر : « لا » مشحونة بكل دلالة نفىها القاطع ، متمسلاً في حرفيها المستعربين الشامخين !

فلا ريب أن الأدب العربي يتميز بخاصتين عظيمتين ، باين بهما آداب هذه الوحدات الأوروبية وغيرها أيضاً ، فامتنع بهذه المباشرة - فيما أرى - إخضاعه إخضاعاً تاماً لما أخضعت له من قانون دوت به تواريخها الأدبية العامة .

أما إحداهما ، فتلك هي ما انبسط لهذا الأدب من أوطان تراثت ما بين بلاد « الغال » في الغرب وتخوم « الصين » في الشرق ، وبين حواشي « البسفور » شمالاً و « اليمن » وحضرموت جنوباً ، وما ظفر به من مشاركة عبقريات من مختلف الشعوب في بنائه ، وما استوى بذلك لأفاهه من أبعاد وأغوار ، وما زخر فيه من آثار متنوعة ، إذا استطاع الإحصاء لشيء ما أن يحيي بأفراجه حصراً ، فلن يبلغ من آثاره مدنى يحصرها في حدوده ، ويعطيها صورة علاقة صادقة .

وأما الأخرى ، فتلك هي طبيعته الخاصة ، ومناشئه ويتاليه التي تشق مجاريها الذائقة طرقتها فيه إلى « لانهائية » ، وتزفقه دائماً بما يمتحه استقلال الشخصية وحماية وجودها بالثبات بوجه الأعاصير ، يلا القدرة على التأثير في مجاري أحداث الحياة نفسها ، فيعرض عليها سلطانه كما سترى فيما يأتي من حديث .

ونحن إذا تدبرنا هذا كله بإزاء هذا الأسلوب الأوربي في تدوين تاريخ الأدب مقسماً إلى عصور سياسية . . انضحت لنا صورة الصعوبة في تطبيقه على أدبنا ، إن لم نقل بتعذر تطبيقه عليه ، وبدت لنا هذه المعالم الفاصلة بين أدب عصر وآخر ، في ضعفها ، أشبه بالحدود والحواجز التي أقامتها دول الاستعمار في الوطن العربي ، وأتخذت منها « مناطق نفوذ » لها ، تتحكم في مواردها ومصادرها ومضارها على نحو ما نشاء ! ولكن هذه الحدود والحواجز كانت أمام مؤر الأمة العربية أضعف من أن تثبت له أو تحول دون الأمان القومي أن تتلاقى على هذبي من أمرها العظيم .

كذلك كان شأن هذه التقاسيم السياسية في تحديد طبيعة الأدب العربي ،

فإنها حين فرضت عليه عجزت - من هذا المنطلق المقيّد - عن الوفاء بتمثيل الصّور الصحيحة لإبعاده وأغواره ، في مختلف بيئاته وعهود تاريخه .

ونحن حين نمضي في ملاحظة الأحداث السياسيّة والاجتماعيّة على وجه الزمن كلّ ، نجدها تجري أبداً متلاحقة ومتلازمة بالضرورة تلازم أجزاء الزمن الذي تحدث فيه ، كل حادث منها ينشأ وهو منفعل بأسباب وعلل تتقدّمه متصلةً بحادث سابق . فما يكون في يومنا من حادث جديد ، فالأحداث الأمس الدّابر أثر في حدوثه ، وله بها اتصال وثيق مباشر ، وإن بدا للنظرة القاصرة قائماً بنفسه . وما يكون من أحداث في غد آتٍ إنّما هو مرتبط بأحداث يومنا كذلك ، وهكذا الشّأن كله في أحداث الحياة ، تدور في هذه الحلقة المُفرّغة دَوْرانَ الأفلاك في مساراتها .

ثم نمضي في ملاحظة تولّد الأفكار ، فنجد الفكر الإنسانيّ - أيّ فكر كان ومتى وأين وكيف - لا ينبع من الأذهان ابتداءً ، وإنّما ينبع من أفكار تقدّمته وولّدته ، وإن خرج أحياناً مبائناً لها في الصّورة والشّكل ، أو بدا منفصلاً عنها في الزّعة والمعنى والغاية . وهو كما يكون مؤثراً فيما يحدث بعده من أفكار ، يخضع لعوامل شتى سبق زمن وجودها زمن ظهوره ، ومنها تولّد من بعد وتركّب في صورة من الصّور . وعلى هذا التّحوّ تلاحق أجزاء السّلسلة الزّمنيّة متماسكةً ، وتلاحق كذلك الأفكار أخذاً بعضها برقاب بعض ، وتتتابع ويتولد فكر من فكر ، وتنقل مؤثرات عصر سابق إلى عصر لاحق ، فتظهر آثارها في حياته العامّة وفي جملة أفكاره وآدابه . على هذا قام قانون الوجود ، واطردت سننه منذ أزلّه ، وسيطرّد على ذلك كذلك إلى أبدّه ، فما ثمّ من شيء إلا يولد من شيء سابق له ، ثمّ ينمورويداً حتّى يبلغ نضجه في الوقت المقدّر له ، فيظهر فيه سويّاً بحسب الساذج حصاده ابن يومه كما يتوهّمه عند ظاهر عيانه ، ولا يكاد يذكر أوائله ومناشئه في زمن سبق ونبت فيه من بذاره .

ثمّ ، هذه الأحداث السياسيّة التي تحدث في زمنٍ ما ، إنّما تحدث آثارها

الحقيقيّة في الحياة عامّةً ، وفي المعاني الإنسانيّة خاصّةً ، بلّه الصّور والأشكال ، في أناء وبطء ، فلا يظهر منها ما يظهر إلا بعد زيث من الزمن يمضي على إلحاقها ، كما يكون من شأن المواليد .

وهي - بعد - أحداث متغيرة ، تعتري الحياة ، فتحدث لذلك آثاراً متغيرة ، تتشابه فيها المؤثرات ، فيتعدّر تبيّن عناصر كلّ حدثٍ منها على انفراد ، وتعرّف مدى عمله في جملة شأنه ، ولست أحسبه يكون غير ذلك ، وإذا كان الأمر كلّ كذلك في جملة شأنه ، ولست أحسبه يكون غير ذلك ،

فلا جرّم يكون مؤدّى هذه التقاسيم السياسيّة - حين نعرضها على الأدب العربي - أنّنا ندخل بها عليه فساداً - وأيّ فساد - ما في ذلك ريب ، إذ نضيف إلى عصر لاحق نتاج عصر سابق حمل في نفسه كلّ عوامله ومؤثراته وخصائصه ، ونحن - إلى هذا - لا نملك الوسيلة إلى تحليل عناصر كلّ حدث نتخيل له تأثيراً في الصّور والمعاني ، وإلى تشريحها لإدراك عملها في الآثار الأدبيّة ، وتمثيلها في شجّل ما من الأشكال ، يصف حُكماً عامّاً صحيحاً يصدّق عليها ولا يفيّل . فنجور بالأول على الأشياء ، ونفتت على الحقائق ، ولا ينتهي بنا الثاني إلى فائدة مستخلصة توضح ما نحاول تبيّنه من السمات الصحيحة من خلال زكام الأحداث .

وإذا نحن وسّعنا الأفق ، ومزدنا أبصارنا إلى خطّ أبعد وأعمق ، وفحصنا طبيعة تغليب العوامل السياسيّة في هذه التقاسيم ، وإعطائها صفة السّلطان المطلق أو شيّه المطلق الذي يتحكّم في مصائر الأشياء ، وتفهّمنا مؤدّى ذلك . . . انتهينا منه إلى تصوير هذا الأدب في معظم حالاته ذنباً وراء السياسات لاصفاً بأعجازها ، أو عبداً لها قيّاً ، مجروراً أبداً بخطمها ، ومضرباً بهراواتها ، أو محبوساً على الخشف بأجزئها ، كما تريد له لا كما يريد ، دون أن تكون له في نفسه قوة يمتنع بها عن قبول هذه التّبعيّة الدّليلية ، أو هوى في التمرّد على توجيهاتها له وسيطرتها على حرّيته .

وأني يكون أدب — تستقيم له حياة وترتقي به لغة — حين يكون هذا شأنه من التبعية الدليلة وفقدان الحرية ؟ وهل عرف الأدب العربي الأصل مُطلقاً له من غير هذه الحرية ؟ وهل تنفس إلا من جوائها الطلقة نوايسمها الصافية المنعشة للأرواح والأكياد ، والباعثة القوة والنشاط في عروقه ؟

نخلص من هذا إلى أننا نجد أنفسنا من هذا المذهب بإزاء قانون خاص ، إن صلح لكتابة تاريخ عام به آداب هذه الوحدات الأوربية الصغيرة ، فإن التجارب ، في تطبيقه في تدوين تاريخ أدبنا ، قد انتهت بنا ولا ريب إلى الإخفاق في إبراز قسامته الدقيقة ، ورسم صورته الصحيحة ، وتوضيح أصاليه وهي تملو على الخلاف والشبهات .

فلا مندوحة لنا إذن من أطراحه وتركه ، إلا ما فيه من مسحة التفكير والتنظيم ونحوهما ، ومن التماس قانون آخر غيره ، نكتب به هذا التاريخ كتابة تحقق صورته الصحيحة على وجه أفضل وأكمل وأصدق .

فما هذا القانون الذي أدعو إلى التمسك به ؟ ما روحه ؟ وما طبيعته ؟ و أين تلتسه ؟

بديهي أن أدب كل أمة تحكمه قوانين لغتها ، وروحها المورغ في هذا الأدب ، قبل أن تحكمه المؤثرات الخارجية ، وكل أدب أصل كالآداب العربي — يستمد وجده واستمراره من روح الأمة بعيداً عن التقليد والمحاكاة لأي أدب كان — يتميز عادة بشخصية قوية ، قوامها الوضوح والصدق ، وبلاغها التأثير والإبداع .

واللغة العربية — وهي وعاء العقل العربي ومبدعته — تتميز بخصائص ، نشأت فيها من روح الأمة العربية وتجاربها خلال الأماد التي اجتازتها من لدن ولدت مع العرب إلى أن بلغت بهم كمال نضجها ، وأستوت في أروع صورها البلاغية التي مثلت الإعجاز — في القرآن الكريم ، فعلت بذلك على مجرد التعبير عن المقاصد » ، كما يقال في تعريف اللغات ، وانتهت بهذه الخصائص

— ١٩٤ —

إلى تحمل معاني الوجود ومبدعات العقول .

ولن يختلف عالمان في أنها تميزت من هذه الخصائص أولاً بهياتها وموازينها وقوانين اشتقاقها ، وتميزت بكمال مخارج حروفها من مهموسة أو مجهورة ، وبروعة موسيقاها ، وحلاوة نغمها ، ورقة جزسها ، وتميزت ثالثاً بهذا الفيض الغزير من مادتها وفراط غناها من الألفاظ الموضوعية بإزاء مختلف المعاني وأدق الفروق ، وهي بكل أولئك تسليس — في طواعية تامة — قياد التعبير عن التشكلات التي تعرض للنفس الإنسانية في المنشط والمكروه وشتى الأحوال ، وتساق أغراضها ، وتتلون بألوانها جميعاً ، فتبين وتعذب حتى لكأنها لا تعرف غير اللين والمذوبة في مثل الغزل والحنين والمواجد والأشواق ، وتشتد وتصلب في مواطن الغنف والقوة ، فتبدو وكأن الفاظها وجملها قد قبست من لهب النار ، أو فُدت من معادن الحديد . . وهي في هذا وغيره تجري دائماً على توافق تام مع روح الموضوع ، واندماج كامل في صميمه ، وهكذا تتشكل بأشكال الأشياء ، وتبرز مع كل حالة موقعة بإيقاعها وحركة روحها توافقاً وانسجماً ، كما تناسق وتتوافق في الرقص الإيقاعي لقطات الرجل مع صفق « الصفافات » ، أو تقارب اليد على « الطار » بحساب !

ولست أدري أكان ابن حمديس — شاعر حبقلة — لمخ في راقصته خاصية اللغة العربية هذه في توافق إيقاعها ، أم لمخ في اللغة العربية خاصية رقص الراقصة في توافق لقطات رجلها وتقرات « الطار » . . . حين وصفها وصفه المشهور :

وراقصة لقسطت رجلها حساب يد تقرت طارها ؟

هذه واحدة .

وأخرى أن اللغة العربية — إلى هذه الخاصية الرائعة بكل أوصانها وبسماتها — تمتاز بشيء أكبر من هذا . . .

تمتاز بالشحنات النفسية ، وطاقات الحياة التامة ، التي تعمل في باطنها

دائماً ، فتُعَدُّها وتُقَرِّبها وتمنَحُها القدرة البالغة في التأثير والإبداع .

ذلك بما أفرغته الأمة العربية فيها ، في أمادها الطويلة ، من قُوَّة روجها ، ورهافة جسِّها ، ووَقْدَة شعورها ، وحركة خيالها ، وعمق تصوُّرها ، وسعة خُرَيتِها المكتسبة من طبيعة الصحراء ولا نهاية الفضاء ، وما إلى ذلك وغيره من أخلاق ومعانٍ وتجارب ، ومن مُثُل إنسانية رفيعة ونبيلة أفرغها كتاب الدعوة الإسلامية المُعْجَز ، وأدب النبوة الحيّ سوهما المَلان الأعْلِيان لأدب العرب – في جملة ألفاظها وتراكيبها ، ومعانيها ، ومدلولاتها ، فكانت منها كالجِلَّة (Protoplasm) في خلايا الأجسام العُضُويَّة من نبات وحيوان .

هذه ثانية .

وأستطيع أن أقول في جزم ووثوق إنَّها القانون الحيّ الَّذي يحكِّم هذه اللغة العظيمة ، ويعمل في ضميرها دائماً ، ويجتد في شرايينها وعروقها دَمها النقيّ الحارّ ما اختلف عليها الجديدان ، وما التزم أهلها قوانين الحياة والبقاء ، وأدركوا مدى ارتباط حياتهم بحياة لغتهم . وهو قانون كما قلتُ قد أبدعه روح الأمة ، ومنه اشتق ، ومن مُعطياته – وهي باب من البحث يستغرق الأعمار ويستنفدها قبل أن تبلغ تمثُّله أو تُلم به – هذا الأدب الحيّ ما تجلَّد على تقلُّب الشَّمس طلوعاً ومغيباً ، وهذه العلوم اللسانية وغيرها من علوم إسلامية وأخرى دخيلة صيغت بهذه اللغة ، مما تعاونت الأمم التي دانت بالإسلام على مشاركة العرب مشاركة صادقة أصيلة في إنتاجه وإبداعه ، على امتداد الوطن الإسلامي الكبير ، وفي مختلف الأزمنة ، وتمثَّلت فيه عبقريَّاتها في أروع الصور .

ومن يُفكِّل هذا القانون في حياة اللغة العربية ، وامتدادها إلى ما وراء وطنها الأول . . . أنَّها قد أصبحت به على وجه الزَّمان مَنَاط احترام الأمم التي دانت بالإسلام ؛ لأنَّها لسان الدِّين ، فَرَعُها أعظم رِعايةٍ لشيء عُرِف في التاريخ ، وهي أُمم ذوات لغات وأديان وعقائد شتى ، منذ أحسن العرب لِقَاءهم أيَّام حملوا وَحْيَ السَّما إلى الأبيض والأحمر والأسود على أديم المعمورة ، من غير تمييز

عنصري من هذا التمييز الَّذي تمارسه سياسة الطُّعْفا في هذا العصر ، عصر الكهرياء والدُّرَّة والفضاء ، وبلغوهم رسالته فأحسنوا التبليغ ، وقَدَّوهم بمثلها ، ورُبَّما كان هؤلاء يُحسِّسون في أعماقهم هذه الشُّلُّ مُهمَّة ، فلا يكادون يتصوَّرونها ، أو يطلبون التعبير عنها فلا يجدونه ، فعبثت لهم عنها هذه اللغة العربية تعبيراً وَجَدُوا فيه زاد الأرواح ، وريَّ الأكباد ، وغذاء العقول ، وأحسوا أعمق الإحساس أنَّهم أُعْطُوا منها جزيلاً جليلاً ، فشَغِفُوا به حباً ، وتعلَّقوا باللغة التي أفلت إليهم أمانته ، فأطَرَحُوا أديانهم وعقائدهم لدين الله ، وتركوا لغاتهم (أو كادوا) للغة العرب ، وَجَدُوا لها في مذاقهم حلاوة ، وفي أسماعهم جرساً لا عهد لهم بمثلها في لغاتهم ، فأقبلوا عليها إقبالاً منقطع التَّظير ! وقد اشتهر فيه كيف انجذب شَبَاب (إسبانية) إليها ، فتعلَّقوا بها تعلق الحب بل الهيام ، حتى رفع الآباء ، الَّذين لم ترتفع عن بصائرهم الغشاوات ، عَفَاثِرُهم بالشكوى من هجر أبناءهم لغتهم<sup>(١)</sup> إليها ، وكيف سارعت أُمم في الشَّرق والغرب لتدارسها ، وكيف تمثَّلها أصحاب العبقريات خاصة فملكوا من ناصيتها ما كان يمتلكه أهلها الأصلاء منها ، وتناغوا بها ، وأبدعوا فيها روائع الآثار في الشعر والنثر والفلسفة والحكمة ، وفي كلِّ علم أصْلُوهُ وفنُّ مازسُوهُ .

وقد عاش ما كتبه بلغة القرآن ، وسيعيش إلى ما شاء الله ، مصادرَ حَيَّة قوَّة تتوب إلى الانتفاع بها الأجيال بعد الأجيال ، ولقد أوحى كثرة هؤلاء العباقر من الأعاجم في الإسلام إلى ابن خلدون قولته المشهورة في « المقدمة » : « أكثر حَمَلَة العلم في الإسلام كانوا من الأعاجم » ، أو كما قال ، ولم يَزِرْ قلمه بها عن جادة الصواب ، وإنَّ خاله مَنْ غابت عنهم دلالتها جاثراً . ولست آتاهم منهم مخاطباً حين أدَّله على ما تشير إليه عبارته في حق عظمة العرب والعربية ، ومن هذه العظمة أنَّها تمتص العبقريات من كلِّ أُمَّة تتَّصِلُ بها وتتَلوَّثُها لتُبْلِغَ إبداعها للغة العربية دون لغاتها !! وما انفك هؤلاء العظماء – إلى جانب إبداعهم هذا لها على تراخي الأيام ، يتناغون بها دون لغتهم . وهو أمر لا يعرف نظيره

في تاريخ العالم . ومن هذا التناغي عبارات عجيبة صدرت عنهم ، وركبت إليها أعناق الدُّهور ، تصف عظمة العربيّة في نفوسهم ، ولا تُغفلُ تقديس العرب . ومن روائع ذلك قول إمام العربيّة في عصره جارالله محمود الزمخشري التركي وهو يفتح كتابه ( المفصل في صناعة الإعراب ) : « الله أحمدُ على أن جعلني من علماء العربيّة ، وجبَلَنِي على الغَضْبِ للعرب والعصبيّة ، وأبى لي أن أنفرد عن صميم أنصارهم وأمتاز ، وأنصويّ إلى لفيق الشّعوبيّة وأنحاز ، وعَصَمَنِي من مذهبهم الذي لم يُجدِ عليهم إلا الرُّشَقُ بالسنة اللاعنين ، والمَشَقُّ بأبيّة الطاعين . . . » .

ولست واجداً في كلام كلمة آخر وأحلى وأزكى من كلمة الفيلسوف الرياضي المؤرخ محمد بن أحمد أبي الرُّيحان البيروني الخوارزمي ، وهو يمتطئ بحلاوة العربيّة ، ويقول في جملة كلام في كتاب الصيّدنة : « الهَجُوءُ بالعربيّة أحبُّ إليّ من المدح بالفارسيّة » .<sup>(٣)</sup>

ذلك فعل هذا القانون الذي يحكم اللغة العربيّة ، والأدب العربيّ ، في حياتهما وانتشارهما . وقد دلّ عمله الدّآب في باطنهما أنّه قد أدى وظائفه بقوة ونقطة في مختلف الأحوال : أذاها كما ينبغي أن يكون أداء شيء حين كان السُّلطان السياسي إلى العرب ، وكانوا القَوّامين على الحياة العامّة في الوطن الإسلاميّ كلّ من مشرقه إلى مغربه .

وأذاها كذلك حين انبثت في الأوطان الإسلاميّة الحركات الدّاخلية الهدّامة ، وحين داهمها الغزو من شرق ومن غرب ، فمضى باللغة العربيّة إلى غايتها غير قاعداً بها عن عمل ، في أدب أو علم أو فكر .

وأذاها على هذا التّخوُّذِ حين انتهى السُّلطان إلى غير العرب ، لمصوّر طوبلة خلت ، امتدّت من سقوط ( بغداد ) في يد « المغول » وزوال الدولة العباسيّة بذلك في سنة ٦٥٦هـ إلى عهدنا هذا الذي ما برح الصّراع مشتبداً فيه بين الأمة العربيّة والجلف الاستعماري اليهودي في عُنف بالغ الخطورة ،

على امتداد أديم الوطن العربيّ ما بين المحيط الأطلسي والخليج العربيّ .

أقول : أدّى هذا القانون وظائفه خير ما يكون الأداء في هذه الجفّة الطويلة ، كما أذاها في الجفّة التي سبقته ، وأحسب أنّ أداءه هذه الوظائف حين صار السُّلطان إلى غير العرب أو حين عرض له الشر والغزو والعُدوان ، لم يُصَبِّ بعجز ، ولم يخامرهُ فتور أو ضعف ؛ لأنّ القوّة الدّافعة التي تعمل في باطنه لا تغالب ، ولا تنال منها المؤثرات أو تهزّزها ؛ لأنّها تقبّس أقباسها ودفعها من مصادر نفسيّة تتقدّ جذواتها أبداً ولا يخبر لها أوار ، وربما بدت لنا في هذه العصور - إذا لاحظنا الأعاصير التي تناوحت حولها من داخل ومن خارج فتبت لها راسخة شامخة - أشدّ وقداً ، وأعلى سناً وسناء مما كانت عليه في دهرها القديم ، وشأنها هذا هو شأن النّار حين تُنكّس ، فيرتفع لها ويشتدّ وقده

وضرامه ، وما أكبر شَبْهها في هذا بما شبه به أسامة بن مقذ الأمير الشاعر المجاهد قوّة عزيمته ، وتأيّبه أن يلين للأيام التي تحاول أن تال منه ، حين قال :

كَمْ تَغْضُ الْأَيَّامُ مِنِّي ، وَتَأْبِي هَمَّتِي أَنْ تَنَالَ مِنِّي مُسَاهَا  
أَنَا فِي كَفِّهَا كَجَذْوَةٍ نَارٍ كُلَّمَا نُكِّتَتْ تَعَالَى سَنَاهَا

وكأنه إيّاها عني بهذا ، ولم يعب نفسه ؛ لأنّ القوّة التي كان يستشعرها في نفسه ، ويغالب بها عوادي البُغاة على الوطن العربيّ إبان حروب المثنين بين الشرق والغرب ، هي قيس من روح الأمة ، وروح الأمة هذا هو روح أدبها الحيّ الخالد ، أفرغته فيه إفراغاً ، وامتزجت به ، فأصبحت مُتلازمتين بالضرورة ، لا ينضم شيء منهما عن شيء .

والصورة التي أريد إبرازها لهذا القانون ، تتوضّع معانيها بتعريضها بالتمثيل لها ، فهي بدونه تبقى صورة غامضة مبهمّة . . . غير أنّ هذا التمثيل يستغرق كتاباً ضخماً ، وموقفنا يستدعي الاقتضاب و « الاستقطاب » ، لو أمكن أن « تُستقطب » سبع مئة سنة في دقائق .

ومع هذا أراني مضطراً أن أقول في هذا شيئاً ، وسأقف عند هذه السبع مئة



سنة التي تلت العصر العباسي وقفة قصيرة لا مَعْدَى لي عنها.

وننظر الآن كيف صُوِّرَت أقدام المؤرخين أديها الذي أجرت عليه هذا القانون الأوربي عند كتابة تاريخه.

الصورة السياسية العامة لهذا العصر والأحداث العظمى التي حدثت فيه وتناوشته من شرق وغرب ، كانت هي الإطار الذي وُضِعَ الأدب العربي في داخله .

وهي صورة — كما نعلم جميعاً — تتوَّجَّ في أشباح ذئاب بشرية يقال لها « مغول » و « تار » ، انشالت على الوطن الإسلامي والعربي من أواسط آسية شرهة نهمة ، تتحرَّق من جهل وخرق وغياوة ظمأ إلى الدَّم والتَّخريب والتدمير ؛ وأشباح ذئاب بشرية أخرى يقال لهم « الصليبيون » ، تتفصَّد عروقهم عصبية ، وتتسرَّى نفوسهم حقداً وطيشاً ، بعضهم يغزون الوطن من أطرافه كما كان من الأسبان في الأندلس فيطاردون أهله ، ويقتلونهم ، ويفرضون على مَنْ استبقوا منهم الرِّدة عن دينهم أو الجلاء ، وآخرون منهم يغزون قلبه ويقومون على نراه سوق القتال قرناً بعد قرن ، وهم يتالون عليه موجة إثر موجة من البر ومن البحر ليَجْرُوا دماء أهليه على نراه أنهاراً ، وليبيدوهم ويَرْتُوا ديارهم . سيطرت أخيلة هذه الصورة الرَّابعة على أذهان المؤرخين الذين أرخوا الأدب العربي ، فذهلوا عن سواها ، ولم يكادوا يصرون إلا أسوأها القاتم وظلال أشباحها على الحياة .

وكان أول شيء فعلوه أن سمَّوا هذا العصر كله — وفيه أجزاء مهمة اختلفت صورتها عن هذه الصورة — « العصر المظلم » ، وهي تسمية أحسبهم نقلوها إلى تاريخنا عن المؤرخين الأوربيين الذين أطلقوا تعبير (Dark ages) ، على جفئة من تاريخ أوربة بين انهيار الإمبراطورية الرومانية في المئة الخامسة الميلادية وبداية عهد « الرينسانص » « Renaissance » في المئة الخامسة عشرة . ولكن هذا العصر — في أماده الطويلة التي تخالفت أحداثها وأحوالها وصورها السياسية —

لم يكن كله ظلاماً كما تخيلوه ، وتحدَّثوا عن قُوْلِهِ المتابعة ، وهي دول تُركية في الغالب ، حديثاً مُجَمَّلاً متشابهاً أو يكاد يكون متشابهاً ، ولم يحاولوا أن يميزوا بين صفاتها ، ويَتَبَيَّنُوا مواقف الملوك والسلاطين من العرب والإسلام واللغة العربية ومن العلوم النَّقْليَّة والعقلية والدُّخيلة .

وعَرَّضُوا للأدب في الوطن العربي ، دون الأوطان الإسلامية التي لم تتخلَّ عن الإسلام وعن لغته ، بل خَصُّوا بحديثهم أجزاء منه ، وأغفلوا أجزاء أخرى مهمة كانت مبادئ له غنية كُلُّ الغنى بثرائها منه ، وكانت النفوس فيها رياء من العربية . فماذا نشأ من هذا ؟ وما الأحكام التي انتهوا إلى استنتاجها وسمَّوها بها أدب هذا العصر ؟

نشأ من هذا أخطاء جمة خطيرة ، من أوضاعها هذه الصفات المتشابهة المتماثلة التي أجروها عليه ، ما عَرَفُوهُ منه وما لم يَعْرِفُوهُ ، وهذا الطابع الشاحب الذي طبعه به ، وهو يَصِف ركوذه وركود اللغة ركوذ الموت ، ويُغْفِل الإشارة إلى قُوْتِه ومصادر هذه القُوَّة إغفالاً يكاد يكون تاماً .

وجملة الصورة التي رسموها له ، أراها تُعَمِّل صورة إنسان خديج ذميم مُشَوَّه ، جامد النظرات ، منطمس القسَمات ، مُتَغَفِّض الأيسرة ، منكسح مُتَقَبِّض كـ « أَحْدَب نوتردام » ، أو « أَحْدَب بغداد » عَيَّتْ الأحْدَب الذي أدى صورته إلينا شاعر التصوير الابتداعي أبو الحسن بن الرُّومِي في بيته المشهورين : قَصُرَتْ أَحْدَاغُهُ وطال قَسْدَالُهُ فَكَأَنَّهُ مُتَرَبِّصٌ أَنْ يَصْفَعَا وَكَأَنَّمَا صَفَعَتْ قَفْأَهُ مَرَّةً وَأَحْسَنُ ثَانِيَةً لَهَا فَتَجَمَّعَا وهو إلى ذلك قايح في قَبْر بارد رَطْب مُظْلِم ، لا يلتصع فيه من يارق إلا بِئِلْ ما يكون من نار الجبابج تحت الجنديس البهيم .

ذلك ما يرسمه هذا القانون الأوربي الذي ارتضاه مؤرِّخونا المُحَدِّثُونَ من صورة أدب هذا العصر وحياء اللغة العربية فيه ، كما أتخيلها كلما أقرأ ما كتبه في إيجازه أو تفصيله .

فهل هو كذلك حقاً وصدقاً ؟

القانونُ النَّفْسِي الحَيُّ الذي يحكُمُ اللغةَ العربيةَ ويقومُ الأدبُ العربيُّ به كما أسلفْتُ ، تنفي إجابته عن هذا السَّأؤلُ صدقُ هذه الصُّورة القائمة على أدب هذا العصر وحياة اللغة العربية فيه ، وتكاد ترسم له صورة أخرى مغايرة لهذه الصُّورة في كثير من قسَماتها وأوصافها ، ولا أقول في كلِّ قسَماتها وأوصافها .

وهي تُتَبَيَّنُ وينتهي لها الاستقرار في نصابها التامُ كُلُّما تناولت هذه الإجابة التاريخ من مختلف جوانبه ، وجرت وراءه تنقُصُ كُلِّيات حوادثه وجزئياتها ، والتمست الرُّغبات في الطَّابع والميول فتدارستها ، وفاءت إلى القوانين النَّفْسِيَّة التي تعمل عملها الدَّائب في روح الأُمَّة وعقلها ولغتها وأدبها جميعاً ، فجعلتها المِحوَرُ والأساسَ لكلِّ ذلك .

وحسبي الآن ، وقد طال بي نَفَسُ الكلام ، أن أدُلُّ على هذا في هذا الموقف .

أما تفاصيل ملامح هذه الصورة التي ستناولُها هذه الإجابة ، وهي تقتضينا مُتَّسِعاً من الوقت لا نملكه في هذه اللحظات ، فأدعُها إلى وقتٍ آخر ، وأكُلُّ أَمْرٍ ما قَدَّمتُ إلى أنظاركم ، ورأيكم الموفق .

(١) المعلم : بديل و الدكتور ، الأعجمية .

(٢) ومن جعلتها شكوى ( الفارو ) : كاهن ( قرطبة ) في أواسط المئة التاسعة الميلادية (٣/هـ) من انكباب أبناء جسسه على قراءة أشعار العرب ، وهيامهم بدراسة كتابات فقهاء المسلمين وفلاسفتهم ، لا بقصد تنفيذها ، بل رغبة في التعبير عن خوالجهم بأسلوب عربي وثيق وصحيح . قال المستشرق الإنكليزي ( نيكلسون ) ، وترجمه الأديب كامل كيلاني : « وكان ( الفارو ) يتساءل قائلاً : أتى يتاح لإنسان في هذه الأيام أن يقابل واحداً من أبناء جنسنا يقرأ التفسير اللاتينية للكتب المقدسة ؟ ومَن ذا الذي يدرس منهم فصول الأناجيل وسير الأنبياء والحواريين ؟ واحسرتاه ! إن كل الشبان المسيحيين ذوي المواهب لا يعرفون إلا ( العربية ) و ( كتابات العرب ) ، فهم يقرؤونها ويدرسونها بحماس بالغ منتباه ، كما أنهم ينفقون المبالغ الطائلة من النقود لاقتنائها في مكاتبهم . وترامهم — أتى وُجدوا — بذهيرون أن تلك ( الآداب ) جذيرة بالإعجاب . فإذا تجاوزت عن ذلك ، وأخذت تحدثهم عن الكتب المسيحية ، ازوَر جانبهم ، وأجابوك باحتقار » إنها أسفار لا تستحق الذكر ! . واحسرتاه عليهم ! لقد نسي المسيحيون لغتهم ، حتى ليندُرُ العنور — بين آلاف مِنَّا — على فرد يستطيع أن يحرر إلى أصدقائه رسالة لاتينية بأسلوب لا بأس به ، على حين ترى الممدح الجيم قادراً على الإبانة عمّا في نفسه بأسلوب ( عربي ) غلاب . وعلى حين ترى حدّيقهم في قرض ( الشعر العربي ) قد وصل إلى حدِّ فاقوا معه ( العرب ) أنفسهم » .

(٣) وجملته كلام أبي الريحان البيروني في كتابه هذا ، الذي ما يزال مخطوطاً لم يطبع ، وفي بعض عباراته غموض : « فصل : ديننا والدولة عربيَّتان ، وتوَّأمان : يرفرف على أحدهما الفُوةُ الإلهية ، وعلى الآخر البِد السماوية . وكَم احتشد طوائف من التوايع ، وخاصة منهم ( الجبل ) و ( الديلم ) ، في لباس الدولة جلايب المعجبة ، فلم يَنقُزْ لهم في المراءى سوق . وما دام الأذان يفرع أذانهم كل يوم خمساً ، وتقام الصلوات بالقرآن العربي المبين خلف الأُمَّة صفّاً صفّاً ، ويخطب في الجوامع بالإصلاح كانوا للبلدين وللعم ، وحيل الإسلام غير متفصم ، وجسسه غير متثلّم . وإلى ( لسان العرب ) نُقلت العلوم من أقطار العالم . فإن دانت وحلّت في الأفتدة ، سرت محاسن ( اللغة ) منها في الشرايين والأوردة ، وإن كانت كل أمة تستحي لغتها التي ألفتها واعتادتها واستعملتها في مآربها مع آلائها وأشكالها . وأقرب هذا بنفسه ، وهي مطبوعة على لغة ، لو خُلِدَ بها علم لاستغرب استغراب البعير على الميزاب ، والمُزارقة في الكراب ! ثم منتقلة إلى ( العربية ) و ( الفارسيّة ) ، فأنا في كلِّ واحدة دخيل ، ولها متكلّف ، والهَجْرُ بالعربية أحبُّ إلَيَّ من الممدح بالفارسية . وسيعرف مصادق قولي مُنْ تأمل كتاب علم قد يُقل إلى الفارسي كيف ذهب رونقه ، وكشف باله ، واسود وجهه ، وزال الانتفاع به ، إذ لا تصلح هذه اللغة إلا للأخبار الكسروية والأسمار الليلية » .

## المحتويات

الموضوع.....	الصفحة
رأي في قواعد رسم اللغة العربية .....	١١
الألة والأداة في اللغة العربية .....	٢١
تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ.....	٧٩
مزاعم بناء اللغة على التوهم .....	١٢١
كيف تستدرك الفصاح في المعجم الحديثة .....	١٤٩
الالفاظ الحضارية ودلالاتها وأمثلة منها.....	١٦٧
الى خط سير جديد في تدوين تاريخ الادب العربي .....	١٨٥